"لم أرَ في حياتي جثثًا بهذه الكثرة"

جرائم الحرب التي ارتكبتها القوات الديمقراطية المتحالفة في شرق جمهورية الكونغو الديموقراطية

منظمة العفو الدولية

منظمة العفو الدولية هي حركة تضم 10 ملايين شخص، تعمل على استنهاض مشاعر التعاطف الإنساني لدى كل شخص، وتقوم بحملات من أجل التغيير حتى نتمكن جميعا من التمتع بحقوقنا الإنسانية.

وتتمثل رؤيتنا في عالم يفي فيه من هم في السلطة بوعودهم ويحترمون القانون الدولي، ويخضعون للمساءلة. نحن مستقلون عن أي حكومة أو عقيدة سياسية أو مصلحة اقتصادية أو دين، ويتم تمويلنا بشكل أساسي من قبل أعضائنا والتبرعات الفردية. ونؤمن أن العمل بالتضامن والتعاطف مع الناس في كل مكان يمكن أن يغير مجتمعاتنا نحو الأفضل.

© حقوق النشر محفوظة لمنظمة العفو الدولية، 2026
ما لم يذكر خلاف ذلك فإن محتوى المادة الوارد في هذه الوثيقة محمي بموجب رخصة المشاع الإبداعي (يجب نسب المادة إلى منظمة العفو الدولية، ويحظر استخدام المادة لأية أغراض تجارية، ويحظر إجراء أي تعديل أو اجتراء في المادة أو نشر أو عرض مواد أخرى مستقاة منها، رخصة دولية 4).
https://creativecommons.org/licenses/by-nc-nd/4.0/legalcode
لمزيد من المعلومات، يرجى زيارة صفحة الأذونات على موقعنا:
www.amnesty.org/ar
وإذا نسبت حقوق النشر إلى جهة غير منظمة العفو الدولية، فإن هذه المادة تكون غير خاضعة لرخصة المشاع الإبداعي.
الطبعة الأولى 2026
الناشر: منظمة العفو الدولية، شركة محدودة
Peter Benenson House, 1 Easton Street
London WC1X 0DW, UK

رقم الوثيقة: AFR 62/0860/2026
اللغة الأصلية: الإنجليزية

amnesty.org

صورة الغلاف: *: امرأة ضربها مقاتلو القوات الديمقراطية المتحالفة بالمناجل عندما أغاروا على مجتمعها المحلي، تظهر ندوب جروحها عام 2021. © Brent Stirton/Getty Images*

منظمة العفو الدولية

قائمة المحتويات

خريطة 4

1. ملخص تنفيذي 5

2. المنهجية 11

3. خلفية 13

4. الهجمات على القرى والبلدات 19

الهجمات على المجتمعات المحلية 20

الهجمات على المرافق الصحية 28

النهب 30

الآثار الاقتصادية والنفسية للهجمات 32

5. الاختطاف وأخذ الرهائن والعمل القسري 35

أخذ الرهائن 36

العمل القسري وغيره من ضروب المعاملة السيئة 37

التعريض للخطر والموت 42

الاحتجاز لدى الجيش 45

6. تجنيد واستخدام الأطفال 47

بؤس وحرمان متواصلان 48

تحديات إعادة الدمج 50

7. الزواج القسري والاستعباد الجنسي وغيره من أشكال العنف الجنسي 53

الزواج القسري والاستعباد الجنسي 54

الحمل القسري 58

قصور الدعم والوصمة الاجتماعية 58

8. نتائج وتوصيات 62

خريطة

تظهر الخريطة أعلاه المناطق الأربع — المظلّلة باللون الأصفر — ضمن مقاطعتي كيفو الشمالية وإيتوري، حيث وثّقت منظمة العفو الدولية انتهاكات ارتكبتها القوات الديمقراطية المتحالفة

1. ملخص تنفيذي

> **"ما لدينا هنا هو ولاية ضمن الدولة الإسلامية الأوسع".**
>
> زعيم القوات الديمقراطية المتحالفة موسى بالوكو، في مقطع فيديو نُشر على الإنترنت في أواخر عام 2020.

في 8 سبتمبر/أيلول 2025، اندس مقاتلون ينتمون إلى جماعة مسلحة تسمى "القوات الديمقراطية المتحالفة" في صفوف المعزّين في مجلس عزاء بقرية نتويو، شرقي جمهورية الكونغو الديموقراطية؛ اندمجوا بين الحاضرين بملابسهم المدنية، ثم باغتوهم بالهجوم عليهم عندما انضم إليهم مقاتلون آخرون يرتدون زي التمويه العسكري. واستغرقت هذه الموجة من القتل عدة ساعات في وقت متأخر من الليل، في غياب قوات الأمن؛ وأثناءها استخدم مقاتلو القوات الديمقراطية المتحالفة المطارق والفؤوس والمناجل والأسلحة النارية للفتك بضحاياهم.

ولاذ أحد الشهود بالفرار مصطحبًا معه اثنين من أطفاله، وقال إنه شاهد المقاتلين من مخبأه وهم يقتلون شقيقته بفأس؛ ووصفت شاهدة أخرى كيف اقتحم المقاتلون منزلها، واختطفوا بناتها الأربع.

وأفادت شاهدة ثالثة بأنها استيقظت هي وأفراد أسرتها على دوي الطلقات النارية، فهرعوا من المنزل إلى الأحراش المجاورة للنجاة بأرواحهم؛ وفي الصباح، عثرت على جثتي والديها؛ أصيب أبوها بطلق ناري أثناء فراره، بينما ضربت أمها بمطرقة أثناء مجلس العزاء. وغداة الهجوم، وصفت المشهد في القرية قائلةً: "لم أرَ في حياتي جثثًا بهذه الكثرة".

وقُتل في هذا الهجوم أكثر من 60 شخصًا، مما يجعله من أبشع الهجمات التي شنتها القوات الديمقراطية المتحالفة عام 2025؛ كما أنه يعيد إلى الأذهان الفظائع الوحشية التي أنزلتها هذه الجماعة بمجتمعات مقاطعتي كيفو الشمالية وإيتوري على مر السنين.

وقد وثقت منظمة العفو الدولية آثار العنف الذي ارتكبته الجماعة في شرقي جمهورية الكونغو الديمقراطية، وتحديدًا في إقليمي بيني ولوبيرو بمقاطعة كيفو الشمالية، وإقليمي إيرومو ومامباسا بمقاطعة إيتوري؛ وشملت الفظائع التي ارتكبتها القوات الديمقراطية المتحالفة هجماتها على المدنيين والأعيان المحمية بموجب القانون الدولي الإنساني؛ وعمليات الاختطاف والعمل القسري؛ وتجنيد الأطفال واستخدامهم؛ والانتهاكات والجرائم المحددة ضد النساء والفتيات، بما في ذلك الزواج القسري، والحمل القسري، والعنف الجنسي بمختلف أشكاله.

وفي سياق النزاع المسلح غير الدولي الذي لا يزال دائرًا، تُعدُّ هذه الانتهاكات جرائم حرب؛ وبما أنها ارتُكبت في إطار هجوم ممنهج وواسع النطاق ضد تجمع من السكان المدنيين، فإنها تشكِّل جرائم ضد الإنسانية.

واضطلعت منظمة العفو الدولية بهذا البحث خلال الفترة بين أكتوبر/تشرين الأول 2025 وفبراير/شباط 2026، وشملت زيارة لمقاطعة كيفو الشمالية في نوفمبر/تشرين الثاني؛ وفي إطار هذا البحث، أجريت مقابلات مع 71 شخصًا على وجه الإجمال، من بينها 61 مقابلة شخصية أجريت في مدينتي بيني وبوتيمبو، وبلدتي أويشا ولومي.

وكان 45 ممن أجريت معهم المقابلات شهودًا مباشرين نجوا من الهجمات التي تعرضت لها تلك المجتمعات، و/أو اختطفتهم الجماعة لفترات زمنية متفاوتة؛ وكان من بينهم أيضًا بعض أعضاء منظمات المجتمع المدني، والمسؤولين في الجيش والشرطة ممن يشغلون مناصب حكومية في مقاطعة كيفو

الشمالية، والعاملين في المجال الإنساني، بعضهم من الأمم المتحدة، فضلًا عن محللين تابعوا أعمال العنف التي ارتكبتها جماعة القوات الديمقراطية المتحالفة على مر السنين.

أصول الجماعة وصلتها بتنظيم الدولة الإسلامية

ترجع أصول القوات الديمقراطية المتحالفة إلى تسعينيات القرن الماضي، حيث نشأت في أوغندا من اندماج عدد من جماعات المعارضة، قبل لجوئها إلى زائير (جمهورية الكونغو الديمقراطية حاليًا). وفي أعقاب التحولات الديناميكية التي شهدتها المنطقة، بدأت الجماعة في استهداف المدنيين في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية. وبحلول عام 2014، كانت الهجمات الواسعة النطاق التي تشنها القوات الديمقراطية المتحالفة في إقليم بيني بمقاطعة كيفو الشمالية قد دفعت القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديموقراطية (القوات المسلحة الكونغولية في ما بعد) إلى شن عملية عسكرية ضد الجماعة بدعم من بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

وفي عام 2019، أقرت الجماعة المسلحة المسماة تنظيم الدولة الإسلامية رسميًا بمبايعة القوات الديمقراطية المتحالفة للتنظيم، لتصبح هذه الأخيرة في نهاية المطاف "تنظيم الدولة الإسلامية - ولاية وسط إفريقية". ومنذ عام 2021، خاض الجيش الكونغولي عملية عسكرية مشتركة واسعة النطاق للقضاء على القوات الديمقراطية المتحالفة، سميت "عملية شجاع"، شاركت فيها قوات الدفاع الشعبي الأوغندية.

وحتى تجدد الهجوم العسكري لحركة 23 مارس المدعومة من رواندا، وتوسعها الإقليمي في أوائل عام 2025، كانت القوات الديمقراطية المتحالفة دومًا هي المسؤولة عن أكبر عدد من أعمال القتل، التي كان أغلب ضحاياها من المدنيين، في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية خلال السنوات الأخيرة. وكان عنف القوات الديمقراطية المتحالفة هو المسؤول أيضًا عن تأجيج أزمة إنسانية متفاقمة، تشمل استفحال موجات النزوح والجوع في منطقة تعاني أصلًا من ويلات النزاعات والأزمات المتداخلة.

الهجمات على القرى والبلدات

وإذا كانت القوات الديمقراطية المتحالفة تشن هجمات بالفعل على قوات الأمن، فإن الهدف الرئيسي من هجماتها خلال السنوات الأخيرة كان هو المدنيين؛ ويتعمد المقاتلون مهاجمة المدنيين لا بهدف تجديد مخزونهم من الغذاء، والدواء، وسائر المؤن فحسب، وإنما أيضًا بهدف الانتقام من العمليات العسكرية. ويرى الخبراء أن انشغال القوات المسلحة الكونغولية - وانصراف الاهتمام الدولي والموارد - إلى النزاع مع حركة 23 مارس ورواندا، قد سمح للقوات الديمقراطية المتحالفة باستغلال الثغرات الأمنية، وتوسيع نطاق هجماتها.

وقد وثقت منظمة العفو الدولية ثماني هجمات للقوات الديمقراطية المتحالفة في مقاطعتي إيتوري وكيفو الشمالية، من بينها المجزرة المشار إليها آنفًا في نتويو؛ وأشارت إفادات الشهود إلى أن الجهات الأمنية، بما فيها القوات الكونغولية المتمركزة في القواعد القريبة من مواقع الهجمات، لم تتصدَّ لها في جميع الأحوال، أو تأخرت كثيرًا في الوصول إليها.

فقد أفادت امرأة في الثلاثينيات من العمر بأنه عندما داهمت القوات الديمقراطية المتحالفة قرية أوتمابر بإقليم إيرومو، في 12 يوليو/تموز 2025، أطلق مقاتلوها النار عليها، هي وزوجها وابنهما البالغ من العمر 7 سنوات. وأضافت قائلة: "بعد أن أطلقوا النار علينا، انصرفوا، وراحوا يضرمون النار في المنازل... زحفت [أنا وابني] ببطء إلى منزل لم تشتعل فيه النيران، وأمضينا الليل هناك". ومكثت في المستشفى شهرين للتعافي من جراحها.

وظل زوجها وابنها على قيد الحياة، ولكن قُتل في الهجوم ثمانية أشخاص على الأقل". وقالت المرأة: "بل حتى في الصباح، لم يأتِ [الجيش]؛ فاضطر كل واحد منا لأن يحمي نفسه بنفسه". وبعد ذلك بأسبوعين، صب المدنيون جام غضبهم على الجيش مرة أخرى في أعقاب هجوم كبير شنته القوات الديمقراطية المتحالفة على كنيسة في قرية كوماندا بالإقليم نفسه، أسفر عن مقتل أكثر من 40 من المصلين.

وداب مقاتلو القوات الديمقراطية المتحالفة على الانخراط في أعمال السلب والنهب؛ كما شنت الجماعة مرارًا هجمات على المنشآت الصحية، وداهمتها للحصول على المؤن. ومن بين هذه الهجمات التي وثقتها منظمة العفو الدولية هجوم استهدف مركزًا للإحالة الصحية في قرية بيامبوي في نوفمبر/تشرين الثاني 2025؛ وأسفر الهجوم عن مقتل 17 مدنيًا على الأقل، وأضرمت النيران في أربعة من عنابر هذا المركز الصحي، وهو مرفق الرعاية الصحية الوحيد في المنطقة. وقال شخص مسن تمكن من الفرار زحفًا إلى خارج المركز الصحي: "لم يكن بمقدور أحد الوقوف على قدميه؛ كانوا يطلقون النار على أي شيء يتحرك".

وقلبت أعمال العنف التي ارتكبتها القوات الديمقراطية المتحالفة حياة الناس وسبل عيشهم رأسًا على عقب؛ وعصفت بالأحوال الاقتصادية في قرى بأكملها؛ إذ فقد الناس منازلهم وممتلكاتهم؛ واضطر المزارعون للبقاء بمنأى عن حقولهم من شدة الخوف. كما خلفت الهجمات المتواصلة كربًا ومعاناة نفسية شديدة لدى الأهالي. وتحدث عدة شهود عما كابدوه من الكوابيس والذكريات المؤلمة عند استرجاع الأحداث والفظائع التي تعرضوا لها؛ ومن هؤلاء امرأة نجت من ضربة بمنجل على رأسها، أثناء هجوم للقوات الديمقراطية المتحالفة، حرقوا فيه منزلها وطفلتها البالغة من العمر ثلاث سنوات بداخله؛ قالت: "استغرق الخوف كل كياني... بل لا أعرف حتى مما أخاف".

الاختطاف والعمل القسري

دأبت القوات الديمقراطية المتحالفة على ممارسة الاختطاف على مدى سنوات طويلة؛ فقد وثقت منظمة العفو الدولية 46 حالة اختطاف، من بينها سبع حالات كان الدافع وراءها هو الحصول على فدية (وهو ما يُعرف أيضًا بأخذ الرهائن). وأدى الاختطاف إلى جملة من الانتهاكات والجرائم الأخرى، من بينها العمل القسري، والتعذيب وغيره من ضروب المعاملة السيئة، والاستعباد الجنسي، وأحيانًا القتل غير المشروع. وأفاد شهود أيضًا بأن بعض المختَطَفين لقوا حتفهم أثناء هجمات شنتها القوات المسلحة الكونغولية وقوات الدفاع الشعبي الأوغندية، عندما استهدفت تلك الميليشيات مقاتلي القوات الديمقراطية المتحالفة.

ولجأت القوات الديمقراطية المتحالفة إلى عمليات الاختطاف بصورة متزايدة بهدف الحصول على فدية؛ وأفاد سبعة من الرهائن السابقين الذين اختطفوا عام 2025 بأن ذويهم دفعوا مبالغ تتراوح بين 100 دولار و10,000 دولار من أجل إطلاق سراحهم. وقالت رهينة سابقة إن إرسال مبلغ 1,000 دولار للمقاتلين استغرق من عائلتها شهرًا كاملًا، وأرسل ذووها المبلغ على دفعات متعددة عبر وسيلة تحويل إلكتروني بالهاتف المحمول. وقال أحد الرهائن السابقين الآخرين إن أسرته اضطرت لأخذ قرض من مؤسسة مالية محلية، والاستدانة من بعض التجار في منطقتهم لسداد فدية قدرها 10,000 دولار. وبعد أشهر من إطلاق سراحه، قال: "إن سداد هذا الدين سوف يستغرق مني وقتًا طويلًا... وأدفع فائدة عليه كل شهر".

وكثيرًا ما أُرغمت القوات الديمقراطية المتحالفة المختطفين على العمل، وحمل الأثقال، أو تستخدمهم كأدلاء لإرشاد المقاتلين؛ وكان المقاتلون لا يقدمون للمختطفين سوى النزر اليسير من الطعام، ويجبرونهم على السير ساعات طويلة وحمل أثقال ثقيلة، كل ذلك بينما كانوا يخضعونهم للإهانات والسباب، ويضربونهم، ويقتلون من تبدو عليه علامات الإنهاك والإعياء. وقال رهينة سابق، أجبره المقاتلون على حمل الأثقال لعدة أيام في الأحراش، إنه ظل شهورًا يعاني من آلام مضنية منذ إطلاق سراحه، ولم يعد قادرًا على الزراعة. وأضاف هذا الرجل، وهو أب لثمانية أطفال: "كانت الأشياء التي أجبرونا على حملها ثقيلة للغاية؛ لا زلت أعاني [منذ ذلك الحين]".

ولقد درجت القوات الديمقراطية المتحالفة على إنشاء المعسكرات في أعماق الغابات، وتتبدل مواقعها وأحجامها على مر السنين؛ ووصف مختطفون سابقون، ممن لبثوا في الأسر شهورًا وسنوات، كيف كانوا يُنقلون من معسكرات أصغر حجمًا، معظم أفرادها من المقاتلين الذين ينفذون الهجمات، إلى معسكرات أكبر يوجد بها قادة الجماعة، ومن يعولونهم، وأعداد أكبر بكثير من المختطفين. وأجبر المختطفون في هذه المعسكرات - البالغون والأطفال على السواء - على أداء مهام مختلفة وإلا فسوف يكون مصيرهم الإعدام؛ ومن بين هذه المهام جلب الطعام والماء، والطهي، ورعاية الآخرين، والتسلل إلى المجتمعات المحلية لجمع المعلومات، وتسلم المؤن، والتعدين، وأداء شتى المهام أثناء الهجمات.

وقالت امرأة فرت في أواخر عام 2024 بعد أن أمضت أكثر من عامين في الأسر: "علمونا كيف نقتل بالأسلحة النارية والأسلحة البيضاء...في الغابة، يتعين عليك أن تفعلي ما تؤمرين؛ لا يجوز أن تكوني ضعيفة؛ إذا قالوا لك 'اطبخي'، تطبخين. وإذا قالوا 'اذهبي واحضري الماء'، تفعلين ذلك".

وأفاد مختَطَفون سابقون بأنهم كانوا يخشون غضب أبناء المجتمع المحلي المرتابين منهم وقوات الأمن؛ وقال عشرة من المختَطَفين السابقين إنهم صادفوا جنودًا أو مدنيين لدى خروجهم من الغابة، فاقتادهم هؤلاء إلى الاستخبارات العسكرية الكونغولية التي احتجزتهم لفترات تراوحت بين سبعة أيام وخمسة أشهر. كذلك قال بعض المختَطَفين السابقين الذين اعتقلهم أفراد قوات الدفاع الشعبي الأوغندية أثناء العمليات الدائرة في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية إنهم نقلوا إلى مراكز الاحتجاز العسكرية وغيرها في أوغندا.

تجنيد واستخدام الأطفال

أدرجت الأمم المتحدة القوات الديمقراطية المتحالفة ضمن الجهات المسلحة في جمهورية الكونغو الديمقراطية الأشد تورطًا في تجنيد الأطفال واستخدامهم؛ وتسخِّر هذه الجماعة الأطفال في إنجاز مهام مختلفة، منها القتال، وحمل الأثقال، والطهي، والمراقبة. وقال كثيرون من المختَطَفين السابقين

والشهود على الهجمات إنهم رأوا أطفالًا يُعتقد أن أعمارهم لا تتجاوز 10 سنوات، يشاركون في أنشطة الجماعة؛ وتحدث كثير من الشهود أيضًا عن أطفال يعرفونهم ممن اختطفتهم القوات الديمقراطية المتحالفة وسخَّرتهم في هذه الأعمال.

وتحدثت منظمة العفو الدولية إلى اثنين من الأطفال المختطفين السابقين، بالإضافة إلى ثلاثة شبان كانوا أطفالًا عندما اختطفوا، سخَّرتهم جميعًا القوات الديمقراطية المتحالفة في أغراض مختلفة. ووثقت المنظمة حالة سادسة لصبي قال إن المقاتلين اختطفوه بغرض استخدامه، ولكنه تمكن من الفرار بعد بضعة أيام من الأسر؛ وكانت أعمار هؤلاء المختطفين الذين أجرت المنظمة مقابلات معهم تتراوح بين 13 و17 عامًا عند اختطافهم.

وقال شاب اختُطف وهو دون الخامسة عشرة من العمر، وظل في أسر القوات الديمقراطية المتحالفة نحو عامين: "وضعوني ضمن مجموعة مكلفة بطهي الطعام... كان فيها أولاد وبنات آخرون... كانوا يُلقّنوننا تعاليم الإسلام... وحينما يحين وقت الصلاة، كنت أصلي معهم؛ ولو رفضت، يمكنهم أن يقتلوك... لم يكن مسموحًا لنا أن نلعب".

وقالت فتاة اختُطفت وهي دون الخامسة عشرة من العمر، إنها اقتيدت من منزلها هي وأحد أقاربها البالغين، ولكنها وحدها انتهى بها المطاف إلى الحجز في معسكرات الجماعة؛ وقالت: "بدؤوا بتعليمنا اللغة العربية لأنهم مسلمون؛ وبعد دروس اللغة، كانوا يدربوننا على القتال. وبعد انتهاء تدريبنا، بدأنا نشارك في بعض الهجمات". وأضافت أن دورها كان حمل الغنائم، وأنها لم تقتل أحدًا في الهجمات التي شاركت فيها على مدى عام ونصف، ولكن مقاتلي الجماعة "قتلوا الناس أمام عيني".

ولدى جمهورية الكونغو الديمقراطية تاريخ طويل من التعامل مع قضية الأطفال المرتبطين بالقوات المسلحة والجماعات المسلحة؛ ولكن القوات الديمقراطية المتحالفة، على خلاف جماعات مسلحة أخرى في البلاد، لم تكن متقبلة أو مستجيبة للتفاعل الرسمي.

ووجد القائمون على حماية الطفل أنفسهم أمام أعداد كبيرة من الأطفال المرتبطين بالقوات الديمقراطية المتحالفة، يتعين عليهم إيداعهم في مراكز العبور وتحت رعاية أسرية مؤقتة ريثما يلتئم شملهم مع أحبائهم أو يوضعون في كفالة أسر حاضنة. يضاف إلى ذلك أن الأطفال الذين سبق أن اختطفتهم القوات الديمقراطية المتحالفة، أو كانوا مرتبطين بها بأي شكل آخر، واجهوا عدة تحديات من بينها أساليب الاحتجاز المثيرة للتساؤلات، وقلة الدعم النفسي الاجتماعي المتخصص، والثغرات في برامج إعادة الدمج؛ فهؤلاء الأطفال ضحايا للاتجار بالبشر، ولا بد أن يُعاملوا على هذا الأساس.

انتهاكات محددة ضد النساء والفتيات

أجرت منظمة العفو الدولية مقابلات مع خمس نساء وفتاتين اختطفتهن القوات الديمقراطية المتحالفة، وأُجبرن على "الزواج"؛ وتراوحت فترة احتجازهن بين 18 شهرًا وأربع سنوات. وتحدثت هؤلاء المختطفات وغيرهن عن الكثير من النساء والفتيات الأخريات اللاتي اختطفهن مقاتلو القوات الديمقراطية المتحالفة، واتخذوهن زوجات لهم في معسكراتهم.

وقال شهود إن العلاقات "خارج إطار الزواج" كانت غير مسموحة، وتتسبّب بالعقاب؛ ولكن بعض من أجريت معهم المقابلات أشاروا إلى حوادث عنف جنسي ارتكبها مقاتلو القوات الديمقراطية المتحدة ضد النساء والفتيات خارج إطار "الزواج".

وتشير المقابلات إلى أن القوات الديمقراطية المتحالفة كانت تهب المقاتلين "زوجات" - متعددات في بعض الأحيان - كحافز لتجنيدهم، وأنها دأبت على اتباع هذا الأسلوب بصورة ممنهجة في معسكرات الجماعة؛ وكان محرَّمًا على النساء والفتيات ممارسة أي فاعلية أو قدرة على اتخاذ أي قرار يتعلق بأجسادهن، بما في ذلك خياراتهن الإنجابية؛ وأخضعن لفترات ممتدة من العنف الجنسي والجسدي.

ووصفت النساء والفتيات تجربة متماثلة من إكراههن على اعتناق الإسلام، وإخضاعهن للتلقين كي يتشربن النهج الديني الذي تتبعه الجماعة؛ وأرغمن على اتخاذ أسماء عربية، وتغطية شعرهن وأجسادهن. وقالت النساء والفتيات إن المدربات ورؤساء المعسكرات أبلغوهن صراحة بأنه يتعين عليهن القبول بـ"تزويجهن"، وإلا فسوف تكون عقوبتهن الموت؛ وأجبر بعضهن على مشاهدة عمليات إعدام علنية بشعة لأخريات رفضن الامتثال للأوامر.

وروت شابة اختُطفت وهي في سن المراهقة محادثة دارت بينها وبين رئيس المعسكر حين أحضرت إليه؛ قالت: "قلت له إنني لازلت صغيرة. سألني عن عمري، قلت له 16 سنة. قال: 'هذا [يكفي]؛ نحن هنا نزوج الفتيات من سن 12 سنة. إما أن تقبلي زوجًا أو نقتلك'". ووصفت المعاملة السيئة التي كانت تلقاها مرارًا من "زوجها"، الذي هددها ذات مرة "بذبحها" إن حاولت الفرار مثل فتاتين أخريين حاولتا الفرار من المعسكر، فأعدمتا.

وقالت امرأتان على الأقل إنهما فصلتا عن أطفالهما عند اختطافهما؛ وأمضت إحداهما أكثر من ثلاث سنوات في أسر الجماعة؛ قالت: "رأوا الحليب يسيل من ثديي؛ سألوني إن كان لدي طفل، فقلت نعم. سألوني أين هو، فقلت لهم إنني تركته في [بلدتي]... قالوا لي: 'انسي ذلك الطفل، سنعطيك طفلًا آخر هنا'".

وقالت ست من النساء والفتيات السبع اللاتي اتُّخذن "زوجات" إنهن حملن من هذه الزيجات القسرية؛ وأنجبن جميعهن باستثناء واحدة، وأنجبت إحداهن طفلين في الغابة. وتبين من المقابلات أن الجماعة كانت تترقب حمل هؤلاء النسوة وتخطط له؛ بل إنها كلفت مختطفات أخريات - وفي بعض الحالات مهنيين طبيين - بتوليد الأطفال، حتى بعمليات قيصرية، في الظروف القاسية بالغابات.

وبعد أن أفلتت النساء والفتيات -- اللاتي يُعتبرن ضحايا للاتجار بالبشر -- أخيرًا من حياة الاستعباد الجنسي والعبودية المنزلية، وخصوصًا في أعقاب العمليات العسكرية التي استهدفت معسكراتهن، ظللن مكبلات بالشكوك والوصمة الاجتماعية. ووصفت النساء اللائي عدن بأطفالهن إلى ديارهن كيف رفضت أسرهن أطفالهن؛ وقالت إحداهن إنها تعرضت لضغوط من أهل زوجها لحملها على قتل طفليها اللذين ولدتهما في الغابة، مما كاد أن يدفعها إلى حافة الانتحار.

وسلطت شهادات النساء والفتيات الضوء على الآثار الطويلة الأمد لعنف الجماعة، وعلى المعاناة المستترة للآلاف من الضحايا اللاتي يحتجن إلى دعم جوهري متعدد الأوجه، ولا يجدنه؛ فقال بعضهن إنهن واجهن تحديات اقتصادية جسيمة عقب إطلاق سراحهن من الأسر، ولم يجدن ما يكفي لإطعام أنفسهن وأطفالهن إلا بشق الأنفس، فضلًا عن عجزهن عن الحصول على الخدمات الطبية والرعاية المتخصصة. ومن جهة أخرى، أعرب عاملون في المجال الإنساني عن قلقهم العميق بشأن التخفيضات الهائلة في المساعدات الدولية، التي كانت لها آثار بالغة بوجه خاص على إمكانية حصول الضحايا على مجموعة لوازم العلاج الوقائي التالي للتعرض للعدوى، والأدوية الوقائية من فيروس نقص المناعة البشرية، وعلاج الأمراض المنقولة جنسيًا.

وحتى قبل هذه الموجة الجارفة من التخفيضات في المساعدات، كان الإطار الوطني للتعويضات الذي أنشئ بهدف تقديم الدعم لمن تعرضن للعنف الجنسي، يسعى بشق النفس لتلبية احتياجات الأعداد المتزايدة ممن تعرضن للعنف الجنسي في البلاد؛ وكان نظام التعويضات هذا مشوبًا أيضًا بادعاءات بالفساد، الأمر الذي زاد من تعقيد ووطأة العقبات التي تواجهها النساء والفتيات في غياب دعم شامل لإعادة إدماجهن.

جرائم يشملها القانون الدولي

تشمل الأفعال التي ارتكبتها القوات الديمقراطية المتحالفة، ووثقتها منظمة العفو الدولية، انتهاكات متعددة للقانون الدولي الإنساني، كثير منها يُعدُّ من جرائم الحرب.

واستنادًا لهذا التوثيق، تتحمل القوات الديمقراطية المتحالفة المسؤولية عن طائفة واسعة من جرائم الحرب، من بينها ما يلي: القتل العمد؛ وتعمّد توجيه هجمات ضد السكان المدنيين؛ وشن هجمات على أعيان محمية؛ والنهب؛ وأخذ الرهائن؛ والتعذيب أو المعاملة القاسية؛ والاعتداء على الكرامة الشخصية. كما تتحمل الجماعة المسؤولية عن جرائم حرب أخرى، هي تجنيد الأطفال؛ والاغتصاب؛ والاستعباد الجنسي؛ والعنف الجنسي.

وكانت الهجمات التي ارتكبتها القوات الديمقراطية المتحالفة ضد السكان المدنيين في مقاطعتي كيفو الشمالية وإيتوري واسعة النطاق بطبيعتها، إذ ارتُكبت في منطقة واسعة، واستمرت لسنوات؛ كما أنها تنم عن نهج منظم، أي أنها ممنهجة. ويمكن استخلاص سياسة تنظيمية تنتهجها جماعة القوات الديمقراطية المتحالفة من التصريحات العلنية لزعمائها، واستنباطها من النطاق الواسع والطابع الممنهج لأفعالها. ومن ثم فإن الأفعال المحظورة المذكورة آنفًا تُعدُّ أيضًا من الجرائم ضد الإنسانية، بما في ذلك القتل العمد؛ والسجن أو غيره من أشكال الحرمان الشديد من الحرية البدنية؛ والاسترقاق؛ والتعذيب؛ والاغتصاب؛ والاستعباد الجنسي؛ والحمل القسري؛ والزواج القسري، باعتباره من الأفعال اللاإنسانية الأخرى.

الطريق إلى الأمام

لقد أقرت السلطات الكونغولية بوجود ثغرات فيما اتخذته من إجراءات تصديًا لخطر القوات الديمقراطية المتحالفة؛ صحيح أن هذه الجماعة تستخدم أساليب غير متماثلة، وتتخذ من الغابات المطيرة ذات الغطاء النباتي الكثيف والمتعدد الطبقات ستارًا لها، وتعتمد على شبكة واسعة من المخبرين، وأنها حشدت قدرات تكنولوجية متقدمة؛ ولكن الدولة يقع على عاتقها التزام حقوقي بحماية المدنيين من الهجمات الواسعة الانتشار التي تشنها القوات الديمقراطية المتحالفة.

ويجب على السلطات العمل على تعزيز آليات حماية المدنيين، ولا سيما من خلال التعاون مع الأمم المتحدة وغيرها من الشركاء، فضلًا عن المجتمعات المحلية، من أجل تحسين آليات الإنذار المبكر، وتوسيع نطاقها، وتمكين الاستجابة السريعة قبل وقوع الهجمات. ولا بد من اتباع نهج شامل لتعزيز الأمن والعدالة والمساءلة، ووضع برامج لإعادة الإدماج بصورة مجدية، من أجل تلبية احتياجات المجتمعات المحلية والناجين، وضمان النجاح في إعادة اندماجهم في المجتمع، وتعافي المجتمع المحلي على المدى البعيد.

ويجب على المجتمع الدولي دعم الدولة الكونغولية في الوفاء بالتزاماتها، بما في ذلك ضمان سلامة المدنيين وممتلكاتهم، وتقديم دعم مستدام للضحايا والناجين؛ وقد بلغ تجاهل الخطر المستفحل للقوات الديمقراطية المتحالفة وجرائمها حدًا مزريًا ومثيرًا للاستنكار على صعيد السياسة الدولية وفي دوائر المانحين؛ ولا بد من استخلاص الدروس والعبر من الإخفاقات السابقة في التصدي لجرائم تنظيم الدولة الإسلامية وغيره من الجماعات المشابهة في بلدان أخرى.

2. المنهجية

يركز هذا التقرير على أعمال العنف التي ارتكبتها الجماعة المسلحة المعروفة باسم القوات الديمقراطية المتحالفة ضد المدنيين في شرق جمهورية الكونغو الديموقراطية؛ ولا يتطرق إلى ما ارتكبته من أفعال عبر الحدود في أوغندا.

ويستند هذا التقرير إلى بحث أجرته منظمة العفو الدولية خلال الفترة بين أكتوبر/تشرين الأول 2025 وفبراير/شباط 2026، وشمل زيارة ميدانية لمقاطعة كيفو الشمالية من 10 إلى 25 نوفمبر/تشرين الثاني؛ وأجريت مقابلات ميدانية في مدينتي بيني وبوتيمبو، وبلدتي أويشا ولومي. ووثقت المنظمة الانتهاكات والجرائم التي ارتكبت بحق المدنيين في مقاطعتي كيفو الشمالية (إقليمي بيني ولوبيرو) وإيتوري (إقليمي إيرومو ومامباسا).

وسعت منظمة العفو الدولية لتوثيق الانتهاكات التي ارتكبتها القوات الديمقراطية المتحالفة، مع التركيز على الهجمات التي وقعت خلال عام 2025، نظرًا لتصاعد أعمال العنف التي ارتكبتها الجماعة خلال ذلك العام. ووثقت المنظمة كذلك هجمات وحالات نموذجية تعود لما قبل عام 2025، وتكشف عن نمط تاريخي من الانتهاكات؛ ومن بينها مثلًا الكثير من حالات الاختطاف التي استمرت بضع سنوات.

وأجرت منظمة العفو الدولية مقابلات مع 71 شخصًا، إجمالًا، من بينها 61 مقابلة شخصية في مقاطعة كيفو الشمالية؛ وشمل البحث مقابلات مع 45 من الشهود المباشرين على أعمال العنف التي ارتكبتها الجماعة: 16 رجلًا، و25 امرأة، وأربعة أطفال. وفي هذا التقرير، يُستخدم مصطلحا "طفل" و"أطفال" للإشارة إلى أي شخص دون سن 18 عامًا، وفقًا للقانون الدولي. وكان من بين الشهود الخمسة والأربعين ناجون من الهجمات التي استهدفت مجتمعاتهم، إلى جانب مختَطَفين سابقين احتُجزوا لفترات متفاوتة.

وأجريت جميع المقابلات مع الناجين والشهود، كلٍ على حدة، في مواقع آمنة وخاصة؛ وأجريت المقابلات باللغتين السواحيلية والفرنسية عبر ترجمة شفهية إلى الإنجليزية.

وتم التعرف على الناجين والشهود من خلال شبكات المجتمع المحلي، والجهات الفاعلة الموثوق بها في المجتمع المدني. وأحاطت منظمة العفو الدولية الأشخاص الذين أجرت معهم المقابلات علمًا بطبيعة البحث والغرض منه، فضلًا عن كيفية استخدام المعلومات؛ وحصلت المنظمة على موافقة شفهية في جميع الحالات. وأبلغ الأشخاص الذين أجريت معهم المقابلات بأن بمقدورهم إنهاء المقابلة في أي وقت أو أخذ استراحة؛ وبإمكانهم، إن أرادوا، الامتناع عن الإجابة عن أسئلة بعينها.

واتخذت منظمة العفو الدولية ما يلزم من الاحتياطات للحيلولة دون تعرض هؤلاء الأشخاص لصدمة أو معاناة نفسية من جديد؛ وأتاحت باحثة منظمة العفو الدولية للناجين والشهود حرية توجيه مجرى النقاش، قدر الإمكان؛ وكانت تسألهم من حين لآخر إن كانوا يريدون التوقف أو الاستمرار في الحديث، وتوقف النقاش حينما تبدو عليهم أي مظاهر للضيق أو المعاناة. كما حرصت الباحثة على أن تنتهي المقابلات بمواضيع إيجابية بعض الشيء، وكانت تسأل الناجين عما تعنيه العدالة بالنسبة لهم، وعن أي توصيات لديهم بشأن ما يحتاجون إليه للبدء في التعافي والشفاء.

وفي معرض توثيقها لحالات العنف الجنسي، استرشدت منظمة العفو الدولية في منهجيتها بالتوجيهات الدولية المتعلقة بأفضل الممارسات، بما في ذلك مدونة قواعد السلوك العالمية بشأن جمع واستخدام المعلومات المتعلقة بالعنف الجنسي الممنهج والمتعلق بالنزاعات (مدونة مراد).

ولم تعرض منظمة العفو الدولية على الأشخاص الذين أجرت معهم المقابلات أي حوافز مقابل التحدث معها؛ وتكفلت المنظمة بنفقات التنقل والمرطبات لهؤلاء الأشخاص؛ وكان الكثيرون منهم قد تجشموا عناء السفر مسافات طويلة من مناطق تشهد أعمال العنف لمقابلة الباحثة.

وتحدثت منظمة العفو الدولية أيضًا مع بعض أعضاء منظمات المجتمع المدني، والمسؤولين في الجيش والشرطة ممن يشغلون مناصب حكومية في مقاطعة كيفو الشمالية، والمسؤولين في القضاء العسكري وإدارة السجون، والعاملين في المجال الإنساني، بعضهم من الأمم المتحدة، فضلًا عن باحثين ومحللين يرصدون أنشطة الجماعة منذ سنين. وأجريت هذه المقابلات بالإنجليزية والفرنسية.

وحجبت منظمة العفو الدولية أسماء الشهود الذين أُجريت معهم المقابلات وأي بيانات يمكن أن تكشف عن هويتهم، وكذلك أسماء وبيانات الضحايا الذين لقوا حتفهم، ضمانًا للسرية والحماية من الانتقام. وتحتفظ المنظمة في أرشيفها بأسماء الضحايا، بما في ذلك القوائم التي حصلت عليها المنظمة لأسماء من لقوا حتفهم في المجازر الواسعة النطاق. وفي بعض الأحيان، لم يُذكر في التقرير أيضًا النوع الاجتماعي للشخص الذي أجريت معه مقابلة إمعانًا في الحرص على عدم انكشاف هويته. وحجبت أسماء المسؤولين والعاملين في مجال المساعدات الإنسانية، وغيرهم ممن أُجريت معهم مقابلات لأسباب مختلفة، منها الاستجابة لطلبهم المباشر، أو لأغراض أمنية، أو لكونهم غير مخوّلين بإدلاء تصريحات علنية، أو لضمان قدرتهم على أداء عملهم دون قيود.

واستعرضت باحثة منظمة العفو الدولية تقارير وكالات الأمم المتحدة، وفريق الخبراء المعني بجمهورية الكونغو الديمقراطية المُنشأ بموجب قرار من مجلس الأمن الدولي، والمجموعات الدولية والمحلية المعنية بحقوق الإنسان والبحوث، فضلًا عن التقارير الإعلامية المحلية والدولية المتعلقة بأعمال العنف التي ارتكبتها القوات الديمقراطية المتحالفة. كذلك حللت المنظمة صور الأقمار الاصطناعية للتحقق من صحة المعلومات المستقاة عن الهجمات على المجتمعات المحلية.

علاوة على ذلك، استعرضت منظمة العفو الدولية المنشورات ومقاطع الفيديو التي نشرتها القوات الديمقراطية المتحالفة وتنظيم الدولة الإسلامية على منصات إلكترونية تخضع لسيطرة محكمة من قبل تنظيم الدولة الإسلامية - من بينها وكالة أعماق الإخبارية ونشرة النبأ الأسبوعية - وتُعدّ دليلًا قويًا على الانتماء إلى التنظيم. وتضمنت هذه المنشورات بيانات أعلنت فيها القوات الديمقراطية المتحالفة مسؤوليتها عن بعض الهجمات الموثقة في هذا التقرير. كما استند المحللون الذين درسوا الجماعة وتابعوها عن كثب لسنوات إلى هذه المنصات الإلكترونية في تحليلهم لأنشطتها وهجماتها.

وقد اتخذت القوات الديمقراطية المتحالفة أسماء مختلفة على مر السنين؛ وفي هذا التقرير، تستخدم منظمة العفو الدولية الاسم الرسمي الذي تستخدمه السلطات، والأمم المتحدة، والحكومات الدولية. وكان الشهود والناجون يستخدمون كلمة "المتمردين" عند الإشارة إلى أعضاء هذه الجماعة، وكذلك الاسم المختصر "نالو" (اختصارًا لـ "الجيش الوطني لتحرير أوغندا")، وهو أحد الأسماء القديمة للجماعة؛ وقد احتفظت منظمة العفو الدولية بهذه الأسماء عند ورودها في الشهادات المقتبسة.

وفي 18 أبريل/نيسان 2026، بعثت منظمة العفو الدولية رسالة إلى القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية وقوات الدفاع الشعبي الأوغندية، قدمت فيها ملخصًا لنتائجها، وطلبت بعض المعلومات. وحتى وقت نشر هذا التقرير، لم تكن قد تلقّت أي رد.

وتتوجه منظمة العفو الدولية بالشكر لجميع من أسهموا في هذا البحث، ومن بينهم نشطاء المجتمع المدني، والشهود الذين أطلعوا المنظمة على رواياتهم المروعة؛ وكان ذلك بالنسبة لبعضهم محفوفًا بمخاطر شخصية جمة، وفي ظروف بالغة الصعوبة.

3. خلفية

تشن الجماعة المسلحة المعروفة رسميًا بالقوات الديمقراطية المتحالفة هجمات في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية منذ سنين؛ وتعود جذور هذه الجماعة إلى منتصف التسعينيات من القرن الماضي، حين نشأ اتحاد بين عدة حركات أوغندية مناهضة للحكومة، من بينها الجيش الوطني لتحرير أوغندا (نالو)، أطلق عليه اسم "القوات الديمقراطية المتحالفة - نالو".[1] وعندما دفعها الجيش الأوغندي إلى الرحيل عن أوغندا، اضطرت الجماعة للانسحاب إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية - أو زائير آنذاك - في المنطقة الشرقية التي كانت تعج بالجماعات المسلحة، وبالانتماءات العرقية القومية.[2]

وتحت قيادة جميل موكولو، وهو رجل دين إسلامي متشدد، تآكل الشق القومي من الجماعة المتمثل في نالو، وفي نهاية المطاف، تركزت أنشطة القوات الديمقراطية المتحالفة على شرق الكونغو في خضم ما تشهده المنطقة من تحولات جيوسياسية.[3] وفي أواخر عام 2013، بدأت القوات الديمقراطية المتحالفة في شن هجمات واسعة النطاق على المدنيين الكونغوليين في إقليم بيني، مما دفع القوات المسلحة الكونغولية في عام 2014 إلى شن عملية عسكرية ضد الجماعة بدعم من بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية.[4]

صلة الجماعة بتنظيم الدولة الإسلامية

عقب فرار موكولو من شرق الكونغو، ثم اعتقاله في تنزانيا عام 2015، آلت قيادة الجماعة إلى مواطن أوغندي آخر، هو موسى بالوكو؛[5] واتخذت الجماعة الاسم العربي "مدينة التوحيد والمجاهدين"، وبدأت تفصح عن طموحات أوسع نطاقًا، وتسعى للتقرب من تنظيم الدولة الإسلامية عبر مقاطع الفيديو الدعائية وغيرها من الوسائل.[6]

---

[1] Congressional Research Service, “The Allied Democratic Forces, an Islamic State Affiliate in the Democratic Republic of Congo”, 1 September 2022, https://www.congress.gov/crs-product/IF12206; Sunguta West, “The Rise of ADF-NALU in Central Africa and Its Connections with al-Shabaab”, 1 September 2015, Jamestown, Volume 13, Issue 1, https://tinyurl.com/4a97x9ku

[2] Congressional Research Service, “The Allied Democratic Forces, an Islamic State Affiliate in the Democratic Republic of Congo” (previously cited); Tara Candland and others, “The Rising Threat to Central Africa :The 2021 Transformation of the Islamic State’s Congolese Branch”, June 2022, CTC Sentinel, Volume 15, Issue 6, https://tinyurl.com/3xcw2dxr, p. 38; Halkano A. Wario, “Countering Daesh/ADF in Democratic Republic of Congo and Uganda”, March-April 2023, The Horn Bulletin, Volume 5, Issue 2, https://tinyurl.com/49mu2xzv, p.3 .

[3] Sunguta West, “The Rise of ADF-NALU in Central Africa and Its Connections with al-Shabaab” (previously cited); Congressional Research Service, “The Allied Democratic Forces, an Islamic State Affiliate in the Democratic Republic of Congo” (previously cited); Halkano A. Wario, “Countering Daesh/ADF in Democratic Republic of Congo and Uganda” (previously cited), p. 4 .

[4] Andrew McGregor, “Congolese Forces Take the Offensive Against Uganda’s ADF-NALU Militants”, 20 March 2014, Jamestown, Volume 12, Issue 6, https://tinyurl.com/yv7858v9; Tara Candland and others, “The Rising Threat to Central Africa” (previously cited .(

[5] Congressional Research Service, “The Allied Democratic Forces, an Islamic State Affiliate in the Democratic Republic of Congo” (previously cited); Tara Candland and others, “The Rising Threat to Central Africa” (previously cited) .

[6] Tara Candland and others, “The Rising Threat to Central Africa” (previously cited); Jared Thompson, “Examining Extremism :Allied Democratic Forces”, 29 July 2021, Center for Strategic and International Studies, https://tinyurl.com/mvt54pxp

وفي عام 2019، أصبحت القوات الديمقراطية المتحالفة رسميًا جزءًا من تنظيم الدولة الإسلامية؛[7] وأصبحت تعرف الآن باسم "تنظيم الدولة الإسلامية - ولاية وسط إفريقية".[8] لا تزال الحكومة والأمم المتحدة والمجتمع الدولي والمجتمعات المحلية تشير إلى الجماعة باسم "القوات الديمقراطية المتحالفة".[9] وقد تناول فريق الخبراء المعني بجمهورية الكونغو الديمقراطية في تقاريره مختلف أشكال الدعم الذي تتلقاه القوات الديمقراطية المتحالفة من تنظيم الدولة الإسلامية، بما في ذلك الدعم المالي والتوجيه العام.[10]

حملة العنف المستمرة التي تشنّها القوات الديمقراطية المتحالفة أدّت إلى تفاقم الأزمة الإنسانية في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية، بما في ذلك التسبّب في نزوح المزيد من المدنيين. © Alexis Huguet / AFP via Getty Images

تصاعد الهجمات على المدنيين

وفي عام 2021، صعدت الجماعة حملة أعمال العنف إلى مستوى لم يسبق له مثيل، فارتكبت المجازر وغيرها من الهجمات التي أودت بحياة 1,275 مدنيًا على الأقل.[11] وفي مارس/آذار وأبريل/نيسان من

---

[7] للاطلاع على معلومات عن الارتباط التدريجي بين القوات الديمقراطية المتحالفة والجماعة المسلحة المعروفة باسم تنظيم الدولة الإسلامية، انظر ، على سبيل المثال، المصادر التالية:

George Washington Program on Extremism, *The Islamic State in Congo*, 1 March 2021, https://tinyurl.com/3vrvk3db; Tara Candland and others, "The Rising Threat to Central Africa" (previously cited); Ryan O'Farrell and others, "Clerics in the Congo :Understanding the Ideology of the Islamic State in Central Africa", 11 April 2024, Hudson Institute, https://tinyurl.com/yx8yyp5f

[8] في بداية الأمر، شكلت القوات الديمقراطية المتحالفة جزءًا واحدًا من تنظيم الدولة الإسلامية – ولاية وسط إفريقية، إلى جانب جماعة أخرى تابعة للتنظيم في موزمبيق؛ ولكن هذه الأخيرة أصبحت "ولاية" قائمة بذاتها تحت لواء الخلافة عام 2022، وصارت القوات الديمقراطية المتحالفة تمثل وحدها "تنظيم الدولة الإسلامية – ولاية وسط إفريقية"، فيما يصدر عن تنظيم الدولة الإسلامية من بلاغات يعلن فيها مسؤوليته عن أي عمليات، وغير ذلك من البيانات. انظر ، على سبيل المثال، فريق الخبراء المعني بجمهورية الكونغو الديمقراطية (فريق الخبراء)، *التقرير النهائي لفريق الخبراء المعني بجمهورية الكونغو الديمقراطية*، 13 يونيو/حزيران 2023، وثيقة الأمم المتحدة رقم S/2023/431، ص 64.

[9] وهو الاسم الذي يرد أيضًا في قوائم العقوبات الصادرة عن الأمم المتحدة، والمنظمات الإقليمية، والدول المنفردة.

See also Ryan O'Farrell and others, "Clerics in the Congo :Understanding the Ideology of the Islamic State in Central Africa" (previously cited).

[10] انظر ، مثلًا، فريق الخبراء، *التقرير النهائي*، 13 يونيو/حزيران 2023 (سبقت الإشارة إليه)، الفقرات 14، 21، 26، 28–29، والصفحات 33–53، وص 64.

[11] Tara Candland and others, "The Rising Threat to Central Africa" (previously cited), p. 39 .

وفي يونيو/حزيران 2022، أفادت الأمم المتحدة في تقرير لها بأن أكثر من 1,300 مدني قد لقوا حتفهم في هجمات القوات الديمقراطية المتحالفة منذ عام 2021. انظر فريق الخبراء، *التقرير النهائي لفريق الخبراء المعني بجمهورية الكونغو الديمقراطية*، 14 يونيو/حزيران 2022، وثيقة الأمم المتحدة رقم S/2022/479، الفقرة 29.

العام نفسه، نظمت جماعات المجتمع المدني مظاهرات جماهيرية حاشدة في مختلف أنحاء مقاطعة كيفو الشمالية احتجاجًا على مقتل المدنيين على أيدي الجماعات المسلحة، بما فيها القوات الديمقراطية المتحالفة.[12] وفي مايو/أيار 2021، فرضت الحكومة الكونغولية الحكم العسكري على مقاطعتي كيفو الشمالية وإيتوري، ولا يزال قائمًا حتى اليوم.[13]

وفي سبتمبر/أيلول من العام نفسه، شنت القوات المسلحة الكونغولية وبعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية هجمات على معسكرات الجماعة في مواليكا، بإقليم بيني.[14] وفي نوفمبر/تشرين الثاني 2021، أطلقت القوات المسلحة الكونغولية وجيش الدولة المجاورة، قوات الدفاع الشعبي الأوغندية، عملية عسكرية مشتركة كبرى سُمّيت "عملية شجاع".[15]

وعلى مر السنين، أسفرت "عملية شجاع" عن مقتل بعض القادة البارزين في القوات الديمقراطية المتحالفة، وفك أسر المئات من المختطفين، وكسر شوكة هذه الجماعة بإضعاف قدرتها على تنفيذ عملياتها.[16] ولكن كان من بين آثارها أيضًا دفع الجماعة إلى عمق المنطقة الغربية (حتى بلغت مقاطعة تشوبو)، وهو ما يعني في واقع الأمر توسيع نطاق عمليات القوات الديمقراطية المتحالفة، وبالتالي تزايد عدد المجتمعات المتضررة.[17] ولا تزال العملية العسكرية مستمرة.

وحتى تجدد الهجوم العسكري لحركة 23 مارس المدعومة من رواندا، وتوسعها الإقليمي في أوائل عام 2025،[18] كانت القوات الديمقراطية المتحالفة هي دائمًا المسؤولة عن أكبر عدد من أعمال القتل، التي كان أغلب ضحاياها من المدنيين خلال السنوات الأخيرة.[19] وظلت الجماعة واحدة من أشرس الأطراف المسلحة وأشدها سفكًا للدماء في المقاطعات المتأثرة بالنزاعات في عام 2025، وكانت هي المسؤولة عن عدة هجمات واسعة النطاق؛[20] ويرى الخبراء أن انشغال القوات المسلحة الكونغولية وتركيز اهتمامها على النزاع مع حركة 23 مارس ورواندا - فضلًا عن تحول أنظار المجتمع الدولي - قد سمح للجماعة باستغلال الثغرات الأمنية، وتوسيع نطاق هجماتها.[21]

ونظرًا للتركيبة الديموغرافية في منطقة العمليات، فإن الغالبية العظمى من ضحايا القوات الديمقراطية المتحالفة كانوا من المسيحيين، وإن كانت تجدر الإشارة إلى أن هذه الجماعة قد قتلت واختطفت مسلمين أيضًا، وفقًا للمقابلات التي أجرتها منظمة العفو الدولية، والتقارير المتاحة على نطاق واسع.[22] وتتضمن البيانات التي أصدرتها الجماعة للإعلان عن مسؤوليتها عن أي عمليات إشارات صريحة إلى استهداف المسيحيين؛ وقد أكد زعماء القوات الديمقراطية المتحالفة جواز قتلهم.[23] ولكن من الجدير بأن

---

[12] See, for example, Amnesty International, *DRC :Justice and Freedoms Under Siege in North-Kivu and Ituri* (Index :AFR 62/5495/2022), 10 May 2022, https://www.amnesty.org/en/documents/afr62/5495/2022/en /

[13] Al Jazeera, "DRC declares 'state of siege' in violence-hit eastern provinces", 1 May 2021, https://tinyurl.com/ydknhum3; Reuters, "DR Congo declares state of siege over eastern bloodshed", 1 May 2021, https://tinyurl.com/hsnnr97t .See also Amnesty International, *DRC : Justice and Freedoms Under Siege in North-Kivu and Ituri* (previously cited).

[14] Tara Candland and others, "The Rising Threat to Central Africa" (previously cited), p. 41 .

[15] See, for example, Congo Research Group and Ebuteli, *Uganda's Operation Shujaa in the DRC :Fighting the ADF or Securing Economic Interests,* 14 June 2022, https://tinyurl.com/54bpufx7

ظلت هذه العملية رهن سلسلة من التجاذبات المطولة بين الكونغو وأوغندا، ولم يُمنح لها الضوء الأخضر أخيرًا إلا في أعقاب ثلاثة تفجيرات انتحارية متزامنة في كمبالا في نوفمبر/تشرين الثاني 2021.

Tara Candland and others, "The Rising Threat to Central Africa" (previously cited), p. 41 .

[16] انظر، على سبيل المثال، فريق الخبراء، *تقرير منتصف المدة لفريق الخبراء المعني بجمهورية الكونغو الديمقراطية*، 27 ديسمبر/كانون الأول 2024، وثيقة الأمم المتحدة رقم S/2024/969، الفقرة 8.

[17] See, for example, Ebuteli and Congo Research Group, *Survive and Kill :The ADF's Incursion into the Territories of Irumu, Mambasa, and Lubero*, 28 January 2026, https://tinyurl.com/yck4zsrs (in French);

فريق الخبراء، *تقرير منتصف المدة لفريق الخبراء المعني بجمهورية الكونغو الديمقراطية*، 27 ديسمبر/كانون الأول 2024 (سبقت الإشارة إليه)، الفقرات 7-11. كان ذلك أيضًا هو نفس تقييم المحللين الذين أجرت منظمة العفو الدولية مقابلات معهم. مقابلات شخصية، وعبر مكالمات صوتية، نوفمبر/تشرين الثاني 2025 - فبراير/شباط 2026.

[18] See, for example, Amnesty International, *"They Said We Would Die :"M23 and Wazalendo Abuses in Eastern Congo* (Index :AFR 62/0145/2025), 20 August 2025, https://www.amnesty.org/en/documents/afr62/0145/2025/en

[19] انظر، مثلًا، فريق الخبراء، *التقرير النهائي لفريق الخبراء المعني بجمهورية الكونغو الديمقراطية*، 4 يونيو/حزيران 2022، وثيقة الأمم المتحدة رقم S/2024/432، الفقرة 9.

[20] فريق الخبراء، *تقرير منتصف المدة لفريق الخبراء المعني بجمهورية الكونغو الديمقراطية*، 30 ديسمبر/كانون الأول 2025، وثيقة الأمم المتحدة رقم S/2025/858، الصفحات 116-118. ويستعرض الفصل التالي - الفصل الرابع - بالتفصيل نطاق وجسامة الهجمات التي شنتها الجماعة خلال عام 2025.

[21] See, for example, International Crisis Group, "Deadly escalation by Ugandan ADF rebels in eastern DRC", 12 September 2025, https://tinyurl.com/ywpw4xdk; ACLED, *As M23 Rebels Take Hold of Eastern Congo, the Islamic State Is Capitalizing on the Chaos*, 18 June 2025, https://tinyurl.com/ye9sp2v9

[22] مقابلات شخصية مع مختطفين سابقين في بيني، وبوتيمبو، وأويشا، نوفمبر/تشرين الثاني 2025؛ انظر أيضًا:

Caleb Weiss and Ryan O'Farrell, "The Islamic State's war on Christians in Congo", 12 December 2025, FDD's Long War Journal, https://tinyurl.com/8xr9pkmn

[23] See, for example, Caleb Weiss and Ryan O'Farrell, "The Islamic State's war on Christians in Congo" (previously cited).

يؤخذ في الحسبان أيضًا أن الجماعة تستخدم في بياناتها - بل وفي مجرى حياتها اليومية أيضًا حسبما جاء في شهادات مختَطَفين سابقين - تعبيرات مثل "الكفار"، باعتبارها مظلة عامة تشمل المسلمين الذين لا يعتنقون الفكر والنهج الديني للجماعة وأسلوبها في الحياة.[24]

الأزمة الإنسانية

لم يسفر عنف القوات الديمقراطية المتحالفة عن تقويض الأمن فحسب، بل تسبب أيضًا في تأجيج أزمة إنسانية متفاقمة؛ فقد أسهمت هجمات الجماعة في استفحال موجات النزوح في مقاطعتي كيفو الشمالية وإيتوري اللتين تعانيان من العديد من النزاعات والأزمات المتداخلة.[25] وبالرغم من صعوبة التصنيف الدقيق لأرقام النازحين بحسب الأطراف الفاعلة المسؤولة عن نزوحهم، فإن نسبة كبيرة من النازحين في إقليم بيني البالغ عددهم 209,406 - بمن فيهم النازحون في بلدة بيني وعددهم 34,637 - قد فروا على الأرجح من عنف القوات الديمقراطية المتحالفة.[26] كذلك، فإن معظم النازحين في إقليم مامباسا بمقاطعة إيتوري، البالغ عددهم 71,079، قد نزحوا على الأرجح فرارًا من هجمات القوات الديمقراطية المتحالفة.[27]

وقد أدى عنف الجماعة أيضًا إلى تعطيل الخدمات الأساسية على نطاق واسع؛ إذ يشير أحد التقديرات، مثلًا، إلى أن الجماعة قد عزيت إليها المسؤولية عن هجمات على 84 منشأة صحية في مقاطعة كيفو الشمالية بين عامي 2020 و2025.[28] وألحقت الهجمات الأخيرة المتصاعدة للقوات الديمقراطية المتحالفة في إقليم لوبيرو بمقاطعة كيفو الشمالية وحده أضرارًا بـ 48 مدرسة، مما حرم أكثر من 10,000 طالب وطالبة من التعليم المدرسي - 70% منهم فتيات - وفقًا للأمم المتحدة.[29]

وتؤدي هجمات القوات الديمقراطية المتحالفة إلى انقطاع سلاسل إمداد الغذاء وغيره، وتشكل خطرًا مباشرًا يهدد المزارعين الذين يتعرضون للهجوم، ويضطرهم إلى هجر مزارعهم. كما تفرض الجماعة "ضرائب" على المزارعين، وخصوصًا في مقاطعة إيتوري، وتشترط عليهم دفع هذه "الضريبة" للسماح لهم بالوصول إلى حقولهم.[30] وتقع منطقة عمليات القوات الديمقراطية المتحالفة في أقاليم صنفتها الأمم المتحدة على أنها تعاني من مستويات حادة وطارئة من الجوع.[31]

الإطار والالتزامات القانونية

تعتبر منظمة العفو الدولية وغيرها من الجهات الحالة المتعلقة بعنف القوات الديمقراطية المتحالفة في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية نزاعًا مسلحًا غير دولي. ومن ثم فإن القانون الدولي الإنساني ينطبق عليها. والأطراف المشاركة في نزاعات مسلحة غير دولية ملزمة بالقانون الدولي الإنساني، سواء العرفي منه أو القائم على المعاهدات. وتُعدُّ انتهاكات قواعد معينة من القانون الدولي الإنساني جرائم حرب.

وفضلًا عن ذلك، تقع على عاتق الحكومة الكونغولية التزامات قانونية بموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان الذي ينطبق في أوقات السلم والنزاع على السواء؛ ويمكن إخضاع الأفراد - العسكريين والمدنيين على حد سواء - للمساءلة الجنائية عن ارتكاب أي من الجرائم التي يشملها القانون الدولي.

وجمهورية الكونغو الديمقراطية دولة طرف في مختلف معاهدات وبروتوكولات حقوق الإنسان ذات الصلة، بما في ذلك العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، واتفاقية مناهضة التعذيب، واتفاقية حقوق الطفل، وبروتوكولها الاختياري الخاص بالأطفال والنزاع المسلح، واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة،

---

[24] مقابلات شخصية مع مختطفين سابقين في بيني، وبوتيمبو، وأويشا، نوفمبر/تشرين الثاني 2025. انظر أيضًا:
Ryan O'Farrell and others, "Clerics in the Congo :Understanding the Ideology of the Islamic State in Central Africa" (previously cited).

[25] See, for example, UN Refugee Agency UNHCR, "DRC situation overview – Global appeal 2026", 26 January 2026, https://tinyurl.com/54pty8vs

[26] أطلع مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية منظمة العفو الدولية على هذه الأرقام الخاصة بالنزوح وأسبابه المحتملة. مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، رسالة إلكترونية أُرسلت إلى منظمة العفو الدولية، 10 فبراير/شباط 2026، محفوظة في ملفات منظمة العفو الدولية.

[27] مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، رسائل إلكترونية أُرسلت إلى منظمة العفو الدولية، 11 و12 فبراير/شباط 2026، محفوظة في ملفات منظمة العفو الدولية.

[28] مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، رسائل إلكترونية أُرسلت إلى منظمة العفو الدولية، 10 فبراير/شباط 2026، محفوظة في ملفات منظمة العفو الدولية.

[29] مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، رسائل إلكترونية أُرسلت إلى منظمة العفو الدولية، 10 فبراير/شباط 2026، محفوظة في ملفات منظمة العفو الدولية.

[30] Insecurity Insight, *DRC Monitoring Brief – Spotlight on :Allied Democratic Forces (ADF)*, April 2025, https://tinyurl.com/3brvmu3e .
كما أشار المدافعون الكونغوليون عن حقوق الإنسان، الذين تحدثوا مع منظمة العفو الدولية، إلى ما تفرضه القوات الديمقراطية المتحالفة من ضرائب غير مشروعة. وأطلع أحدهم – وهو من منظمة توثّق انتهاكات القوات الديمقراطية المتحالفة بحق المدنيين – باحثة منظمة العفو الدولية على صورة "إيصال" أصدرته هذه القوات لتأكيد السماح بالعبور بعد تحصيل "الضريبة". مقابلة شخصية، بيني، 11 نوفمبر/تشرين الثاني 2025.

[31] Integrated Food Security Phase Classification, Democratic Republic of the Congo :Acute Food Insecurity Situation for September – December 2025 and Projection for January – June 2026, https://tinyurl.com/bddfhftd (accessed on 30 March 2026); World Food Programme, "WFP, FAO call for urgent action as hunger deepens in DRC", 29 October 2025, https://tinyurl.com/3xcvk759

وبروتوكول منع وقمع ومعاقبة الاتجار بالأشخاص، وخاصة النساء والأطفال (بروتوكول باليرمو)؛ والميثاق الإفريقي لحقوق الإنسان والشعوب (ميثاق بانجول)؛ والميثاق الإفريقي لحقوق الطفل ورفاهيته؛ وبروتوكول الميثاق الإفريقي لحقوق الإنسان والشعوب الخاص بحقوق المرأة في إفريقيا (بروتوكول مابوتو).[32]

ويتعين على حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية احترام الحقوق المنصوص عليها في هذه المعاهدات وحمايتها وإعمالها. وبدعم من شركائها الدوليين، يتوجب عليها اتخاذ تدابير ملموسة على وجه الاستعجال من أجل حماية المدنيين مما يهددهم من الأخطار القائمة والمتوقع نشوؤها استنادًا لأسباب معقولة، التي تمثلها القوات الديمقراطية المتحالفة. كذلك فإن الانتهاكات التي ارتكبتها القوات الديمقراطية المتحالفة، والمشار إليها في هذا التقرير، تنتهك دستور جمهورية الكونغو الديمقراطية وقوانينها.

وجمهورية الكونغو الديمقراطية هي أيضًا دولة طرف في نظام روما الأساسي، وقد أحالت الحالة في أراضيها إلى المحكمة الجنائية الدولية مرتين، منهما إحالتها في مايو/أيار 2023، بشأن جرائم ادُّعي ارتكابها في مقاطعة كيفو الشمالية منذ مطلع عام 2022.[33] وخلال الفترة الممتدة بين عامي 2012 و2019، أصدرت المحكمة الجنائية الدولية أحكامًا بإدانة ثلاثة من قادة الجماعات المسلحة الكونغولية بتهم جرائم الحرب وجرائم ضد الإنسانية في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية.[34] وفي عام 2024، أحيا المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية جهود التحقيق في البلاد، مع إيلاء الأولوية للجرائم التي ادُّعي ارتكابها في مقاطعتي كيفو الشمالية والجنوبية منذ الأول من يناير/كانون الثاني 2022.[35]

تطبق جمهورية الكونغو الديمقراطية، بموجب دستورها، نظامًا قانونيًا أحاديًا في معظمه، مما يُتيح من الناحية النظرية تطبيق المعاهدات الدولية دون الحاجة إلى تشريعات وطنية إضافية؛[36] غير أن بعض مواد الدستور تُقيّد ذلك إلى حد ما فيما يخص بعض المعاهدات الدولية.[37]

وقد جرت العادة على أن ينعقد الاختصاص للقضاء العسكري في حالات النزاع أو فرض "حالة الحصار"؛[38] وفي عام 2002، دمجت الدولة نظام روما الأساسي في قوانينها، فمنحت المحاكم العسكرية الاختصاص القضائي على الجرائم المنصوص عليها في نظام روما الأساسي.[39] ولكن الإصلاحات القانونية التي أجريت خلال عامي 2013 و2015 منحت محاكم الاستئناف اختصاصًا على قضايا الإبادة الجماعية، وجرائم الحرب، والجرائم ضد الإنسانية، إلا إذا كان مرتكبوها من أفراد القوات المسلحة الكونغولية.[40]

---

[32] قاعدة بيانات الأمم المتّحدة الخاصة بالهيئات المنشأة بموجب معاهدات حقوق الإنسان: حالة التصديق لصالح جمهورية الكونغو الديمقراطية، https://tbinternet.ohchr.org/_layouts/15/TreatyBodyExternal/Treaty.aspx?Lang=ar (زيارة الموقع في 30 مارس/آذار 2026)؛
African Union, OAU/AU Treaties, Conventions, Protocols & Charters, https://au.int/en/treaties/1164 (accessed on 30 March 2026).

[33] International Criminal Court (ICC), Situation in the Democratic Republic of Congo, https://www.icc-cpi.int/drc (accessed on 30 March 2026).

[34] وشملت جرائم الحرب التي صدرت بموجبها أحكام الإدانة المذكورة: تجنيد الأطفال دون الخامسة عشرة من العمر إلزاميًا أو طوعيًا في القوات المسلحة أو في جماعات مسلحة، واستخدامهم للمشاركة فعليًا في الأعمال الحربية، والقتل العمد، والاغتصاب، والاستعباد الجنسي، وتعمد توجيه الهجمات ضد السكان المدنيين، وتدمير الممتلكات والنهب. أما الجرائم ضد الإنسانية فشملت: القتل العمد، والاغتصاب، والاستعباد الجنسي، والاضطهاد، والإبعاد أو النقل القسري. وإلى جانب أحكام الإدانة الصادرة في هذه الدعاوى الثلاث، صدر حكم بالبراءة في دعوى واحدة ضد قائد جماعة مسلحة؛ ورفضت الدائرة التمهيدية تأييد لائحة الاتهام ضد قائد جماعة مسلحة أخرى في دعوى ثانية؛ ولا يزال أمر القبض ساريًا ضد قائد جماعة مسلحة ثالث لا يزال طليقًا. انظر:
ICC, Situation in the Democratic Republic of Congo, https://www.icc-cpi.int/drc (accessed on 30 March 2026).

[35] ICC, Situation in the Democratic Republic of Congo, https://www.icc-cpi.int/drc (accessed on 30 March 2026).

[36] NYU Law, Overview of the Legal System of the Democratic Republic of the Congo (DRC) and Research, January/February 2025, https://tinyurl.com/mumueaxt (accessed on 30 March 2026); Organization for the Study of Treaty Law, Navigating International Commitments :How the Democratic Republic of the Congo Engages in Treaties Under Its Constitution and Existing Conventions, https://tinyurl.com/mttwykxx; Democratic Republic of Congo, Constitution, 2005 (revised 2011), Article 215 (an unofficial English translation is available at https://tinyurl.com/rfvdedks) .

[37] DRC, Constitution, 2005 (revised 2011), Articles 214 and 216 .

[38] See DRC, Constitution, 2005 (revised 2011), Article 156 .

[39] DRC, Loi 023/2002 portant Code judiciaire militaire [Military Justice Code], 2002, available at https://tinyurl.com/5xfc94xz (in French); DRC, Loi 024/2002 portant Code pénal militaire [Military Criminal Code], 2002, available at https://tinyurl.com/2drdj9vb (in French) .

[40] DRC, Loi 13/011-B portant organisation, fonctionnement et compétences des juridictions de l'ordre judiciaire [Law 13/011-B concerning the organization, operation and jurisdiction of the courts of the judicial system], 2013, available at https://tinyurl.com/jstkrcde (in French), Article 91; DRC, Loi 15/022 modifiant et complétant le Décret du 30 janvier 1940 portant Code pénal [Law 15/022 amending and supplementing the Decree of 30 January 1940 on the Criminal Code], 2015, available at https://tinyurl.com/3w9c9epa (in French); DRC, Loi 15/023 modifiant la Loi 024-2002 du 18 novembre 2002 portant Code pénal militaire [Law 15/023 amending Law 024-2002 of 18 November 2002 on the Military Criminal Code], 2015, available at https://tinyurl.com/j9h4xrdb (in French).
واستبعدت هذه القوانين الجرائم الدولية من القانون الجنائي العسكري، وأدرجتها في قانون العقوبات.

وقد مارس هذه السلطة عدد محدود من محاكم الاستئناف.[41] وخلصت دراسة حديثة إلى أنه خلال الفترة بين عامي 2004 و2023 "أصدرت المحاكم الجنائية الكونغولية - وجميعها تقريبًا محاكم عسكرية - ما لا يقل عن 131 حكمًا" في جرائم يشملها القانون الدولي.[42] وترى منظمة العفو الدولية أنه ينبغي أن يكون القضاء المدني في نهاية المطاف هو وحده صاحب الاختصاص القضائي بنظر الجرائم المنصوص عليها في القانون الدولي.

جنود يُجرون تدريبًا على الانتشار السريع في 24 مايو/أيار 2021 على أطراف موتوانغا، التي استهدفتها القوات الديمقراطية المتحالفة بهجمات متكررة.
© Alexis Huguet / AFP via Getty Images

[41] See, for example, TRIAL International, "DRC :Kasai-Central Court convicts militiaman of crimes against humanity", 6 September 2023, https://tinyurl.com/bdhabns3; Derek Inman and Pacifique Muhindo Magadju, "Prosecuting international crimes in the Democratic Republic of the Congo :Using victim participation as a tool to enhance the rule of law and to tackle impunity", 2018, African Human Rights Law Journal, Volume 18, Issue 1, https://tinyurl.com/yt9bkbez, fn ;87 .MONUSCO and the Office of the High Commissioner for Human Rights (OHCHR), *Accountability for Human Rights Violations and Abuses in the DRC :Achievements, Challenges and Way forward (1 January 2014 – 31 March 2016),* 30 October 2016, https://tinyurl.com/zbju2ttj, para. 36; Global Survivors Fund, "Country briefing :The Democratic Republic of Congo", September 2025, https://tinyurl.com/8et587st, p. 5 .

[42] UpRights and TRIAL International, *The Congolese Justice System and Crimes against the Peace and Security of Mankind :Progress, Challenges and Prospects*, 1 April 2025, https://tinyurl.com/yppjyvmu (in French), para. 301 .

4. الهجمات على القرى والبلدات

"إلى متى تستمر معاناتنا؟"

امرأة في الأربعين من عمرها نجت من هجوم شنته القوات الديمقراطية المتحالفة في إقليم بيني.[43]

دأب مقاتلو القوات الديمقراطية المتحالفة على شن هجمات على المجتمعات المحلية والمزارع في مقاطعتي إيتوري وكيفو الشمالية، مستهدفين قتل المدنيين في المقام الأول؛ ويعمدون بصفة معتادة إلى نهب ممتلكات المدنيين، وإحراق المنازل والمركبات؛ وكثيرًا ما استهدفوا المنشآت الطبية. وبعد أن أجبرتهم عملية شجاع على الانسحاب، واصلت الجماعة حتى منتصف عام 2024 التغلغل في أعماق إقليم مامباسا بمقاطعة إيتوري، وإقليم لوبيرو بمقاطعة كيفو الشمالية، ونفذت توغّلات في مجتمعات محلية لم يسبق لها شن هجمات عليها.[44]

وتشن القوات الديمقراطية المتحالفة هجمات على مختلف الأطراف الأمنية الفاعلة، ولكن بالرغم من انخفاض عدد مثل هذه الهجمات منذ انطلاق العمليات العسكرية المشتركة التي قامت بها القوات المسلحة الكونغولية وقوات الدفاع الشعبي الأوغندية، فقد تصاعدت وتيرة الهجمات على المدنيين.[45] ويرى المراقبون أن الهجمات الدامية - والمتزامنة أحيانًا -[46] التي تستهدف المجتمعات المحلية والمزارع ليس الهدف الوحيد منها تجديد مخزون الغذاء والدواء، وغيرهما من المؤن، وإنما أيضًا الانتقام من العمليات العسكرية؛[47] وقال عدة مختطفين سابقين لمنظمة العفو الدولية أيضًا إن قادة المعسكرات التي كانوا محتجزين فيها، ذكروا لهم صراحة أن الانتقام كان من الدوافع وراء بعض الهجمات التي شنتها الجماعة.[48]

وأفاد شهود وآخرون بأن الهجمات عزيت إلى القوات الديمقراطية المتحالفة بناء على منطقة العمليات، وأساليب الكر والفر، فضلًا عن بعض المؤشرات الدالة، مثل ذبح الضحايا بالمناجل، وتنفيذ عمليات الاختطاف، وارتداء خليط غير متجانس من الملابس العسكرية، وتجنيد نساء وأطفال في صفوف المقاتلين، والتحدث بلغات أجنبية، أو بالسواحيلية بلكنة غير كونغولية.

---

[43] مقابلة شخصية، إقليم بيني، 18 نوفمبر/تشرين الثاني 2025.

[44] RFI, "Uganda's DRC mission under scrutiny amid claims of double dealing", 6 December 2024, https://tinyurl.com/52hz7ut3

فريق الخبراء، *تقرير منتصف المدة لفريق الخبراء المعني بجمهورية الكونغو الديمقراطية*، 27 ديسمبر/كانون الأول 2024 (سبقت الإشارة إليه)، الفقرات 11 و15–17. كما أشار اثنان من المحللين الذين التقت بهم منظمة العفو الدولية، ممن يرصدون عنف الجماعة، إلى الانتشار المؤقت لأعمال العنف التي ترتكبها الجماعة إلى مقاطعة تشوبو قبل عودة المقاتلين إلى قواعدهم. مقابلة شخصية، إقليم بيني، 18 نوفمبر/تشرين الثاني 2025؛ مقابلة عبر مكالمة صوتية، 30 يناير/كانون الثاني 2026.

See also AFP, "Islamic State attack in east DR Congo kills five", 11 August 2024, https://tinyurl.com/34je8536

[45] فريق الخبراء، *التقرير النهائي*، 4 يونيو/حزيران 2024 (سبقت الإشارة إليه)، الفقرة 9.

[46] فريق الخبراء، *التقرير النهائي لفريق الخبراء المعني بجمهورية الكونغو الديمقراطية*، 3 يوليو/تموز 2025، وثيقة الأمم المتحدة رقم S/2025/446، الفقرة 123.

[47] فريق الخبراء، *تقرير منتصف المدة لفريق الخبراء المعني بجمهورية الكونغو الديمقراطية*، 27 ديسمبر/كانون الأول 2024 (سبقت الإشارة إليه)، الفقرتان 10 و17.

[48] مقابلات شخصية، إقليم بيني، نوفمبر/تشرين الثاني 2025.

ووثّقت منظمة العفو الدولية ثماني هجمات على مجتمعات محلية: خمس في مقاطعة كيفو الشمالية وثلاث في مقاطعة إيتوري؛[49] وقد وقعت سبع من هذه الهجمات في عام 2025، فيما وقع هجوم واحد في عام 2024. وتضمّنت ثلاث من هذه التوغّلات الموثقة المنفّذة في المجتمعات المحلية أيضًا هجمات على مرافق طبية. وليست هذه الهجمات سوى عينة نموذجية صغيرة من هجمات الجماعة. وأفادت الأمم المتحدة بأن القوات الديمقراطية المتحالفة قد قتلت خلال عام 2025 ما لا يقل عن 1,022 شخصًا في أكثر من 200 حادثة.[50] ومن المرجح أن حصيلة الضحايا التي رصدتها منظمة العفو الدولية أو التي أوردها آخرون أقل من الأرقام الحقيقية، ويرجع ذلك - ضمن عوامل أخرى - إلى النمط المميز للجماعة المتمثل في اختطاف المدنيين أثناء الهجمات ثم قتلهم لاحقًا.

ويشكل القتل العمد للمدنيين، والنهب، وتدمير المنازل والمرافق الطبية انتهاكات جسيمة للقانون الدولي الإنساني، وجرائم حرب. وفي إطار هجوم واسع النطاق أو ممنهج على السكان المدنيين، فإن القتل العمد يُشكّل أيضًا جريمة ضد الإنسانية.

الهجمات على المجتمعات المحلية

الهجمات في كيفو الشمالية

في مساء 14 نوفمبر/تشرين الثاني 2025، وصل مقاتلو القوات الديمقراطية المتحالفة إلى قرية **بيامبوي** في إقليم لوبيرو، وطلبوا من الأهالي أن يدلوهم على الطريق إلى المستشفى المحلي. وأجرت منظمة العفو الدولية مقابلات مع ستة مدنيين شهدوا الهجوم في بيامبوي، من بينهم اثنان قالا إنهما شهدا وصول المجموعة التي كانت تسأل عن الطريق؛ وأفاد الشهود بأن تلك المجموعة كانت تضم نساءً وأطفالًا بدوا عزلًا، ولم يبدُ عليها للوهلة الأولى ما يثير الريبة؛ بل إن أحد الشهود أرشدهم إلى الطريق.[51] وقالت تاجرة في أواخر العشرينيات من عمرها:

> **جاؤوا يحملون حقائب تشبه حقائب آلة القيثار؛ كنا جالسين وسط مجموعة من التجار ننتظر [وسيلة نقل]... وحين اقتربت الساعة من الثامنة مساءً، بدأنا نسمع دوي طلقات نارية، ورأينا النيران تشتعل فوق المنازل؛ ففررنا من المكان، وأمضينا الليل في الغابة والمطر ينهمر...**
>
> **رأيت عدة جثث تلك الليلة أثناء فرارنا... كانت ملقاةً على الطريق. الاتجاه الذي سلكناه أثناء ركوضنا كان هو ذاته الذي جاؤوا [المقاتلون] منه... وجدت أناسًا آخرين في الغابة؛ خفت منهم، وخافوا مني أيضًا؛ ركضنا جميعًا من جديد في شتى الاتجاهات. هكذا كان الحال.[52]**

وقال الشاهدان إنهما، وغيرهما ممن كانوا جالسين في المنطقة ذاتها في انتظار وسيلة نقل في تلك الليلة، أدركوا لاحقًا حين سمعوا أن أناسًا يُقتلون في المستشفى، أن من كانوا يسألون عن الطريق إلى المستشفى هم مقاتلون من القوات الديمقراطية المتحالفة، وليسوا غرباء ضلّوا الطريق. وقال شاهدان آخران سمعا أصوات الطلقات النارية في القرية تلك الليلة، إنهما اضطرا للفرار من بيتهما بلا شيء سوى ثيابهما التي يرتديانها؛ وكانت إحداهما، وتبلغ من العمر 29 عامًا، تقطن بالقرب من المستشفى؛ قالت:

> **سمعنا [قرقعة] أشخاص يكسرون الأبواب بالحديد؛ حينما سمعنا ذلك، خرجنا من البيت؛ وعندها بدأنا نسمع أصوات طلقات نارية؛ فركضنا باتجاه الغابة. وفي الغابة، رأينا النيران مستعرة فوق المنازل... كل المنازل التي نخزن فيها بضائعنا احترقت. انتظرنا في الغابة طوال الليل حتى الصباح؛ حين خرجنا من مخبئنا، علمت أن جميع أهالي الحي الذي أسكن فيه قد قتلوا... ثلاثة من [أقاربي] قُتلوا....[53]**

وفي ظل غياب قوات الأمن، احتمى الفارّون بالأحراش، أو سلكوا الطريق الرئيسي لساعات طويلة سيرًا على الأقدام باتجاه بلدات أكثر أمانًا. وقال شاهدان لمنظمة العفو الدولية إنهما تمكنا في أعقاب الهجوم من ركوب شاحنة في الساعات الأولى من الفجر مع آخرين يحاولون الفرار من المنطقة؛ ولكن الشاحنة انقلبت، وأصيب عدة أشخاص بجروح. ووصف أحدهما الألم في صدره من جراء الحادث قائلًا: "كان السائق يقود بسرعة جنونية لأنه قيل لنا إن المسلحين يواصلون تقدمهم".[54]

---

[49] في مقاطعة كيفو الشمالية، وقعت ثلاث من الهجمات في إقليم بيني، واثنتان في إقليم لوبيرو؛ أما في مقاطعة إيتوري، فقد وقعت اثنتان في إقليم ماميا، وواحدة في إقليم إيرومو.

[50] مكتب الأمم المتحدة المشترك لحقوق الإنسان، رسالة إلكترونية إلى منظمة العفو الدولية، 24 مارس/آذار 2026، محفوظة بملفات منظمة العفو الدولية.

[51] مقابلة شخصية، بوتيمبو، 16 نوفمبر/تشرين الثاني 2025.

[52] مقابلة شخصية، بوتيمبو، 16 نوفمبر/تشرين الثاني 2025.

[53] مقابلة شخصية، بوتيمبو، 16 نوفمبر/تشرين الثاني 2025.

[54] مقابلة شخصية، بوتيمبو، 16 نوفمبر/تشرين الثاني 2025.

وفي هذا الهجوم، قتل مقاتلو القوات الديمقراطية المتحالفة ما لا يقل عن 23 شخصًا في بيامبوي وضواحيها؛[55] وقد جاء هجوم بيامبوي في إطار سلسلة من الهجمات التي شنتها الجماعة بين 13 و19 نوفمبر/تشرين الثاني على امتداد عدة قرى في إقليم لوبيرو، والتي أسفرت عن مقتل ما لا يقل عن 89 شخصًا، وفقًا لما ذكرته الأمم المتحدة.[56]

وعلمت منظمة العفو الدولية من مصدر موثوق أنه قبل ساعات من وقوع الهجوم في بيامبوي، كان أبناء المجتمع المحلي قد أبلغوا الشرطة والجيش بوجود مقاتلين من القوات الديمقراطية المتحالفة في المنطقة، إثر تداول أنباء في أوساط المجتمع المحلي، في وقت سابق من ذلك اليوم، عن اختطاف أحد السكان؛[57] وعندما وصل الجيش إلى المنطقة، كان هجوم القوات الديمقراطية المتحالفة قد انتهى. وتعرضت بيامبوي لهجوم دامٍ آخر في 13 يناير/كانون الثاني 2026.[58] عثرت منظمة العفو الدولية على بيان منشور على إحدى المنصات الإلكترونية لتنظيم الدولة الإسلامية، أعلن فيه تنظيم الدولة الإسلامية - ولاية وسط إفريقية مسؤوليته عن هجوم نوفمبر/تشرين الثاني 2025 على بيامبوي وما حولها.[59]

وفي 14 سبتمبر/أيلول 2025، حوالي الساعة الثامنة والنصف مساءً، أغار مقاتلو القوات الديمقراطية المتحالفة على قرية **مباو** في إقليم بيني، فأضرموا النيران في المنازل، وأطلقوا النار على المدنيين، واختطفوهم، ونهبوا المؤن الطبية. وأجرت منظمة العفو الدولية مقابلات مع ثلاثة شهود، من بينهم امرأة في السابعة والأربعين من عمرها، محدودة الحركة ولم تتمكن من الفرار؛ قالت:

وصل النالو إلى حيّنا... سمعنا طلقة نارية؛ بقينا صامتين. بعد ذلك سمعنا الطلقات تتوالى؛ فرّ أطفالي... لم يستطع زوجي أن يتركني وحدي. أدخلني إلى المنزل... قال لي أن أستلقي على الأرض، وفعل هو ذلك أيضًا. أشعلوا النار في منزل جارنا؛ وأخذوا اثنين من أطفالي، وحتى الآن لم يعثر عليهما أحد...

في قطعة [الأرض] المجاورة لنا، أحرقوا منزلًا آخر، وتوفي رجل مسن بداخله...

أتساءل دائمًا لماذا تنعم المقاطعات الأخرى بالسلام، بينما نحن هنا [في الشرق] نعاني... لا أعرف ماذا فعلنا لنستحق هذا.[60]

وسلطت شهادة المرأة الضوء على المخاطر المتزايدة التي يواجهها الأشخاص ذوو الإعاقة وكبار السن في حالات النزاع، بما في ذلك صعوبة الفرار من الهجمات.[61]

وتشير شهادات الشهود والتقارير المنشورة علنًا إلى أن قوات الأمن الكونغولية تصدت للمقاتلين في مرحلة ما بعد بدء الهجوم، ولكن بعد أن قتل المقاتلون ما لا يقل عن أربعة مدنيين، وأحرقوا عدة منازل، وألحقوا أضرارًا بمنشأة طبية، وأخذ بعضهم عددًا من المختطفين معهم.[62] وأفاد بعض الشهود بأن مباو

---

[55] في بداية الأمر، أبلغ نشطاء في المجتمع المدني منظمة العفو الدولية بأن أكثر من 30 شخصًا قد قتلوا في ذلك الهجوم. وفي وقت لاحق، حصلت المنظمة على قوائم أعدّها أبناء المجتمع المحلي والسلطات، أفادت بانتشال 23 جثة من بيامبوي وضواحيها. محفوظة في ملفات منظمة العفو الدولية.

See also TV5 Monde, "DR Congo :Tribute to the victims of the ADF", 20 November 2025, https://tinyurl.com/328mfaxf (in French); Anadolu Agency, "Patients among nearly 30 killed in rebel attack in eastern DR Congo", 18 November 2025, https://tinyurl.com/2m3yr9ax

[56] UN, "Statement attributable to the Spokesperson for the Secretary-General – on ADF attacks against civilians in Lubero territory", 22 November 2025, https://tinyurl.com/4w2xc7y7

[57] مقابلة عبر مكالمة صوتية، 7 فبراير/شباط 2026.

[58] مقابلة عبر مكالمة صوتية، 7 فبراير/شباط 2026.

See also Presse Actu, "Lubero :Three civilians killed in a new brutal attack attributed to the ADF in Byambwe", 14 January 2026, https://tinyurl.com/2m8zvrud (in French); International Christian Concern, "9 killed, several abducted in latest ADF attack", 20 January 2026, https://tinyurl.com/3puph3nv

[59] ويقر التنظيم في البيان بقتل المدنيين، وإحراق المنازل، والاستيلاء على الممتلكات. محفوظة في ملفات منظمة العفو الدولية. وكما أسلفنا الذكر في فصل المنهجية، استعرضت منظمة العفو الدولية المنشورات الواردة على منصات إلكترونية تخضع لسيطرة محكمة من قِبل تنظيم الدولة الإسلامية – من بينها وكالة أعماق الإخبارية ونشرة النبأ الأسبوعية – وتُعدّ دليلًا قويًا على الانتماء إلى التنظيم. وتضمّنت هذه المنشورات بيانات أعلن فيها تنظيم الدولة الإسلامية – ولاية وسط إفريقية مسؤوليته عن هجمات موثّقة في هذا التقرير؛ كما أشار المحللون الذين تابعوا هذه الجماعة عن كثب لسنوات إلى هذه المنصات الإلكترونية في تحليلهم لأنشطتها وهجماتها. مقابلة شخصية، إقليم بيني، 18 نوفمبر/تشرين الثاني 2025؛ مقابلات عبر مكالمات صوتية، 30 يناير/كانون الثاني و9 فبراير/شباط 2026. للاطلاع على مزيد من المعلومات عن استخدام القوات الديمقراطية المتحالفة/تنظيم الدولة الإسلامية – ولاية وسط إفريقية لوسائل الإعلام الرقمية والمنصات الإلكترونية لتنظيم الدولة الإسلامية، انظر:

Jonathan Matusitz and Doris Wesley, "Case Study :The ADF's Digital Media", *Jihad in Sub-Saharan Africa :The Role of Digital Media*, 2024, pp. 209–228; Caleb Weiss and Ryan O'Farrell, "Media Matters :How Operation Shujaa Degraded the Islamic State's Congolese Propaganda Output", March 2024, CTC Sentinel, Volume 17, Issue 3, https://tinyurl.com/489s9z3w, pp.19–21; George Washington Program on Extremism, *The Islamic State in Congo* (previously cited); Caleb Weiss and Ryan O'Farrell, "The Islamic State's war on Christians in Congo" (previously cited).

[60] مقابلة شخصية، أويشا، 13 نوفمبر/تشرين الثاني 2025.

[61] See, for example, Amnesty International, "Persons with disabilities in situations of risk and humanitarian emergencies :Submission to the Committee on the Rights of Persons with Disabilities on Article 11" (Index :IOR 40/6454/2023), 13 March 2023, https://www.amnesty.org/en/documents/ior40/6454/2023/en; Amnesty International, "Older persons in armed conflict and peacebuilding :Submission to the Independent Expert on the enjoyment of all human rights by older persons" (Index :IOR 40/9188/2025), 28 March 2025, https://www.amnesty.org/en/documents/ior40/9188/2025/en

[62] مقابلات شخصية، أويشا، 13 و19 نوفمبر/تشرين الثاني 2025. انظر أيضًا:

ظلت لعدة سنوات بمأمن من هجمات القوات الديمقراطية المتحالفة، ووصفوا كيف أخذهم التوعّل على حين غرة.[63]

وقال مزارع وسائق سيارة أجرة في الخامسة والعشرين من عمره لمنظمة العفو الدولية إنه كان في منزله يتراسل مع شخص ما عبر الهاتف حوالي الساعة التاسعة مساءً، وإذا به يسمع دوي طلقات نارية في الخارج؛ وبعد ذلك بقليل، اقتحم مقاتلون غرفة أخرى في المنزل الذي كان يقيم فيه، وأخذوا معهم طفلةً صغيرة، وأشعلوا النار في المكان. وقال: "بدأت أرى الدخان يتصاعد داخل المنزل... فتحت الباب وركضت؛ وعندها رأيت أنهم كانوا قد أشعلوا النار في ملاءة سرير [في الغرفة الأخرى]، وأن المنزل المجاور كان مشتعلًا هو الآخر".[64]

واختبأ في مرحاض خارجي لأحد الجيران، وظل يسمع أصوات الطلقات النارية، ولمح بعض المقاتلين يطاردون شخصًا ما؛ وقال إنه رأى بعد ذلك جنود القوات المسلحة الكونغولية يصلون، ويأمرون الناس بالبقاء في منازلهم حتى يتسنى لهم إحكام السيطرة على الوضع. وأضاف: "المنزل الذي كنت فيه احترق بالكامل... أحرقت [القوات الديمقراطية المتحالفة] أربعة منازل بالكامل، لكن العدد الإجمالي للمنازل المتضررة بلغ 13 منزلًا. تلك الليلة رأيت جثتين، أخذهما الجنود... وفي الصباح رأيت جثة أخرى؛ رجل احترق داخل منزله."[65]

عثرت منظمة العفو الدولية على بيان منشور على إحدى المنصات الإلكترونية لتنظيم الدولة الإسلامية، أعلن فيه تنظيم الدولة الإسلامية - ولاية وسط إفريقية مسؤوليته عن هذا الهجوم في مباو.[66]

وفي 8 سبتمبر/أيلول 2025، شنّ مقاتلو القوات الديمقراطية المتحالفة واحدًا من أبشع هجمات هذه الجماعة وأوسعها نطاقًا في ذلك العام، في قرية **نتويو** بإقليم لوبيرو؛ وقتل المقاتلون أكثر من 60 شخصًا، كان كثيرون منهم يحضرون مجلس عزاء، حيث جرت العادة أن يجتمع أهل القرية طوال الليل في منزل أسرة الميت التي تتقبل العزاء.[67] وأجرت منظمة العفو الدولية مقابلات مع خمسة شهود.

وأفاد شهود بأن عناصر القوات الديمقراطية المتحالفة اندسّوا بصورة خفية بين المعزّين لساعات، ثم بدؤوا فجأة يضربون الناس على رؤوسهم بالمطارق.[68] ثم انضمت إليهم حشود من المقاتلين الآخرين يرتدون ملابس عسكرية، وراحوا يضرمون النيران في المنازل، ويقتلون المزيد من المدنيين في القرية بالمناجل والأسلحة النارية. وقال رجل في الثلاثين من عمره:

> **بدأ ذلك الوضع في الصباح؛ كنا في الجنازة. وصل المتمردون إلى المكان، ودون أن ندري، اشتركوا في مراسم الجنازة. كانوا معنا هناك، يتفقدون القرية ويخططون لشن هجومهم في الليل. جاؤوا بالحطب لإشعال النار في مكان مجلس العزاء؛ وعندما حل الظلام، سعوا لتنفيذ مخططهم. بدؤوا في الساعة 11.30 مساءً.**
>
> **حين وصلت [المجموعة الثانية]... رأينا في صفوفها مراهقين وبعض الفتيات الصغيرات يحملن أسلحة ثقيلة. فوجئنا... [في لحظة ما] أطلقوا طلقتين؛ كانت تلك إشارة لسائر الأعضاء في الحي للبدء في قتل الناس. كانوا يقتلون الناس بالمطارق... أخذوا يقولون لنا: 'لا تركضوا! ادخلوا إلى منازلكم!'... أرادوا أن ندخل منازلنا حتى يحرقونا بداخلها...**
>
> **فبدأ الناس يركضون؛ إذا رأوك تركض، أطلقوا عليك النار. بدؤوا يحرقون المنازل... كان لديّ محل [تبلغ قيمة بضاعته] 9,000 دولار أمريكي. أحرقوه... فقدت ثمانية من أفراد أسرتي، [و] اختطفوا اثنين [آخرين] من أقاربي.[69]**

Kivu Morning Post, "Beni :At least 4 dead and extensive damage in an ADF attack in Mbau", 15 September 2025, https://tinyurl.com/e5m7nsu3 (in French); Kivu Morning Post, "DRC :ADF attack near the military governor's residence in Beni, attack and sabotage", 16 September 2025, https://tinyurl.com/3xj29tf6 (in French); International Christian Concern, "Mbau village latest ADF target in eastern DRC", 17 September 2025, https://tinyurl.com/abf3pk65

[63] مقابلات شخصية، أويشا، 13 و19 نوفمبر/تشرين الثاني 2025.

[64] مقابلة شخصية، أويشا، 19 نوفمبر/تشرين الثاني 2025.

[65] مقابلة شخصية، أويشا، 19 نوفمبر/تشرين الثاني 2025.

[66] وأقر التنظيم في البيان بقتل المدنيين، وإحراق المنازل، ودراجة نارية. محفوظ في ملفات منظمة العفو الدولية.

[67] حصلت منظمة العفو الدولية على بيان صادر عن قادة المجتمع المدني بتاريخ 19 سبتمبر/أيلول، أشار إلى مقتل 71 شخصًا، وأورد أسماء 59 شخصًا انتُشلت جثثهم، مع الإشارة إلى أن 12 آخرين لم يتسنَّ التعرف على هوياتهم. وحصلت المنظمة على قائمة ثانية أعدّها مسؤولون تفيد بمقتل 64 شخصًا (27 رجلًا و32 امرأة، وخمس جثث محترقة مجهولة الهوية). محفوظة في ملفات منظمة العفو الدولية. ومن المعتقد أن حصيلة القتلى تتجاوز ذلك بكثير. انظر أيضًا:

" Death toll from 2 attacks by Islamic State–affiliated rebels in Congo climbs to 89", 10 September 2025, https://tinyurl.com/4rx2wnyz; Xinhua, "Over 80 killed in ADF rebel attack in eastern DR Congo: local official", 9 September 2025, https://tinyurl.com/y3d26f86; AFP, "DR Congo survivors of IS-linked massacre say army, govt let them down", 11 September 2025, https://tinyurl.com/yeyk2y7w; TV5 Monde, "DRC :New massacre attributed to the ADF", 10 September 2025, https://tinyurl.com/4jwvh2pe

[68] مقابلات شخصية، بوتيمبو، 15 نوفمبر/تشرين الثاني 2025.

[69] مقابلة شخصية، بوتيمبو، 15 نوفمبر/تشرين الثاني 2025.

كان الرجل في مجلس العزاء، لكنه عاد إلى المنزل لتناول الطعام مع اثنين من أطفاله. وحين اندلعت موجة القتل، تمكّن من الفرار بالصغيرين، ومراقبة المشهد من مخبئه، بما في ذلك مشهد المقاتلين وهم يقتلون أخته بفأس.[70] أما زوجته وطفله الأصغر اللذان ظلا في مجلس العزاء، فقد نجوا من القتل؛ إذ يبدو أن المقاتلين أبقوا على الحوامل والمرضعات، وفقًا لما ذكره الشهود.[71]

والتأم شمل الزوجين في الصباح بعد أن أمضى كل منهما الليل مختبئًا في مكان منفصل. وقال: "في ذلك الصباح، كنت تندهش كلما رأيت شخصًا يخرج من مخبئه؛ 'آه! أنت لا تزال حيًا! ظننتك في عداد الأموات!' وحين يرونك، يقولون لك الشيء نفسه. هكذا كان الحال حين رأيت زوجتي وطفلي... ظننت أنهما قُتلا".[72]

وأجرت منظمة العفو الدولية مقابلة مع شاهد كان داخل المنزل الذي أقيم فيه مجلس العزاء؛ وقد حُجبت تفاصيل هوية الشاهد لأسباب أمنية. واختبأ الشاهد تحت سرير بعد أن اختلس النظر من باب إحدى الغرف، فرأى المقاتلين يقتلون الناس في غرفة الجلوس. ورغم مضي شهرين على الهجوم، كانت آثار الصدمة لا تزال بادية على الشاهد بوضوح.[73] وسمع الشاهد دوي طلقات نارية حوالي الحادية عشرة ليلًا، وسمع المقاتلين يصرخون: "هاتوا الفأس! هاتوا الفأس!". وأضاف الشاهد قائلًا: "بعد أن أجهزوا على الناس في جميع الغرف، جاؤوا إلى الغرفة التي كنت فيها؛ لم يروني. قالوا: 'انتهينا هنا، لنذهب إلى مكان آخر'".[74]

وقالت امرأة في الثلاثين من عمرها إنها استيقظت على دوي إطلاق النار، ولاذت بالفرار هي وأفراد أسرتها لما استمر إطلاق النار. وأضافت أن والدتها كانت تقضي الليل مع المعزّين في مجلس العزاء؛ وأردفت قائلة:

ركضنا وتركنا وراءنا طفل أختي في المنزل؛ ركض كل واحد في اتجاه مختلف. ركضت أنا نحو الغابة، لكن والدي اتجه نحو الطريق الرئيسي؛ صادف المتمردين في الطريق فقتلوه. في الصباح، خرجت من مخبئي، فرأيت الكثير من القتلى؛ في المكان الذي أقيم فيه مجلس العزاء، كانت هناك جثث كثيرة جدًا؛ لم أرَ في حياتي جثثًا بهذه الكثرة؛ لم أرَ شيئًا كهذا في حياتي قط. كانت أمي من بين من قُتلوا في مجلس العزاء.[75]

تُظهر صورة أقمار صناعية من 19 سبتمبر/أيلول 2025 (إلى اليسار) شاحنة ومنشأة تم حرقهما في قرية نتويو، بإقليم لوبيرو. ويتوافق الموقع والأضرار مع لقطات الفيديو الخاصة بآثار هجوم 8 سبتمبر/أيلول 2025 على القرية الذي شنّته القوات الديمقراطية المتحالفة كما شوهد في تقرير بثته قناة تيفيسانك موند – TV5Monde (إلى اليمين)

[70] مقابلة شخصية، بوتيمبو، 15 نوفمبر/تشرين الثاني 2025.
[71] مقابلات شخصية، بوتيمبو، 15 نوفمبر/تشرين الثاني 2025.
[72] مقابلات شخصية، بوتيمبو، 15 نوفمبر/تشرين الثاني 2025.
[73] كما هو الحال في سائر المقابلات مع الضحايا، استعرضت باحثة منظمة العفو الدولية التي أجرت المقابلة مع الشاهد إجراءات الموافقة المستنيرة المعتمدة لدى المنظمة، وعرضت عليه أخذ استراحة أو إنهاء المقابلة متى أراد ذلك.
[74] مقابلة شخصية، بوتيمبو، 15 نوفمبر/تشرين الثاني 2025.
[75] مقابلة شخصية، بوتيمبو، 15 نوفمبر/تشرين الثاني 2025.

وقالت الشاهدة إن والدها قتل بطلق ناري، وإن والدتها ضُربت بمطرقة. وأضافت أن اثنين آخرين من أقاربها قُتلا، وأنها عدّت 10 منازل أُحرقت عن آخرها، ولكن دُمِّر المزيد من المنازل. وأعربت عن الاستياء من قوات الجيش التي لم ترها في القرية إلا في حوالي الثامنة صباحًا؛ قالت: "لم يكن أحد راضيًا عن الجيش؛ فمن غير المعقول أن يقتل الناس بهذه الطريقة ومعسكر الجيش يبعد 5 كيلومترات. حاولنا الاتصال بهم، لكنهم لم يأتوا لحمايتنا".[76]

وقالت امرأة في الحادية والأربعين من عمرها إنها تمكّنت من الفرار مع اثنين من أطفالها الأصغر سنًا حينما وصل المقاتلون إلى منزلها، وظلت مختبئةً طوال الليل. وقالت إن أربع بنات، اثنتان منهن طفلتان، ركضن إلى داخل المنزل، ثم أُجبرن على الخروج واختطفهن المقاتلون.[77]

وأضافت: "في الصباح، عدت إلى منزلي فوجدته محترقًا ولم يبقَ منه شيء".[78] ووصفت ما رأته حينما ذهبت لترى ما حدث في مجلس العزاء المجاور؛ قالت: "رأيت جثثًا كثيرة جدًا... تعرّفت على بعض القتلى، بمن فيهم والدي... كان قد أمضى الليلة في مجلس العزاء... بعضهم قُتلوا رميًا بالرصاص. والبعض الآخر قتلوا بالمطارق... والدي قُتل بمطرقة".[79]

وعثرت منظمة العفو الدولية على بيان منشور على إحدى المنصات الإلكترونية لتنظيم الدولة الإسلامية، يعلن فيه "تنظيم الدولة الإسلامية - ولاية وسط إفريقية" مسؤوليته عن هذا الهجوم في نتويو.[80]

وفي 16 أغسطس/آب 2025، داهم مقاتلو القوات الديمقراطية المتحالفة حي **مبيمبي** في أويشا بإقليم بيني؛ وأفادت تقارير إعلامية بمقتل ما لا يقل عن تسعة أشخاص، وإحراق عدة منازل.[81] وأجرت منظمة العفو الدولية مقابلات مع ثلاثة شهود، من بينهم امرأة نجت من الموت بعد أن ضربت بمنجل على رأسها؛ وقالت المرأة، التي بدت على مؤخرة رأسها ندوب واضحة، إنها كانت في منزلها مع زوجها وابنتها حين هاجمهم مقاتلو القوات الديمقراطية المتحالفة.

وتمكن زوجها من الفرار؛ وقالت: "ضربوني على رأسي بمنجل، وأفقت [لاحقًا] في المستشفى".[82] ووصفت المرأة كيف قتلت طفلتها الوحيدة قائلةً: "قالوا لي إنهم [المقاتلين] قتلوا أناسًا كثيرين، وأحرقوا الكثير من المنازل في ذلك اليوم... أحرقوا منزلي وطفلتي بداخله... عمرها ثلاث سنوات". وأضافت قائلةً: "حين أحاول أن أسأل زوجي أي أسئلة، لا يجيب، يجهش بالبكاء... منذ [ذلك الحين]، استغرق الخوف كل كياني. لم يعد في ذهني سوى الخوف... بل لا أعرف حتى مما أخاف".[83]

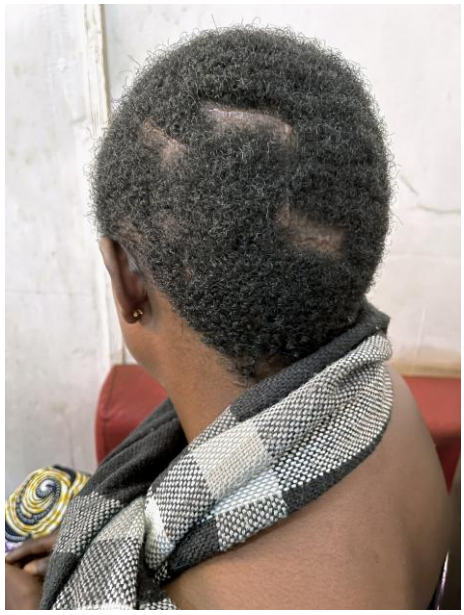

امرأة وصفت لمنظمة العفو الدولية أنها نجت من ضربة بمنجل على رأسها خلال هجوم شنته القوات الديمقراطية المتحالفة في أغسطس/آب 2025 أسفر عن مقتل ابنتها البالغة من العمر ثلاث سنوات وحرق منزلها. © منظمة العفو الدولية

[76] مقابلة شخصية، بوتيمبو، 15 نوفمبر/تشرين الثاني 2025. وأعربت شاهدة أخرى عن اعتقادها بأنها سمعت أصوات جنود الجيش الكونغولي لدى وصولهم في حوالي الثالثة صباحًا؛ وقالت إن الجنود أطلقوا النار في الهواء، وكانوا يهتفون قائلين إن القوات الحكومية قد وصلت، ولكنها، شأنها شأن الآخرين، لم تخرج من مخبئها إلا بعد ذلك بزمن طويل. مقابلة شخصية، بوتيمبو، 15 نوفمبر/تشرين الثاني 2025.

[77] مقابلة شخصية، بوتيمبو، 15 نوفمبر/تشرين الثاني 2025.

[78] مقابلة شخصية، بوتيمبو، 15 نوفمبر/تشرين الثاني 2025.

[79] مقابلة شخصية، بوتيمبو، 15 نوفمبر/تشرين الثاني 2025.

[80] أقر التنظيم في البيان باستهداف جمع غفير، وقتل العشرات من المدنيين، وإحراق المنازل وغيرها من الممتلكات. محفوظ في ملفات منظمة العفو الدولية.

[81] Radio Okapi, "Security crisis in Beni: at least nine dead and houses burned down in an ADF attack", 17 August 2025, https://tinyurl.com/5fe4h56n (in French); Radio Moto Oicha, "Beni :An ADF attack leaves 9 dead, including three burned alive in houses in Oïcha!", 17 August 2025, https://tinyurl.com/27b58e5r (in French); Agence Congolaise de Presse, "ADF incursion into Beni: the Congolese army determined to annihilate the terrorists", 18 August 2025, https://tinyurl.com/2b2mnzdt (in French); RFI, "Eastern DRC :New massacre of civilians attributed to ADF rebels in North Kivu", 18 August 2025, https://tinyurl.com/yuy2jtnv (in French) .

[82] مقابلة شخصية، إقليم بيني، 18 نوفمبر/تشرين الثاني 2025.

[83] مقابلة شخصية، إقليم بيني، 18 نوفمبر/تشرين الثاني 2025.

وقالت امرأة أخرى إنها سمعت أصوات طلقات نارية نحو الساعة السابعة مساءً، لكنها لم تدرك أنه هجوم للقوات الديمقراطية المتحالفة إلا فيما بعد حين مرّ أحد أقاربها بمنزلها وهو يركض، وأخبرها بأن "المسلحين وصلوا إلى الحي".[84] وقالت إنها اختبأت خلف منزلها وشاهدت المقاتلين يطلقون النار على الناس ويضرمون النيران في المنازل. وفي اليوم التالي، اعتنت المرأة البالغة من العمر أربعين عامًا بقريب مصاب في المستشفى، ورأت جثة واحدة على الأقل تصل إلى المستشفى. وقالت:

ما الذي فعلناه لنستحق كل ما يحدث لنا؟ إلى متى تستمر معاناتنا حتى ينتهي هذا؟ هذا لم يبدأ اليوم. نذهب إلى المزارع في يوم فنجد هؤلاء المتمردين هناك. ونقول: 'لا بأس، لسنا بحاجة للذهاب إلى المزارع، فلنذهب إلى السوق'. ثم يأتون ويهاجموننا هناك. لا مكان نذهب إليه؛ في المزارع متمردون، وفي السوق متمردون. لا نعرف ماذا نفعل؛ لا نعرف كيف نربي أطفالنا في مثل هذا الوضع.[85]

وعثرت منظمة العفو الدولية على بيان منشور على إحدى المنصات الإلكترونية لتنظيم الدولة الإسلامية، يعلن فيه "تنظيم الدولة الإسلامية - ولاية وسط إفريقية" مسؤوليته عن هذا الهجوم في مبيمبي.[86]

الهجمات في إيتوري

أجرت منظمة العفو الدولية مقابلات مع ثلاثة أشخاص شهدوا ثلاث هجمات منفصلة في مقاطعة إيتوري عام 2025؛[87]

وقال مزارع في الثلاثينيات من عمره إنه غادر قريته في إقليم بيني للعمل في مزرعة كاكاو في قرية **مايوانو** بإقليم مامباسا؛ وفي منتصف أكتوبر/تشرين الأول 2025، خرج مقاتلو القوات الديمقراطية المتحالفة من الأحراش في ساعات الفجر الأولى، وهاجموا المكان الذي كان يعمل فيه هو وصديق له. وقال إنه تمكن هو وصديقه من الفرار، لكن الآخرين في قطعة أرض مجاورة كانوا أقل حظًا؛ وأضاف قائلًا:

أمسكوا ببعض جيراننا... فقتلوا اثنين وذهبوا بالآخرين أحياءً... تابعت المشهد من بعيد. رأيتهم [المقاتلين]... يحملون مشاعل وأسلحة... كانوا رجالًا ونساءً... كانوا يُحدثون ضجيجًا وهم يتحركون... لا يخشون شيئًا...

[فيما بعد]، رأيت الجثتين [جثتي الرجلين اللذين قُتلا] حين جاء أحد الأقارب لأخذهما إلى المدافن في بوتيمبو... كانا صديقين التقيت بهما هناك [في مايوانو]... قتلوهما بمنجل.[88]

وأفادت تقارير وسائل الإعلام المحلية بأن مقاتلي القوات الديمقراطية المتحالفة أغاروا على المنطقة خلال تلك الفترة، واستهدفوا في المقام الأول موقعًا تعدينيًا قريبًا، ولكنهم نفّذوا في نهاية المطاف توغّلات في ما لا يقل عن أربع قرى من بينها مايوانو.[89] وقال المزارع الذي لديه طفلان: "حين تعرضت مايوانو للهجوم، وصل الخبر إلى [قريتي]؛ وقيل لأسرنا إننا قُتلنا. عدت لأخبر أسرتي بأنني لم أُقتل... كانت زوجتي سعيدة للغاية... حمدت الله على نجاتي".[90]

وقالت امرأة تبلغ من العمر 31 عامًا من **أوتمابر** بإقليم إيرومو، لمنظمة العفو الدولية إن مقاتلي القوات الديمقراطية المتحالفة وصلوا إلى حيها في 12 يوليو/تموز 2025، وأطلقوا النار عليها وعلى زوجها وابنهما البالغ من العمر 7 سنوات. وفي حوالي الساعة السابعة مساءً، كانت المرأة في المطبخ مع طفلها حين سمعت دوي الطلقات النارية؛ فخرجت من المنزل، ورأت المقاتلين وزوجها مستلقيًا على الأرض مصابًا بطلق ناري في بطنه؛ وأضافت قائلة:

بعد أن أطلقوا النار علينا، انصرفوا، وراحوا يضرمون النار في المنازل؛ أحرقوا سائق سيارة أجرة داخل منزله. زحفت [أنا وابني] ببطء، ودخلنا منزلًا لم يُحرق، وأمضينا الليل هناك. لم نشهد أي رد فعل من الجيش طوال الليل. كان الرب في عون زوجي، فلم يمت...

---

[84] مقابلة شخصية، إقليم بيني، 18 نوفمبر/تشرين الثاني 2025.

[85] مقابلة شخصية، إقليم بيني، 18 نوفمبر/تشرين الثاني 2025.

[86] وأقر التنظيم في البيان بقتل المدنيين، وشرطي، وإحراق منازل ودرجات نارية. محفوظ في ملفات منظمة العفو الدولية.

[87] أيدت صحةَ هذه الروايات معلوماتٌ مستقاة من زعماء المجتمع المدني ومواد متاحة علنًا، بما في ذلك تقارير وسائل الإعلام.

[88] مقابلة شخصية، لومي، 22 نوفمبر/تشرين الثاني 2025.

[89] Radio Okapi, "Ituri: 4 villages emptied of their inhabitants following the ADF attack on the 'Cinquantenaire' mining site", 17 October 2025, https://tinyurl.com/ycv2y92s (in French); Mines, "Ituri :ADF attacks mining site in Mambasa, several villages targeted", 18 October 2025, https://tinyurl.com/mpcr9fph (in French); Congo Rassure, "Ituri :ADF rebel movements reported around Mayuwano and Téturi; population urged to remain vigilant", 16 October 2025, https://tinyurl.com/2dyxxr9v (in French) .

ليس من الواضح كم عدد الأشخاص الذين قتلوا من جراء الهجوم على القرى الأربع.

[90] مقابلة شخصية، لومي، 22 نوفمبر/تشرين الثاني 2025.

ظللت أنزف طوال الليل؛ في الساعة الخامسة صباحًا، خرجت من البيت ورأيت بعض المارة؛ استنجدت بهم؛ أخذونا إلى المستشفى... [حينما كنا مختبئين] ظل ابني ساكتًا طوال الليل؛ ظننته مات... كنت أحاول طمأنته قائلة: 'بما أنهم مضوا عنا، سنكون بخير'... لم أكن أعلم أنه أصيب بطلق ناري؛ اكتشفت ذلك حين كنا مختبئين في ذلك المنزل... رأيته ينزف... حاولت أن أسري عنه وأهدئه... أومأ برأسه في صمت فحسب؛ كان خائفًا جدًا.[91]

ووفقًا للأمم المتحدة، لقي ثمانية أشخاص حتفهم في ذلك الهجوم في أوتمابر، من بينهم طفل، وأُضرمت النيران في عدة منازل.[92] وقالت المرأة التي أمضت في نهاية المطاف شهرين في المستشفى تتعافى من الجرح الناجم عن الرصاصة: "حتى في الصباح، لم يأتوا [الجيش]. كان على كل شخص أن يعتمد على نفسه؛ لولا أني خرجت بنفسي، لكنت مت في ذلك المنزل".[93] وبعد ذلك بأسبوعين، صب المدنيون جام غضبهم على الجيش مرة أخرى في أعقاب هجوم كبير شنته القوات الديمقراطية المتحالفة على كنيسة في قرية كوماندا بالإقليم نفسه، أسفر عن مقتل أكثر من 40 من المصلين.[94]

وعثرت منظمة العفو الدولية على بيان منشور على إحدى المنصات الإلكترونية لتنظيم الدولة الإسلامية، يعلن فيه "تنظيم الدولة الإسلامية - ولاية وسط إفريقية" مسؤوليته عن هذا الهجوم في أوتمابر.[95]

ووصف رجل في الخمسينيات من عمره، من أهالي قرية **ماتولو** بإقليم مامباسا، لمنظمة العفو الدولية كيف نجا من الموت في ثلاث هجمات منفصلة شنتها القوات الديمقراطية المتحالفة على القرية، في سبتمبر/أيلول 2022 وأبريل/نيسان 2024 وفبراير/شباط 2025.[96] واختُطف اثنان من أطفاله في إحدى الهجمات السابقة؛ وانتقل بأطفاله وزوجته إلى موطن آخر بمنأى عن القرية، ولكنه ظل يعود إليها من حين لآخر.[97]

وفي أواخر فبراير/شباط 2025، كان في طريقه لزيارة أسرته في قرية مجاورة برفقة مجموعة من الناس يسيرون في الاتجاه نفسه. وتوقف على الطريق ليقرأ رسالة وصلته على هاتفه، ويبدو أن هذه الوقفة أنقذت حياته. قال: "واصلت المجموعة التي كنت معها السير؛ كانوا يسيرون أمامي، و[باغتهم] مقاتلو القوات الديمقراطية المتحالفة؛ سمعت أحدهم يصرخ... 'لا تأتِ! لقد أمسكوا بنا'! ركضت إلى الغابة. وقتلوهم".[98] وأضاف أنه رأى جثث 19 شخصًا بعد وصول الجيش، وتمكّنت الأسر من انتشالها.[99]

وجاء ذلك في إطار هجوم على ماتولو وسامبوكو - وهي قرية أخرى كثيرًا ما استهدفتها القوات الديمقراطية المتحالفة في المنطقة – أدى إلى مقتل ما يقدر بنحو 23 شخصًا.[100] وتساءل الرجل عمّا إذا كان أطفاله المختطفون سيُطلق سراحهم يومًا ما، وقال:

أناشد الحكومة أن تساعدنا حتى ننعم بالسلام في هذه المناطق، وحتى أتمكن من العودة إلى هناك واستئناف [أنشطتي] المعيشية؛ أنا الآن أعيش في ضائقة لأنني لا أستطيع الوصول إلى مزرعتي... رسالتي إلى المجتمع الدولي هي أن يساعدنا

---

[91] مقابلة شخصية، إقليم بيني، 18 نوفمبر/تشرين الثاني 2025.

[92] مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان، "جمهورية الكونغو الديمقراطية: تورك يشجب الهجمات التي شنّتها حركة 23 مارس المسلحة المدعومة من رواندا وجماعات مسلحة أخرى، واستهدفت مدنيين"، 6 أغسطس/آب 2025، https://www.ohchr.org/ar/press-releases/2025/08/drc-turk-appalled-attacks-against-civilians-rwandan-backed-m23-and-other

[93] مقابلة شخصية، إقليم بيني، 18 نوفمبر/تشرين الثاني 2025.

[94] See, for example, Human Rights Watch, "DR Congo :Armed group massacres dozens in church", 6 August 2025, https://tinyurl.com/3j5wbb55; See also UN News, "UN condemns deadly attack on worshippers in DR Congo", 28 July 2025, https://tinyurl.com/dpwhdrmz

في خطوة يعتقد الكثيرون أنها نادرة، وترجع على الأرجح إلى فداحة الهجوم، أصدرت محكمة عسكرية في إيتوري قرارًا بفصل اثنين من كبار القادة – أحدهما من الجيش والآخر من الشرطة – وحكمت عليها بالسجن بتهم تشمل الإهمال في التصدي للهجوم الذي وقع في كوماندا.

Bunia Actualité, "Komanda massacre :Military court convicts two officers for violating orders", 15 October 2025, https://tinyurl.com/369rwnwh (in French); RTVH, "Ituri :ADF attack in Komanda, two police and army officers sentenced to 8 and 20 years in prison" 16 October 2025, https://tinyurl.com/2sh8zhvr (in French); Radio Canal Révélation, "Ituri :Military court rules in Komanda massacre case", 15 October 2025, https://tinyurl.com/4m8e22ak (in French); Hapamedia, "Ituri :A FARDC colonel sentenced for negligence in the Komanda massacre", 16 October, 2025, https://tinyurl.com/ywb5vfdz (in French) .

[95] ويقر التنظيم في البيان بقتل المدنيين. محفوظ في ملفات منظمة العفو الدولية.

[96] الهجوم الموصوف بالتفصيل في هذا القسم، والمدرج ضمن العدد الإجمالي للهجمات الموثقة هو الهجوم الذي وقع عام 2025.

[97] مقابلة شخصية، إقليم بيني، 18 نوفمبر/تشرين الثاني 2025.

[98] مقابلة شخصية، إقليم بيني، 18 نوفمبر/تشرين الثاني 2025.

[99] مقابلة شخصية، إقليم بيني، 18 نوفمبر/تشرين الثاني 2025.

[100] UN Office for the Coordination of Humanitarian Affairs (OCHA), "DR Congo :Humanitarian situation in Ituri province – Situation report no. 02", 15 March 2025, https://tinyurl.com/3cseph9b (in French); AFP, "At least 23 people killed by ADF rebels in northeastern Congo", 1 March 2025, https://tinyurl.com/4sy92w39 (in French); African Security Analysts, "Wazalendo militias in Ituri shift focus to illegal mining, neglecting fight against ADF", 7 March 2025, https://tinyurl.com/4zajxnuw

عثرت منظمة العفو الدولية على بيان يعلن فيه "تنظيم الدولة الإسلامية – ولاية وسط إفريقية" مسؤوليته عن هجوم مطابق على الأرجح على سامبوكو، وقرية أخرى مجاورة، ويتوافق مع الإطار الزمني المذكور؛ وأقر التنظيم في البيان بقتل مدنيين، وإحراق منازل ودراجات نارية. محفوظ في ملفات منظمة العفو الدولية.

نحن الشعب الكونغولي حتى نوقف هذه المعاناة... أول شيء يجب فعله هو مساعدتنا في تحقيق السلام.[101]

إن الاستهداف المتعمد للمدنيين من جانب مقاتلي القوات الديمقراطية المتحالفة، على نحو ما يوثقه هذا التقرير، يُشكّل انتهاكًا سافرًا لمبدأ أساسي في القانون الدولي الإنساني، وهو مبدأ التمييز الذي يلزم أطراف النزاع بالتمييز في جميع الأوقات بين المقاتلين والأهداف العسكرية المشروعة من جهة، والمدنيين والأعيان المدنية من جهة أخرى.[102] وهو ينتهك أيضًا الحظر المفروض على العنف ضد الحياة؛[103] وينطوي على جرائم حرب، وهي القتل العمد، و"تعمد توجيه هجمات مباشرة ضد المدنيين غير المشاركين بصورة مباشرة في الأعمال القتالية".[104]

تتسم هجمات القوات الديمقراطية المتحالفة بطابعها الواسع النطاق؛ فكما يتجلى في هذا التقرير، استهدفت الجماعة المدنيين على امتداد رقعة جغرافية واسعة وآخذة في الاتساع باطراد على مدى سنوات طويلة. وكما ذكرنا آنفًا - في الفصل الثالث (خلفية) - فإن القوات الديمقراطية المتحالفة صعّدت أعمال العنف ضد المدنيين في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية بوجه خاص في عام 2021؛ ففي تقريره الصادر في يونيو/حزيران 2022، أفاد فريق الخبراء بأن أكثر من 1,300 مدني قد قُتلوا منذ عام 2021.[105] وفي تقريره الصادر في يونيو/حزيران 2024، قال فريق الخبراء إن القوات الديمقراطية المتحالفة "ظلت... هي الجماعة المسلحة التي ارتكبت أكبر عدد من عمليات القتل في جمهورية الكونغو الديمقراطية في عام 2023، حيث قتلت أكثر من 1,000 شخص، معظمهم من المدنيين".[106] وشهد العامان 2024 و2025 أشهرًا تُعد هي الأعنف والأشد سفكًا للدماء في تاريخ القوات الديمقراطية المتحالفة، إذ تجاوز عدد القتلى في صفوف المدنيين 200 في يونيو/حزيران ويناير/كانون الثاني من هذين العامين على التوالي.[107] وبحسب أحدث البيانات الأممية المتاحة وقت النشر، والتي اطلعت عليها منظمة العفو الدولية، قتلت القوات الديمقراطية المتحالفة خلال عام 2025 ما لا يقل عن 1,022 شخصًا في أكثر من 200 حادثة.[108]

ومن المهم الإشارة إلى أن هذه الأرقام المتعلقة بأعداد القتلى تقل على الأرجح عن الأرقام الحقيقية؛ فقد دأب مقاتلو القوات الديمقراطية المتحالفة على اختطاف المدنيين أثناء هجماتهم، وكثيرًا ما يؤول مآلهم إلى القتل، ولا تُسترجع جثثهم. وفضلًا عن ذلك، لا يُبلَّغ عن جميع الهجمات نظرًا لوعورة التضاريس وصعوبات الاتصال في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية؛ ومع ذلك، فإن البيانات المتاحة تظهر وتيرة الهجمات وجسامتها. كما امتدت الهجمات على رقعة جغرافية واسعة، شملت إقليمي بيني ولوبيرو في مقاطعة كيفو الشمالية، وإقليمي مامباسا وإيرومو في مقاطعة إيتوري؛ ثم امتدت مؤخرًا إلى مقاطعة تشوبو، على نحو ما أشرنا إليه فيما تقدم من هذا الفصل وفي الفصل الثالث.

كذلك فإن هجمات القوات الديمقراطية المتحالفة تكتسي طابعًا ممنهجًا - فهي تنم عن خطة منهجية، الهدف منها هو نشر أسلوب الحياة الذي ينتهجه تنظيم الدولة الإسلامية، فضلًا عن معاقبة من تعدهم الجماعة "كفارًا"، ومن لا يعتنقون فكرهم الديني ورؤيتهم للإسلام. ففي مقطع فيديو أصدرته الجماعة في أكتوبر/تشرين الأول 2020، قال زعيم الجماعة موسى بالوكو: "ما لدينا هنا هو ولاية ضمن الدولة الإسلامية الأشمل";[109] ومنذ عهد أقرب، نشرت الجماعة مقطع فيديو بارزًا مدته 18 دقيقة على المنصات الإلكترونية الإعلامية لتنظيم "الدولة الإسلامية - ولاية وسط إفريقية"، في سبتمبر/أيلول 2025، وصفت فيه رسالتها وأفعالها بأنها جهاد من أجل "نصرة الإسلام" ومكافحة "الصليبيين".[110] وتجدر الإشارة إلى أن جانبًا كبيرًا من رسائل الجماعة ودعايتها يضع هجماتها في إطار استهداف المسيحيين، ولكن مقاتلي القوات الديمقراطية المتحالفة تعمدوا أيضًا قتل المسلمين والاعتداء عليهم.

وثمة عناصر أخرى من أفعال القوات الديمقراطية المتحالفة تكشف عن منحى منهجي، منها استهداف المدنيين لمعاقبة المجتمعات المحلية التي تعدّها متعاطفة مع السلطات؛ وشنّ هجمات انتقامية ردًا على العمليات العسكرية؛ وصرف ردود الفعل العسكرية عن معسكراتها الرئيسية. ويتجلى هذا النهج المتعمد أيضًا فيما درجت عليه القوات الديمقراطية المتحالفة من نهب الغذاء والمؤن الضرورية لبقاء الجماعة، وشن هجمات على المواقع العسكرية بهدف سرقة الأسلحة والذخيرة.

---

[101] مقابلة شخصية، إقليم بيني، 18 نوفمبر/تشرين الثاني 2025.

[102] اللجنة الدولية للصليب الأحمر، القانون الدولي الإنساني العرفي،القاعدتان 1 و7.

[103] اللجنة الدولية للصليب الأحمر، القانون الدولي الإنساني العرفي، القاعدة 89.

نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، المادتان 8(2)(ج)(1) و8(2)(هـ)(1)؛ اللجنة الدولية للصليب الأحمر، القانون الدولي الإنساني العرفي، القاعدة 156.

[105] فريق الخبراء، *التقرير النهائي*، 14 يونيو/حزيران 2022 (سبقت الإشارة إليه)، الفقرة 29.

[106] فريق الخبراء، *التقرير النهائي*، 4 يونيو/حزيران 2024 (سبقت الإشارة إليه)، الفقرة 9.

[107] فريق الخبراء، *التقرير النهائي*، 3 يوليو/تموز 2025 (سبقت الإشارة إليه)، الفقرة 124.

[108] مكتب الأمم المتحدة المشترك لحقوق الإنسان، رسالة إلكترونية إلى منظمة العفو الدولية، 24 مارس/آذار 2026، محفوظة بملفات منظمة العفو الدولية.

[109] Ryan O'Farrell and others, "Clerics in the Congo :Understanding the Ideology of the Islamic State in Central Africa" (previously cited).

[110] مقطع الفيديو محفوظ في ملفات منظمة العفو الدولية.

وتشنّ الجماعة هجمات على قوات الأمن والجماعات المسلحة الموالية للحكومة، ولكن الغالبية العظمى من هجماتها تستهدف المدنيين؛ فالخطاب الديني للجماعة لا يقضي بجواز استهداف المدنيين فحسب، بل بوجوبه أيضًا.[111] ويمكن الاستدلال على وجود نهج عملي تتبعه الجماعة يتمثل في مهاجمة السكان المدنيين من أنماط الهجمات والتصريحات العلنية لزعماء القوات الديمقراطية المتحالفة،[112] تعزيزًا للسياسة التنظيمية للجماعة الرامية إلى إقامة دولة إسلامية؛ ويمكن استنباطها كذلك من النطاق الواسع والطابع الممنهج للهجمات. وتُعدُّ جرائم القتل العمد المحظورة التي ارتكبتها الجماعة من الجرائم ضد الإنسانية بقدر ما كان ارتكابها قد جاء في إطار هجوم واسع النطاق أو ممنهج على السكان المدنيين.[113]

متطوعو الصليب الأحمر يتجمّعون حول توابيت تحتوي على رفات الضحايا خلال مراسم دفن في قرية نتويو، في 10 سبتمبر/أيلول 2025، بعد واحدة من أبشع الهجمات التي شنّتها القوات الديمقراطية المتحالفة ذلك العام. وقتل المقاتلون أكثر من 60 شخصًا في ذلك الهجوم. © Seros Muyisa / AFP via Getty Images

الهجمات على المرافق الصحية

يكفل القانون الدولي الإنساني حمايةً خاصة للعاملين الطبيين والوحدات الطبية؛ وينبغي أن تُكفل الحماية في جميع الظروف والأحوال للمرافق والأفراد المخصصين حصرًا لتقديم الرعاية الطبية.[114] ويُعدُّ شن هجوم مباشر على المرافق الطبية جريمة حرب؛[115] وقد وثقت منظمة العفو الدولية ثلاث هجمات من هذا القبيل شنّها مقاتلو القوات الديمقراطية المتحالفة على مرافق صحية أثناء توغّلاتهم في المجتمعات المحلية.

فحين هاجم مقاتلو القوات الديمقراطية المتحالفة بيامبوي في نوفمبر/تشرين الثاني 2025، خلّفوا وراءهم مجزرة دامية في مركز الرعاية الصحية التخصصي الذي تديره طائفة "راهبات دخول السيدة العذراء"؛ وأسفر الهجوم عن مقتل 17 مدنيًا على الأقل، وأضرمت النيران في أربعة من أجنحة هذا المركز الصحي، وهو مرفق الرعاية الصحية الوحيد في المنطقة.[116]

---

[111] Ryan O'Farrell and others, "Clerics in the Congo :Understanding the Ideology of the Islamic State in Central Africa" (previously cited) .

[112] See, for example, Ryan O'Farrell and others, "Clerics in the Congo :Understanding the Ideology of the Islamic State in Central Africa" (previously cited); Tara Candland and others, "The Rising Threat to Central Africa" (previously cited).

[113] نظام روما الأساسي، المادة 7(1)(a).

[114] اللجنة الدولية للصليب الأحمر، القانون الدولي الإنساني العرفي، القواعد 25 و28، و30.

[115] نظام روما الأساسي، المادة 8(2)(ب)(24)؛ اللجنة الدولية للصليب الأحمر، القانون الدولي الإنساني العرفي، القاعدة 156.

[116] UN News, "UN decries 'truly horrific' massacres in DR Congo", 21 November 2025, https://tinyurl.com/yvtbktna; AP "Rebels tied to Islamic State kill 17 in Congo hospital attack", 15 November 2025, https://tinyurl.com/44n43p9e; Vatican News, "DR Congo :Terrorists kill civilians at Church–run hospital in North

وقال شخص مسن تمكن من الفرار زحفًا هو وحفيده إلى خارج المركز الصحي: "لم يكن بمقدور أحد الوقوف على قدميه؛ كانوا يطلقون النار على أي شيء يتحرك... كانوا يطلقون النار في كل اتجاه؛ لولا الحظ لما خرجنا من هناك أحياء".[117] وأعرب الشاهد عن حسرته لأنه عجز عن حمل قريب له كان يقوم على عنايته في المركز الطبي وإخراجه معهما؛ ولقي حتفه في نهاية المطاف. وقال: "صعب علي أن أصف ذلك؛ صعب جدًا".[118]

وفي سبتمبر/أيلول 2025، أثناء توغّل القوات الديمقراطية المتحالفة في مباو، سرق المقاتلون أدوية من مركز لاغراس الصحي، ودمّروا ممتلكات وأجزاء من المبنى؛[119] وقال أحد العاملين، كان داخل المركز آنذاك، لمنظمة العفو الدولية إن أفراد الطاقم الطبي كانوا يقومون بجولتهم الليلية لتفقد أحوال المرضى في حوالي التاسعة مساءً، وإذا بالعاملين الصحيين يسمعون دوي طلقات نارية في الخارج. وسرعان ما أغلق أفراد هيئة التمريض الأبواب، وأطفؤوا الأنوار؛ وقال أحد الشهود إن اثنين من أفراد الشرطة كانا في الخارج، عند بوابة المركز، ولاذا بالفرار؛ وأضاف الشاهد قائلًا:

> **كانت النيران مشتعلة خارج المستشفى؛ في سيارة [المستشفى]... بعد أن أحرقوا السيارة، دخلوا [المقاتلون] إلى جناح الولادة... وحرقوا كل الأسرة، وغرفة الولادة. دخلوا الصيدلية وأخذوا كل الأدوية الموجودة بداخلها؛ ولم يتوقفوا عند ذلك؛ بل دخلوا غرفة التوليد، ولم يتركوا بداخلها شيئًا إلا وحرقوه... لمن نكن نتصور أن شيئًا مثل هذا يمكن أن يحدث لنا... ليس موقعنا في أطراف المنطقة؛ بل نحن في الوسط؛ بالقرب من الطريق الرئيسي...**
>
> **كان المرضى خائفين؛ اختبأ بعضهم تحت الأسرَّة. لم يكن بإمكانهم البكاء؛ يعرفون ما سيحدث، لو سمعوك، فسيأتون إليك. ظلوا صامتين... أطفأنا الأنوار، وكان الظلام سائدًا بالداخل.[120]**

وفي مطلع مايو/أيار 2024، هاجم مقاتلو القوات الديمقراطية المتحالفة مركز باسالا الصحي في **ماندومبي** قبل أن يواصلوا بقية أعمالهم التخريبية في هذا الحي بإقليم بيني. وتحدثت منظمة العفو الدولية مع شاهد كان داخل المركز الصحي؛[121] وقال الشاهد:

> **يقع المركز الصحي في الجزء الجنوبي من القرية. جاؤوا من الجنوب؛ أول شخص قُتل[في ذلك الهجوم] كان في المركز الصحي، ثم انطلقوا من هناك إلى الحي، وواصلوا قتل الناس...**
>
> **أخذوا الأدوية [من المركز الصحي]... كانت الأبواب مفتوحة فدخلوا... حطموا قفل الخزانة للوصول [إلى الأدوية] وكسروا زجاج إحدى النوافذ حين أطلقوا الرصاص.[122]**

وأفاد الشاهد بأن من بين القتلى محاسب المركز الصحي، ومريضتين، وممرّض كان قد فرّ من المركز أول الأمر؛ كما اختُطف ممرّضان آخران لفترة وجيزة.[123] وقال الشاهد إنه رأى ست جثث في المركز الصحي لمدنيين قُتلوا خلال ذلك الهجوم.[124] وأشارت تقارير وسائل الإعلام إلى مقتل ما لا يقل عن ثمانية مدنيين.[125] وقال الشاهد إن المركز الصحي ظل مغلقًا لأكثر من عام، ثم استأنف عمله.[126] وقد عثرت منظمة العفو الدولية على بيان منشور على إحدى المنصات الإلكترونية لتنظيم الدولة الإسلامية، أعلن فيه "تنظيم الدولة الإسلامية - ولاية وسط إفريقية" مسؤوليته عن هذا الهجوم في ماندومبي.[127]

Kivu", 16 November 2025, https://tinyurl.com/4vzuev54; Catholic Standard, "Terrorists kill civilians at Church-run hospital in Congolese village of North Kivu", 18 November 2025, https://tinyurl.com/yaycn3zh

[117] مقابلة شخصية، بوتيمبو، 20 نوفمبر/تشرين الثاني 2025.

[118] مقابلة شخصية، بوتيمبو، 20 نوفمبر/تشرين الثاني 2025.

[119] مقابلة شخصية، أويشا، 13 نوفمبر/تشرين الثاني 2025. انظر أيضًا:
Insecurity Insight, "Attacks on health care :Bi-monthly news brief", 16 September 2025, https://tinyurl.com/3j2pxvym, p.2; Open Doors, "Over 20 Christians killed in recent attack", 26 November 2025, https://tinyurl.com/yve358kc

[120] مقابلة شخصية، أويشا، 13 نوفمبر/تشرين الثاني 2025.

[121] See also Health Cluster – Democratic Republic of Congo, "M23 humanitarian crisis in North Kivu :Epidemics, population movements, armed conflicts – Epidemiological Week S22 – May 2024", 2 August 2024, https://tinyurl.com/ee4864tw (in French); Africa News, "At least 80 people killed by suspected ADF rebels in DRC", 13 August 2024, https://tinyurl.com/3umkjthz; Radio Okapi, "Beni :Health centers struggle to function due to insecurity", 14 May 2024, https://tinyurl.com/mupeu35s (in French .(

[122] مقابلة شخصية، أويشا، 19 نوفمبر/تشرين الثاني 2025.

[123] مقابلة شخصية، أويشا، 19 نوفمبر/تشرين الثاني 2025.

[124] مقابلة شخصية، أويشا، 19 نوفمبر/تشرين الثاني 2025.

[125] VOA, "8 killed in attack on DRC health center", 10 May 2024, https://tinyurl.com/435ca9f9

[126] مقابلة شخصية، أويشا، 19 نوفمبر/تشرين الثاني 2025.

[127] تضمن هذا البيان اعترافًا بقتل مدنيين، وأفاد بأن دورية تابعة للقوات المسلحة الكونغولية حاولت التدخل أثناء الهجوم، ولكن مقاتلي الجماعة اشتبكوا مع الجنود. محفوظ في ملفات منظمة العفو الدولية.

وإلى جانب الحوادث الثلاث الموثّقة المشار إليها آنفًا، تحدّثت منظمة العفو الدولية مع مسؤول طبي رفيع المستوى في أويشا، أفاد بأن محاولة للهجوم على المستشفى الرئيسي في البلدة أُحبطت. وأضاف المسؤول أنه في يناير/كانون الثاني 2025، لاحظ المرضى جسمًا غريبًا في ممر وحدة الأطفال؛ فأبلغوا موظفي المستشفى خلال جولة الفريق الطبي في الصباح، فأبلغوا الشرطة بدورهم. وأفاد المسؤول بأن الشرطة تبين لها أن هذا الجسم الغريب هو جهاز متفجر ارتجالي، أخذته الشرطة وأبطلت مفعوله، ونسبت محاولة الهجوم إلى القوات الديمقراطية المتحالفة.[128]

وأشار تقرير فريق خبراء الأمم المتحدة الصادر في ديسمبر/كانون الأول 2024 إلى أن أحد أبرز معسكرات القوات الديمقراطية المتحالفة الذي يقوده الزعيم الأعلى للجماعة، ابتدع نمطًا معينًا يتمثل في الاستيلاء على المؤن من المرافق الطبية واختطاف المهنيين الصحيين "لعلاج المرضى من أعضاء الجماعة على الأرجح".[129]

النهب

انخرط مقاتلو القوات الديمقراطية المتحالفة في عمليات نهب واسعة النطاق بمقاطعتي كيفو الشمالية وإيتوري؛ فقد أفاد شهود مما لا يقل عن 18 قرية وبلدة مختلفة بتعرض ممتلكات المدنيين للنهب، بما فيها الأموال والبضائع والماشية. ويشكِّل استيلاء مقاتلي القوات الديمقراطية المتحالفة على ممتلكات المدنيين، على نحو ما يوثّقه هذا التقرير، جريمة النهب التي يحظرها القانون الدولي الإنساني؛[130] والنهب جريمة حرب[131].

وقد نهبت القوات الديمقراطية المتحالفة ممتلكات بعض الشهود، وأرغمت آخرين على حمل ما نهبه المقاتلون؛ واحتجزت الجماعة شهودًا آخرين لفترات أطول، وأرغموهم على المشاركة في عمليات النهب هم أنفسهم. وأفاد مختطفون سابقون بأن جمع الغنائم كان من الوظائف الأساسية لبعض أعضاء الجماعة، ولا سيما النساء والأطفال، وأنه كان من أبرز الأساليب التي تتبعها الجماعة لتجديد مخزونها من المؤن.

فعلى سبيل المثال، قال مزارع في الأربعين من عمره اختُطف وهو يحرث أرضه في مايانغوسي بإقليم بيني في أبريل/نيسان 2025، إنه بعد اختطافه هو وآخرين، استولى المقاتلون على الدجاج والبط من المنازل والمزارع على طول الطريق.[132] وقالت مزارعة أخرى، اختُطفت هي الأخرى في إقليم بيني قبل ذلك بشهر، إن المقاتلين الذين اختطفوها أخذوا المحاصيل من المزارع؛ وفي حالتها كانت المحاصيل المنهوبة هي الموز والفاصولياء.[133]

وقالت فتاة تبلغ من العمر 17 عامًا، اختطفتها القوات الديمقراطية المتحالفة، وظلت مع الجماعة 18 شهرًا: "في الهجمات التي شاركت فيها... كنا نفتح المنازل، وكنت أحمل ما فيها من الأمتعة، فضلًا عن البضائع التي كنا نأخذها من التجار."[134]

وقالت امرأة في الثلاثين من عمرها، اختُطفت في أواخر عام 2022 من قرية في مقاطعة إيتوري، وظلت مع القوات الديمقراطية المتحالفة لأكثر من عامين في أحد معسكراتها الرئيسية - قالت إن القادة كانوا "يرسلوننا أحيانًا من المعسكر إلى المجتمع المحلي لجلب الأشياء".[135] ووصفت تحديدًا دخول قرية كوكولا، وهي من المواقع التي شنت عليها الجماعة هجمات متكررة؛ وقالت إنه بعد "أخذ الأشياء"، كان المقاتلون يقتلون الناس أحيانًا؛ وأضافت قائلةً: "أعطوني سلاحًا، لكنني لم أقتل أحدًا قط؛ حين كنا نصل إلى مكان ما، كنت آخذ الأشياء ثم أعود فحسب."[136]

---

[128] مقابلة شخصية، أويشا، 13 نوفمبر/تشرين الثاني 2025. من المعهود عن القوات الديمقراطية المتحالفة تصنيع الأجهزة المتفجرة الارتجالية، واستخدامها في هجماتها على المجتمعات المحلية. انظر، مثلًا، فريق الخبراء، *التقرير النهائي*، 4 يونيو/حزيران 2024 (سبقت الإشارة إليه)، ص 53؛ فريق الخبراء، *تقرير منتصف المدة*، 27 ديسمبر/كانون الأول 2024 (سبقت الإشارة إليه)، الصفحتان 41-42؛

UPDF, "ADF IED expert captured", 18 May 2024, https://tinyurl.com/rpv64tmu; BBC, "DR Congo government blames rebels for Kasindi church bombing", 16 January 2023, https://tinyurl.com/bdf4tew7; Long War Journal, "Islamic State claims Christmas day suicide bombing in Congo", 13 January 2022, https://tinyurl.com/5cssb2rn; Counter-IED report, "Alarming IED proliferation in eastern DR Congo", 2022, https://tinyurl.com/2p9n8937

أفاد مختطف سابق أجرت منظمة العفو الدولية مقابلة معه بأنه شهد مقاتلين يزرعون أجهزة متفجرة ارتجالية على طول أحد الطرق الرئيسية في مقاطعة إيتوري في أكتوبر/تشرين الأول 2025. مقابلة شخصية، إقليم بيني، 18 نوفمبر/تشرين الثاني 2025. وقال رجل آخر اختطفته الجماعة وهو لا يزال طفلًا إن أحد الأسباب التي منعته من الفرار من الغابة هو خشيته من "الاصطدام بالقنابل التي زرعوها". مقابلة شخصية، أويشا، 13 نوفمبر/تشرين الثاني 2025. ويشكّل استخدام القوات الديمقراطية المتحالفة للأجهزة المتفجرة الارتجالية في مستشفى هجومًا على مرفق محمي، وهو بالتالي عمل غير مشروع؛ وإذا كان الجهاز ينفجر بفعل الضحية، فإن استخدامه يُعدُّ علاوة على ذلك عشوائيًا بطبيعته.

[129] فريق الخبراء، *تقرير منتصف المدة*، 27 ديسمبر/كانون الأول 2024 (سبقت الإشارة إليه)، ص 45.

[130] اللجنة الدولية للصليب الأحمر، القانون الدولي الإنساني العرفي، القاعدة 52.

[131] نظام روما الأساسي، المادة 8(2)(هـ)(5)؛ اللجنة الدولية للصليب الأحمر، القانون الدولي الإنساني العرفي، القاعدة 156.

[132] مقابلة شخصية، إقليم بيني، 12 نوفمبر/تشرين الثاني 2025.

[133] مقابلة شخصية، إقليم بيني، 12 نوفمبر/تشرين الثاني 2025.

[134] مقابلة شخصية، أويشا، 13 نوفمبر/تشرين الثاني 2025.

[135] مقابلة شخصية، أويشا، 14 نوفمبر/تشرين الثاني 2025.

[136] مقابلة شخصية، أويشا، 14 نوفمبر/تشرين الثاني 2025.

أما التاجر من نتويو الذي أُحرق متجره خلال هجوم سبتمبر/أيلول 2025، فقد قال إن المقاتلين أخذوا بعض البضائع ثم أحرقوا ما تبقى؛ وقال إنهم أخذوا أيضًا 3,000 دولار أمريكي كانت في المتجر، كان قد سحبها للتو في ذلك اليوم لشراء منزل.[137]

وقالت المرأة البالغة من العمر 31 عامًا من أوتمابر، التي أصيبت بنيران مقاتلي القوات الديمقراطية المتحالفة في هجوم وقع في يوليو/تموز 2025، إن منزلها نجا من الحرق تلك الليلة، ومع ذلك تكبدت أسرتها خسارة مالية فادحة. وأضافت قائلةً: "زوجي يشحن هواتف الناس من أجل كسب الرزق؛ أخذوا كل هذه الهواتف [من منزلنا]؛ كانت هناك هواتف خلوية وبطاريات وبنوك للطاقة... أخذوا منا مبلغًا قدره مليون فرنك كونغولي [450 دولارًا]، كنا قد جمعناه للتو" من المشتركين في جمعية توفير لأهالي الحي.[138]

التحديات الماثلة أمام حماية المدنيين وإجراءات العدالة

ينبغي للجيش الكونغولي التحقيق في الحوادث التي تقاعست فيها قواته عن الاستجابة أو تأخرت في ذلك؛ ويبدو أن الجيش أبدى استعداده لذلك من خلال محاكمة قادة عسكريين وإصدار أحكام بحقهم، في أعقاب هجوم القوات الديمقراطية المتحالفة على كنيسة في كوماندا، في يوليو/تموز 2025، الذي أدى إلى مقتل أكثر من 40 مصليًا.[139] وتكتسي مثل هذه التحقيقات وإجراءات المساءلة أهمية بالغة، شأنها شأن الرصد الدقيق لأزمنة الاستجابة، وضمان وجود عناصر أمنية كافية في مناطق عمليات الجماعة.

وأقرّ المسؤولون الكونغوليون المعنيون بالأمن في مقاطعة كيفو الشمالية، الذين أجرت معهم منظمة العفو الدولية مقابلات، بمن فيهم الحاكم العسكري، بوجود ثغرات ومواطن ضعف في التصدي لخطر القوات الديمقراطية المتحالفة، ولكنهم أكدوا أن الجيش وسائر قوات الأمن تبذل قصارى جهدها في ظل ظروف بالغة الصعوبة لا حصر لها؛ ففي المقام الأول، تنفذ القوات الديمقراطية المتحالفة عملياتها في غابات مطيرة شاسعة ذات غطاء نباتي كثيف ومتعدد الطبقات، مما يجعل من الصعوبة بمكان تحديد مواقع المقاتلين ومهاجمتهم؛ وإلى جانب ذلك، تفتقر قوات الأمن إلى أدوات الاستخبارات والمراقبة اللازمة لصد الجماعة.

كما أشارت السلطات الكونغولية والمحللون إلى اعتماد الجماعة على شبكة واسعة من المخبرين والمتعاونين المتغلغلين في المجتمعات المحلية، مما يُمكّن القوات الديمقراطية المتحالفة من التخطيط لهجمات خاطفة وتحركات تكتيكية سريعة. وفي لقاءاته مع المجتمعات المحلية بشأن الأوضاع الأمنية، أكد قائد القوات المسلحة الكونغولية، المكلّف بالإشراف المباشر على العمليات ضد القوات الديمقراطية المتحالفة، مجددًا على هذه النقطة المتعلقة بالمتعاونين وسائر التحديات.[140] وأفاد كل من المسؤولين الحكوميين والخبراء المستقلين عن الحكومة بأن القوات الديمقراطية المتحالفة حشدت أيضًا قدرات تكنولوجية متقدمة، تشمل الوصول إلى نظام الإنترنت عبر الأقمار الاصطناعية ستارلينك، وتقنيات التشويش، والعملات المشفرة.[141]

وقد ألقى تراكم الأخطار في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية، وتجدد عنف حركة 23 مارس وأنشطتها التوسعية، أعباءً جسيمة على كاهل قوات الأمن الكونغولية وبعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية.[142] وأشار محللون يرصدون عمليات القوات الديمقراطية المتحالفة والرد العسكري عليها إلى أنه في الوقت الذي تواصل فيه الجماعة توسيع بقعة عملياتها، باتت قوات الدفاع الشعبي الأوغندية هي الأخرى مثقلة بأعباء لا قبل لها بها.[143] وإلى جانب ذلك، فإنه يُستلزم وجود القوات المسلحة الكونغولية حين قيام قوات الدفاع الشعبي الأوغندية بعمليات

---

[137] مقابلة شخصية، بوتيمبو، 15 نوفمبر/تشرين الثاني 2025.

[138] مقابلة شخصية، إقليم بيني، 18 نوفمبر/تشرين الثاني 2025.

[139] انظر الحاشية 94 أعلاه.

[140] See, for example, Radio Okapi, "North Kivu :Civil society and the Sokola 1 command join forces in the face of security threats", 29 August 2025, https://tinyurl.com/46rcn95r (in French) .

[141] مقابلات شخصية، إقليم بيني، نوفمبر/تشرين الثاني 2025؛ مقابلات عبر مكالمات صوتية، فبراير/شباط 2026. انظر أيضًا فريق الخبراء، *تقرير منتصف المدة*، 27 ديسمبر/كانون الأول 2024 (سبقت الإشارة إليه)، الصفحتان 41–42.

[142] أشار مسؤولون ومراقبون إلى هذا الأمر ضمن التحديات التي تحول دون سرعة التصدي للهجمات. وعلى صعيد منفصل، أشار المسؤولون الكونغوليون أيضًا إلى أن قوات حفظ السلام الدولية كانت تدعم القوات المسلحة الكونغولية في العمليات الهجومية ضد القوات الديمقراطية المتحالفة من خلال لواء التدخل التابع لقوات حفظ السلام، غير أن القواعد الإجرائية التي تفتقر إلى المرونة، والقيود المتعلقة بالعمليات، والشروط المحددة التي تفرضها الدول المساهمة بالقوات منعت هذه القوات من تنفيذ عملياتها في أعماق الغابات جنبًا إلى جنب مع الجنود الكونغوليين على غرار ما يفعله جنود قوات الدفاع الشعبي الأوغندية في إطار عملية شجاع. مقابلات شخصية مع مسؤولين في الحكومة العسكرية بمقاطعة كيفو الشمالية، إقليم بيني، 11–19 نوفمبر/تشرين الثاني 2025. للاطلاع على مزيد من المعلومات عن التحديات التي تواجه بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، انظر، مثلًا:
Institute for Security Studies (ISS), "MONUSCO's rigid mandate hinders civilian protection in eastern DRC", 12 January 2026, https://tinyurl.com/3z74x2vp; ISS, *Recalibrating MONUSCO :Mandate limits vs. political realities in eastern DRC,* 3 December 2025, https://tinyurl.com/mww3v4tv; News Lines Institute for Strategy and Policy, "MONUSCO :A crossroads for modern peacekeeping", 11 October 2025, https://tinyurl.com/325efy5w

[143] مقابلات عبر مكالمات صوتية، 30 يناير/كانون الثاني و9 فبراير/شباط 2026.

عسكرية؛ ولكن تراجع حضور القوات الكونغولية بسبب تحويلها إلى جبهات قتال أخرى أدى إلى إبطاء وتيرة العمليات المشتركة.[144]

وعلى الرغم من هذه التحديات، لا يزال يقع على عاتق القوات العسكرية الحكومية التزام حقوقي بحماية المدنيين من أفعال الأطراف غير الحكومية؛ ويجب على السلطات تعزيز آليات حماية المدنيين، ولا سيما من خلال التعاون مع الأمم المتحدة والشركاء الآخرين، وكذلك مع المجتمعات المحلية، من أجل تحسين آليات الإنذار المبكر القائمة، وتوسيع نطاقها لتمكين الاستجابة السريعة قبيل وقوع الهجمات.[145]

وبعيدًا عن ساحة المعارك، ثمة عشرات من أعضاء القوات الديمقراطية المتحالفة والمتعاونين معها ممن صدرت بحقهم أحكام قضائية، فضلًا عن المشتبه فيهم المحتجزين على ذمة المحاكمة.[146] وأفاد مسؤولون في القضاء العسكري الكونغولي بأنهم يسعون جاهدين للتحقيق في أنشطة الجماعة، والملاحقة القضائية لمرتكبي الجرائم، ولكنهم أشاروا إلى القيود المتعلقة بالموارد والقدرات، إلى جانب عقبات أخرى.[147]

وأفاد مسؤولو الادعاء العسكري بأنهم يتلقون دعمًا من بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، ولكن المطلوب أكثر من ذلك بكثير لبناء القدرات الداخلية على المدى البعيد، بما في ذلك القدرات اللازمة في مجالات الطب الشرعي، وتحليل الأدلة، والتحقيق في الجرائم التي يشملها القانون الدولي.[148] ويجب على السلطات تنفيذ إصلاحات قانونية تمنح المحاكم المدنية الاختصاص القضائي بنظر جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية والإبادة الجماعية، بما في ذلك تنظيم برامج تدريبية للكوادر القضائية، ونقل المهارات والخبرات من القضاء العسكري إلى القضاء المدني.

الآثار الاقتصادية والنفسية للهجمات

خلّفت ويلات العنف الذي ترتكبه القوات الديمقراطية المتحالفة بلا هوادة ضد المدنيين عواقب بعيدة المدى؛ فقد تسببت في معاناة نفسية بالغة وصدمات عميقة، وقلبت حياة الناس وسبل عيشهم رأسًا على عقب، ومزقت اقتصادات قرى بأسرها. ووصف الأشخاص الذين تحدثت معهم منظمة العفو الدولية كيف تبدلت حياتهم ولم تعد مثلما كانت من قبل؛ وكيف ظلت آثار ما كابدوه تلازمهم أمدًا طويلًا بعد نجاتهم من مواجهاتهم مع القوات الديمقراطية المتحالفة.

وكان غالبية ضحايا هجمات الجماعة في السنوات الأخيرة من المزارعين وأهالي القرى ذوي الإمكانيات المادية المحدودة؛ فجاءت ويلات الموت، والدمار، والنزوح لتزيد من بؤسهم وهشاشة أوضاعهم المالية، وتملأ نفوس الكثيرين من الناجين حنقًا ومرارة؛ فقد فقد الناجون مقتنيات منازلهم وممتلكاتهم وبضائعهم وأموالهم من جراء أعمال النهب؛ وينتهي المطاف ببعض الرهائن السابقين إلى الوقوع في أسر الديون الباهظة التي تتراكم عليهم لتأمين فدية إطلاق سراحهم طيلة أشهر بعد الإفراج عنهم.

وكما ذُكر آنفًا، فقد حال عنف القوات الديمقراطية المتحالفة دون عودة كثير من المزارعين الخائفين إلى أراضيهم؛ وأفاد الناجون بأنهم يواجهون صعوبات جمّة في إعالة أنفسهم وأسرهم نتيجة مباشرة لحرمانهم من حصاد حقولهم.

وقالت امرأة اختُطفت في هجوم أودى بحياة زوجها في مارس/آذار 2025، إنها باتت مضطرة الآن للاعتماد على من لا يزالون قادرين على الزراعة لإمدادها ببعض الطعام لأطفالها الأربعة. وقالت: "ما أطعم به أطفالي لم يعد كما كان من قبل؛ أصبح دفع الإيجار أمرًا صعبًا للغاية؛ رحلت عن المنزل الذي كنت

---

[144] مقابلات عبر مكالمات صوتية، 30 يناير/كانون الثاني و9 فبراير/شباط 2026. انظر أيضًا فريق الخبراء، *تقرير منتصف المدة*، 27 ديسمبر/كانون الأول 2024 (سبقت الإشارة إليه)، الفقرة 14. وبالإضافة إلى ذلك، فإن ثمة أفعالًا أخرى أحدثت توترًا في العلاقات بين الحليفين المشاركين في عملية شجاع، من بينها التحركات غير المرخص بها للقوات الأوغندية. انظر، مثلًا، فريق الخبراء، *تقرير منتصف المدة*، 27 ديسمبر/كانون الأول 2024 (سبقت الإشارة إليه)، الفقرات 12–14.

[145] كان تصميم آليات الإنذار المبكر وتحسينها من بين التوصيات الرئيسية المنبثقة عن منتدى عُقد في بيني في فبراير/شباط 2026، بشأن التصدي لأزمة القوات الديمقراطية المتحالفة؛ وقد جمع المنتدى لفيفًا من أصحاب المصلحة، بمن فيهم القوات المسلحة الكونغولية، وبعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، والجهات الفاعلة في المجتمع المدني، وزعماء المجتمعات المحلية، والناجون.

See, for example, Agence Congolaise de Presse, "Beni Forum :A task force has been established against the ADF", 26 February 2026, https://tinyurl.com/yc5c35fz (in French), Actualite.cd, "In Beni, the peace forum on the ADF issue is implementing strategies, including the creation of a 'local defense' task force", 26 February 2026, https://tinyurl.com/3f66rur8 (in French); Congo Forum, "End of the Beni Forum: towards an integrated strategy to eradicate the ADF threat", 26 February 2026, https://tinyurl.com/4w38fuuy (in French).

[146] مقابلات شخصية مع مسؤولين في الادعاء العسكري وهيئة السجون، إقليم بيني، 21 نوفمبر/تشرين الثاني 2025.

[147] مقابلات شخصية، إقليم بيني، 21 نوفمبر/تشرين الثاني 2025.

[148] مقابلات شخصية، إقليم بيني، 21 نوفمبر/تشرين الثاني 2025.

أستأجره لأنني لم أكن قادرة على تحمل تكاليفه، ولم أجد مفرًا من البحث عن مكان آخر... كان ابني الأكبر في المرحلة الثانوية، لكنه توقف عن التعليم الآن... لأنني لا أقدر على سداد رسوم الدراسة".[149]

واضطر بضعة من الأشخاص الذين أجريت مقابلات معهم إلى النزوح أكثر من مرة من جراء عنف القوات الديمقراطية المتحالفة؛ ومن هؤلاء الشخص المسنّ الذي تسلل زحفًا على بطنه إلى خارج المركز الصحي الذي أُغير عليه في بيامبوي في نوفمبر/تشرين الثاني 2025؛ فقد اضطر للرحيل ثلاث مرات من قبل بسبب هجمات القوات الديمقراطية المتحالفة في قرى مختلفة بإقليم لوبيرو. وانتهى به المطاف إلى الإقامة في بيت أحد أقاربه في مدينة بوتيمبو في أعقاب آخر هجوم؛ وقال الشخص المسنّ: "إنه أمر محزن جدًا؛ ما سيقضي علينا هنا في بوتيمبو هو الجوع؛ كل شيء في السوق، لكن بدون المال لن تحصل عليه".[150]

وقال عدد ممن أجريت معهم المقابلات، الذين لم يعد بمقدورهم الوصول إلى حقولهم، إنهم حاولوا العمل باليومية في المناطق الجديدة التي نزحوا إليها من أجل تدبير قوتهم اليومي؛ غير أن تجربتهم مع القوات الديمقراطية المتحالفة خلّفت لديهم عواقب صحية وخيمة. وقال رهينة سابق، أجبره المقاتلون على حمل الأثقال لعدة أيام في الأحراش، إن الأمر لم يكن مجرد خوفه الشديد من العودة إلى حقله، بل إنه ظل شهورًا يعاني من آلام مضنية في جسده منذ إطلاق سراحه، ولم يعد بسببها قادرًا على العمل. وأضاف هذا الرجل، وهو أب لثمانية أطفال: "كانت الأشياء التي أجبرونا على حملها ثقيلة للغاية؛ لا زلت أعاني [منذ ذلك الحين]".[151]

وأثناء المقابلات التي أجريت مع هؤلاء الأشخاص كانت آثار هذه المحنة على صحتهم النفسية بادية بوضوح؛ وتحدث عدة شهود عما كابدوه من الكوابيس والذكريات المؤلمة عند استرجاع الأحداث والفظائع التي تعرضوا لها؛ وكما جاء في الشهادات الواردة فيما تقدم، شهد الناجون مقتل أحبائهم خلال الهجمات. وفي الفصول التالية، نبين بالتفصيل كيف أُرغم الناجون على مشاهدة أفعال لاإنسانية، وذبح "المخالفين" في معسكرات الجماعة، وكيف تعرّض بعضهم للعنف الجنسي والاستعباد.

ومثل هذه الهجمات المتكررة على المدنيين في حدّ ذاتها تُعدُّ تعذيبًا و/أو معاملة قاسية - أي أنها جريمة حرب؛[152] والضرر النفسي الناجم عنها طويل الأمد. وأفاد بعض من أجريت معهم المقابلات بأنهم تمكنوا من الحصول على خدمات الإرشاد النفسي عن طريق كنائسهم أو من خلال ذويهم الذين تكفلوا بنفقات عرضهم على أخصائيين في الطب النفسي. وسلّطت شهادات الناجين الضوء على شح خدمات الصحة النفسية والدعم النفسي الاجتماعي الضرورية، والحاجة الملحّة لأن تضمن الحكومة والشركاء الدوليون، بمن فيهم الجهات الإنسانية والتنموية، تقديم هذه الخدمات بصورة أخلاقية ومستدامة.

وقالت امرأة اختطفتها القوات الديمقراطية المتحالفة في يوليو/تموز 2025، وشهدت المقاتلين وهم يقتلون مدنيين آخرين: "حين عدت إلى المنزل، ظلت تلك الصورة تراودني من حين لآخر؛ أعانني أخصائي علم نفس لأنني كنت أستحضر باستمرار صور ما حدث في ذهني... حين أمسكوا بي؛ حين صفعوني. أحيانًا حين أغمض عينَيّ، أرى أمامي شخصًا يرتدي زيًا عسكريًا".[153] وقالت إن الحديث مع الأخصائي النفسي الذي كان يزور كنيستها قادمًا من مكان آخر كان مفيدًا لها؛ ولم يعد بإمكانها الوصول إلى أخصائي نفسي، ولا تقدر على تحمّل تكاليف الإرشاد النفسي.

وقال أحد الناجين من هجوم نتويو الذي قتل فيه المقاتلون أكثر من 60 شخصًا، من بينهم معزون في مجلس عزاء، إنه بعد شهرين من الهجوم بات يعاني من اضطراب في الذاكرة وضعف في التركيز. وقال: "لم يعد ذهني حادًا... بل حتى الآن لازلت أرى في الحلم ما حدث".[154]

وقال مزارع اختُطف لمدة شهر في أبريل/نيسان 2025 إن الأفكار التي تراوده بإلحاح عن المحنة التي كابدها تقض مضجعه وتنغص عليه حياته؛ وأضاف قائلًا: "لا زلت أدعو الله أن يجعلني أنسى ما حدث لعلي أشعر بأنني حيٌّ من جديد".[155]

وفي ختام المقابلات، سألت منظمة العفو الدولية الناجين عن تأملاتهم بشأن ما يمكن أن يُصلح الأمور بالنسبة لهم؛ واتخذ هذا السؤال أشكالًا شتى، من بينها كيف يبدو تحقيق العدالة في أعينهم؟ وماذا يطلبون من حكومتهم، ومن المجتمع الدولي؟ وأفادت الغالبية العظمى ممن أجريت المقابلات معهم بأن استعادة السلام والأمن تأتي على رأس الأولويات حتى يتمكّنوا من إعادة بناء حياتهم؛ وقال بضعة منهم

[149] مقابلة شخصية، إقليم بيني، 12 نوفمبر/تشرين الثاني 2025.
[150] مقابلة شخصية، بوتيمبو، 20 نوفمبر/تشرين الثاني 2025.
[151] مقابلة شخصية، إقليم بيني، 12 نوفمبر/تشرين الثاني 2025.
[152] نظام روما الأساسي، المادة 8(2)(أ)(2).
[153] مقابلة شخصية، أويشا، 14 نوفمبر/تشرين الثاني 2025.
[154] مقابلة شخصية، بوتيمبو، 15 نوفمبر/تشرين الثاني 2025.
[155] مقابلة شخصية، إقليم بيني، 12 نوفمبر/تشرين الثاني 2025.

إن المجتمع الدولي يجب أن يدعم السلطات الكونغولية بالوسائل التقنية اللازمة لملاحقة مقاتلي القوات الديمقراطية المتحالفة في أعماق الغابة.

وأكد كثير منهم أن عنف القوات الديمقراطية المتحالفة كان هو العقبة الرئيسية أمام قدرتهم على إعالة أنفسهم وأسرهم؛ وقالوا إنه لا بد من إتاحة فرص لكسب العيش أمامهم، حتى يتمكنوا من إعالة أنفسهم ريثما يتسنى القضاء على هذا العنف.

ومن حق ضحايا انتهاكات القانون الدولي الحصول على تعويضات كاملة؛[156] ويستلزم هذا الحق إنصافًا وافيًا، وعاجلًا، وفعالًا على هيئة التعويض المادي، وردّ الحقوق، وإعادة التأهيل، والترضية، وضمانات عدم التكرار.[157] ويجب أن تراعي التعويضات بعد النوع الاجتماعي، وتأخذ بعين الاعتبار الاختلالات القائمة من قبل في توازن القوى.

وخير تعبير عن هذا الحق ما جاء على لسان امرأة مسنّة نزحت المرة تلو الأخرى بسبب عنف كل من حركة 23 مارس والقوات الديمقراطية المتحالفة، وأفلتت بأعجوبة من براثن هجوم القوات الديمقراطية المتحالفة على بيامبوي في نوفمبر/تشرين الثاني:

> **أتساءل دائمًا متى تنتهي هذه الحالة... الناس يقتلون كل يوم. متى تنتهي؟ النالو وحركة 23 مارس كلهم في سلّة واحدة؛ هنا حركة 23 مارس تقتل الناس، والقوات الديمقراطية المتحالفة تقتل الناس هي الأخرى. نتساءل دائمًا ونسأل أنفسنا، ألسنا جزءًا من المجتمع الدولي؟ لماذا يحدث هذا في الكونغو... نحن نعلم أن المجتمع الدولي يهتم بحقوق الإنسان، وبإمكانه إنهاء هذا الوضع... لماذا لا يفعلون ذلك؟[158]**

---

[156] المبادئ الأساسية والمبادئ التوجيهية بشأن الحق في الانتصاف والجبر لضحايا الانتهاكات الجسيمة للقانون الدولي لحقوق الإنسان والانتهاكات الخطيرة للقانون الإنساني الدولي، اعتُمدت في 16 ديسمبر/كانون الأول 2005، المبدأ 7(ب). وينطبق هذا أيضًا في سياق الأفعال التي يرتكبها الأفراد أو الكيانات؛ انظر، مثلًا، لجنة الأمم المتحدة المعنية بحقوق الإنسان، التعليق العام رقم 31: طبيعة الالتزام القانوني العام المفروض على الدول الأطراف في العهد، 26 مايو/أيار 2004، وثيقة الأمم المتحدة رقم CCPR/C/21/Rev.1/Add. 13، الفقرة 8.

[157] للاطلاع على المبدأ العام، انظر:

International Court of Justice (ICJ), *The Factory at Chorzów (Claim for Indemnity)*, 26 July 1927, https://tinyurl.com/38hxhkkm; International Law Commission, Draft Articles on Responsibility of States for Internationally Wrongful Acts, 2001, Article 1 .

لمزيد من التفاصيل عن مبادئ القانون الدولي التي تشكل أساس الإطار القانوني للتعويضات، انظر:

ctavio Amezcua-Noriega, *Reparation Principles Under International Law and Their Possible Application by the International Criminal Court :Some Reflections*, Essex Transitional Justice Network of the University of Essex, August 2011, https://tinyurl.com/mwemd24p

[158] مقابلة شخصية، بوتيمبو، 20 نوفمبر/تشرين الثاني 2025.

5. الاختطاف وأخذ الرهائن والعمل القسري

"إن تعبت، قتلوك".

امرأة تبلغ من العمر 23 عامًا اختطفتها القوات الديمقراطية المتحالفة في مارس/آذار 2025.[159]

وثّقت منظمة العفو الدولية 46 حالة اختطاف على أيدي القوات الديمقراطية المتحالفة في مقاطعتَي كيفو الشمالية وإيتوري، وأجرت مقابلات مباشرة مع 25 من المختطَفين السابقين؛[160] وكان الهدف من سبع من هذه الحالات الست والأربعين هو اتخاذ المختطَفين رهائن من أجل الحصول على فدية.[161] وتحدّث رجال ونساء وأطفال عن فترات مؤلمة أمضوها في الأسر في الغابات الكثيفة في المنطقة؛ وطال غياب بعضهم حتى ظن ذووهم أنهم صاروا في عداد الأموات، فأقاموا لهم مراسم عزاء.

وكان الاختطاف وأخذ الرهائن مقترنين بإساءة المعاملة التي بلغت في بعض الأحيان حدّ التعذيب؛ وتعرّض المختطفون للعنف الجسدي بما فيه الضرب، والعمل القسري، والاستعباد الجنسي، وفي بعض الأحيان القتل غير المشروع؛ وأُرغم البعض على المشاركة في الهجمات. وأفاد شهود أيضًا بأن القوات المسلحة الكونغولية وقوات الدفاع الشعبي الأوغندية قتلت بعض المختطَفين أثناء هجمات استهدفت مقاتلي القوات الديمقراطية المتحالفة.

وكما ذكرنا آنفًا، فإن مقاتلي القوات الديمقراطية المتحالفة يختطفون المدنيين بالجملة أثناء التوغّلات التي ينفّذونها في المجتمعات المحلية؛ كما تشير شهادات الشهود إلى أن المقاتلين يعمدون بصفة اعتيادية إلى اختطاف المزارعين وغيرهم من المدنيين، واحدًا أو اثنين في المرة، في إطار أسلوبهم المميز من التنقل الدائم في أنحاء المنطقة. وتلجأ الجماعة أيضًا إلى أساليب الخداع لاستدراج المختطفين؛ فقد قال اثنان من المختطفين السابقين إنهما أوهما بالانتقال إلى مواقع أخرى ليجدا أنفسهما مُكرَهين على التوجه إلى معسكرات الجماعة.[162]

وقد درجت الجماعة منذ أمد طويل على إقامة معسكرات في أعماق الغابات؛ وتغيّرت مواقع هذه المعسكرات وأحجامها على مرّ السنين، استجابةً في المقام الأول للعمليات العسكرية. وفي وقت نشر هذا التقرير، ورد أن المعسكر الرئيسي الذي يُسمَّى معسكر المدينة، والذي يتخذه أعلى زعيم للقوات الديمقراطية المتحالفة موسى بالوكو مقرًا له، يقع في الجزء الشرقي من إقليم ماماسا بمقاطعة إيتوري؛ كما يُعتقد أن عدة معسكرات أخرى تقع في المقاطعة ذاتها.[163] ويتمركز أحد أشرس تجمّعات

---

[159] مقابلة شخصية، إقليم بيني، 12 نوفمبر/تشرين الثاني 2025.

[160] أما الحالات الثماني عشرة المتبقية فقد وثقتها المنظمة من خلال المقابلات التي أجرتها مع ذوي المختطفين، وغيرهم ممن شهدوا واقعة الاختطاف، وزودوا المنظمة بأسماء المختطفين وغيرها من المعلومات المفصلة عنهم. وكان أكثر من نصف حالات الاختطاف الست والأربعين الموثقة لأفراد اختطفوا في عام 2025.

[161] تعرِّف المحكمة الجنائية الدولية أخذ الرهائن بأنه القبض على شخص ما أو احتجازه، وإلى جانب ذلك "يهدد مرتكب الجريمة بقتل شخص أو أكثر أو إيذائه أو يستمر في احتجازه"، وأن يجعل الإفراج عن هذا الشخص وسلامته مرهونين بقيام طرف ثالث بعمل ما أو امتناعه عن القيام بعمل ما. المحكمة الجنائية الدولية، أركان الجرائم، المادة 8(2)(ج)(3) جريمة الحرب المتمثلة في أخذ الرهائن، ص 34. انظر أيضًا اللجنة الدولية للصليب الأحمر، القانون الدولي الإنساني العرفي، القاعدة 96.

[162] قال أحدهما إن أحد معارفه وعده بعمل؛ في حين قال الآخر إن أحد أقاربه أوهمه بأنه سيقوم بنقله إلى مدرسة أفضل في منطقة أخرى. وأفاد هذان المختطفان السابقان بأنهما قد تبين لهما بعد أن تكشفت ملابسات الاختطاف أن هذين الشخصين اللذين خدعاهما كانا من عناصر القوات الديمقراطية المتحالفة. استخدام صيغة المذكر عند الإشارة إلى هذين الشخصين لا يعبر بالضرورة عن نوعهما الاجتماعي. مقابلة شخصية، إقليم لومي، 22 نوفمبر/تشرين الثاني 2025؛ مقابلة شخصية، إقليم بيني، 24 نوفمبر/تشرين الثاني 2025.

[163] انظر، مثلًا، فريق الخبراء، *تقرير منتصف المدة*، 27 ديسمبر/كانون الأول 2024 (سبقت الإشارة إليه)، الفقرات 15–16، والصفحات 31–35.

القوات الديمقراطية المتحالفة وأشدها فتكًا في معسكر شمال غرب إقليم لوبيرو بمقاطعة كيفو الشمالية، ويتخذه منطلقًا لعملياته.[164]

وتمكّن بعض المختطفين من الفرار، بما في ذلك خلال عمليات القوات المسلحة الكونغولية وقوات الدفاع الشعبي الأوغندية؛ وقال بعضهم لمنظمة العفو الدولية إن المآل قد انتهى بهم إلى الاحتجاز لدى القوات العسكرية الكونغولية والأوغندية، لأشهر أحيانًا، حيث أخضعوا لاستجوابات متكررة.

وتعتمد القوات الديمقراطية المتحالفة اعتمادًا كبيرًا على الاختطاف لاستكمال صفوفها - ليس لأغراض القتال فحسب، بل لأداء الوظائف اليومية الأساسية. وأكد مختطفون سابقون وباحثون وغيرهم ممن تحدثوا إلى منظمة العفو الدولية أن قيادة الجماعة تتألف في معظمها من مقاتلين أجانب. ومن جهة أخرى، كان التوجه الأيديولوجي للجماعة، وافتقارها إلى الدعم الشعبي في منطقة عملياتها في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية، حائلًا دون استقطاب الكثير من المتطوعين.[165] ومن المتصور أن هذه العوامل مجتمعةً هي الوقود الذي يُذكي تمادي الجماعة في الاستخدام الشرس للاختطاف، الذي يُفضي بدوره إلى طائفة من الانتهاكات الأخرى.

ويتناول هذا الفصل بالتفصيل روايات مختطفين سابقين، بما في ذلك ما يتعلق منها بالإرغام على حمل الأثقال والإرشاد أثناء التوغّلات، فضلًا عن مختلف المهام التي أُرغم المختطفون على أدائها في معسكرات القوات الديمقراطية المتحالفة.[166] وأخذ الرهائن والتعذيب وغيره من ضروب المعاملة السيئة هي انتهاكات جسيمة للقانون الدولي الإنساني وتُشكّل جرائم حرب. ويبيّن هذا الفصل أيضًا كيف أخضعت السلطات الضحايا للاحتجاز التعسفي، فيما يبدو، بعد فكاكهم من أسر الجماعة.

يقوم جنود من القوات المسلحة الكونغولية بتفقد موقع كمين نصبته القوات الديمقراطية المتحالفة واستهدف مركبتين في 7 أبريل/نيسان 2021 في قرية مباو. وقد دأب مقاتلو القوات الديمقراطية المتحالفة على اختطاف المدنيين خلال الهجمات واسعة النطاق، وكذلك في الكمائن على الطرقات والمداهمات على المزارع. © Brent Stirton/Getty Images

أخذ الرهائن

يتبين من المقابلات التي أجرتها منظمة العفو الدولية أن القوات الديمقراطية المتحالفة لجأت إلى عمليات الاختطاف بصورة متزايدة بهدف الحصول على فدية؛ وتوصّل فريق خبراء الأمم المتحدة إلى

[164] فريق الخبراء، تقرير منتصف *المدة*، 27 ديسمبر/كانون الأول 2024 (سبقت الإشارة إليه)، الفقرة 17 والصفحات 31-35.

[165] United Nations Organization Stabilization Mission to the Democratic Republic of the Congo (MONUSCO), *"Our Strength Is In Our Youth": Child Recruitment and Use by Armed Groups in the Democratic Republic of the Congo*, January 2019, https://tinyurl.com/4awxd8nr, p. 30 .

[166] يلي هذا الفصل فصلان آخران يركزان تحديدًا على تجنيد واستخدام الأطفال، وما دأبت عليه الجماعة من الاستعباد الجنسي للنساء والفتيات.

التقييم ذاته، مرجّحين أن يكون مرجع ذلك إلى تحديات مالية تواجهها القوات الديمقراطية المتحالفة؛[167] وأجرت منظمة العفو الدولية مقابلات مع سبع رهائن سابقين اختُطفوا عام 2025 وأُرغمت عائلاتهم على دفع فدية مقابل إطلاق سراحهم؛[168] وتراوحت المبالغ المطلوبة بين 100 دولار و10,000 دولار؛ ولكن هذه المبالغ، أيًا كان حجمها، كانت باهظة على جميع الرهائن – ففي سبيل تأمينها، باع ذووهم كل ما يملكون، وغرقوا في الديون، وجمعوا التبرعات من أقاربهم وأحبائهم.

وقالت امرأة تبلغ من العمر 23 عامًا، اختُطفت في مارس/آذار 2025 أثناء صنع الفحم في قرية بإقليم بيني قرب متنزه فيرونغا الوطني:

> **حين وصلنا إلى الغابة، بدؤوا يطلبون منا المال؛ أعطوني هاتفًا للتحدث مع أسرتي؛ كان رد أسرتي هو أن المبلغ الذي يطلبونه كبير للغاية؛ كانوا يطلبون 5,000 دولار؛ قالت أسرتي إنها لا تستطيع تدبير هذا المبلغ. فقالوا: 'إن لم تأتوا بهذا المبلغ، سنقتلها'. بعد ذلك، قالت أسرتي إنها تستطيع تدبير جزء من المبلغ... فبدأت في جمع التبرعات... طلبوا من الأقارب أن يعطوا ما في وسعهم [169]**

وفي نهاية المطاف، استغرقت الأسرة شهرًا كاملًا لتأمين إطلاق سراحها بعد أن أرسلوا 1,000 دولار للمقاتلين عبر تحويل إلكتروني بالهاتف المحمول، على دفعتين.[170]

وقال مزارع في أواخر الأربعينيات من عمره، اختُطف في أبريل/نيسان 2025، في إقليم بيني أيضًا، إن مجموعة المقاتلين التي اختطفته هو وآخرين غيره، كانت تطلب من أسر الرهائن دفع 5,000 دولار. وتمكّنت أسرته من تحويل 1,300 دولار؛ وخلال المقابلة التي أُجريت معه بعد سبعة أشهر من الاختطاف، قال: "[أسرتي] اقترضت من الجيران... لا زلت أسدّد الدين، لكنني لم أسدده بالكامل بعد".[171] وأضاف: "لم أتمكّن من العودة إلى الحقل؛ لا زلت خائفًا".[172]

وقال مزارع يُرجَّح أن المجموعة ذاتها من المقاتلين اختطفته إن أسرته دفعت 800 دولار مقابل إطلاق سراحه؛ وقال: "كانت أسرتي ترسل المال شيئًا فشيئًا" على مدى شهر.[173] وأضاف أنهم باعوا - بخسارة فادحة - دراجة نارية كان قد اشتراها قبل أشهر قليلة، وبادروا إلى جمع التبرعات من سائر أفراد الأسرة.[174]

وقال رهينة سابق ذو إمكانيات مادية محدودة، اختُطف عام 2025، إن المقاتلين طلبوا أول الأمر فدية قدرها 15,000 دولار؛ وقال إن أسرته اضطرت لأخذ قرض من مؤسسة مالية محلية، والاستدانة من بعض التجار في منطقتهم لسداد الفدية. وقال: "سيستغرق الأمر مني وقتًا طويلًا لسداد [الدين]... كل شهر تُحسب علي فوائد... لست مضطرًا لدفع فوائد للتجار، لكن الأمر مختلف مع الجمعية التعاونية [المالية]"؛ وأضاف أنهم أطلقوا سراحه بعد أن دفعت أسرته 10,000 دولار.[175]

ووصف رجل في أوائل الأربعينيات من عمره لمنظمة العفو الدولية كيف أفلت بأعجوبة من الأسر، وتجنب دفع فدية قدرها 10,000 دولار؛ وكان قد اختُطف في إيرومو، ولبث في الأسر أيامًا قليلة في أكتوبر/تشرين الأول 2025؛ وقال إن مجموعة من المقاتلين اختطفته أثناء هجوم على إحدى القرى؛ ثم "اتصل زعيمهم بالهاتف وقال لهم: 'إن لم تكونوا قد قتلتم ذلك الرجل بعد، فاتصلوا بأهله وقولوا لهم أن يرسلوا 10,000 دولار، وسوف نطلق سراحه'"؛[176] فاتصل المقاتلون بذويه، وطلبوا منهم شراء رصيد هاتفي بقيمة 100 دولار، إضافة إلى مبلغ الفدية، أي 10,000 دولار. فحوَّلت الأسرة مبلغ 100 دولار، لكنه لم يلبث أن تمكن من الفرار من الأسر.[177]

العمل القسري وغيره من ضروب المعاملة السيئة

وصف مختطفون سابقون ممن أجرت منظمة العفو الدولية مقابلات معهم كيف أخذ المقاتلون يخضعونهم لصنوف الإيذاء الجسدي والنفسي منذ لحظة أسرهم؛ وبرز بجلاء من شهادات من احتُجزوا لفترات قصيرة ومن ظلوا في أسر الجماعة لفترات أطول، نمطٌ مطردٌ من تسخير المختطفين رغم أنوفهم في مهام

---

[167] فريق الخبراء، *التقرير النهائي*، 4 يونيو/حزيران 2024 (سبقت الإشارة إليه)، ص 54.

[168] ذكر اثنان على الأقل ممن أجرت منظمة العفو الدولية مقابلات معهم أن المتمردين طالبوا بفدية مقابل إطلاق سراحهما، ولكنهما لم يدفعا الفدية في نهاية المطاف لأسباب شتى.

[169] مقابلة شخصية، إقليم بيني، 12 نوفمبر/تشرين الثاني 2025.

[170] مقابلة شخصية، إقليم بيني، 12 نوفمبر/تشرين الثاني 2025.

[171] مقابلة شخصية، إقليم بيني، 12 نوفمبر/تشرين الثاني 2025.

[172] مقابلة شخصية، إقليم بيني، 12 نوفمبر/تشرين الثاني 2025.

[173] مقابلة شخصية، إقليم بيني، 12 نوفمبر/تشرين الثاني 2025.

[174] مقابلة شخصية، إقليم بيني، 12 نوفمبر/تشرين الثاني 2025.

[175] مقابلة شخصية، إقليم بيني، 12 نوفمبر/تشرين الثاني 2025.

[176] مقابلة شخصية، إقليم بيني، 18 نوفمبر/تشرين الثاني 2025.

[177] مقابلة شخصية، إقليم بيني، 18 نوفمبر/تشرين الثاني 2025.

حمل الأثقال والإرشاد. كما وصف مختطفون سابقون احتجزتهم القوات الديمقراطية المتحالفة لأشهر وسنوات نمطًا واضحًا يقوم على إرغام المختطفين على أداء مهام شتى في معسكرات الجماعة.

وقال المزارع البالغ من العمر 40 عامًا، الذي اختُطف في أبريل/نيسان 2025، والمذكور آنفًا بوصفه شاهدًا على أعمال النهب، إن مقاتلي القوات الديمقراطية المتحالفة ما إن أمسكوا به حتى أرغموه هو وآخرين على حمل الدواجن التي نهبوها. ووصف كيف أجبروه على السير ثماني ساعات في اليوم الأول، ثم توقفوا في موقع قرر المقاتلون قضاء الليل فيه؛ وروى ما حدث قائلًا:

حين وصلنا إلى ذلك المكان، أخذوا حبلًا وربطوا به أرجلنا؛ وأخذوا الحبل الذي كان مشدودًا حول أيدينا ولفّوه حول خصرنا، وربطونا بشجرة. في تلك الليلة، لم يشدوا وثاق النساء؛ أعطوا النساء موزًا لإطعامنا، موزة لكل شخص؛ أطعمتنا النساء ونحن لا نزال مكبلين؛ استمر الحال على هذا المنوال أربعة أيام قبل أن نصل إلى معسكرهم.[178]

وأضاف أنه لاحظ قبل وصوله إلى المعسكر أن مزارعًا آخر من حقل مجاور، اختطفته المجموعة ذاتها من المقاتلين بُعيد اختطافه هو، لم يعد موجودًا بين المختطفين؛ وقال المزارع: "جاء إليّ أحد مقاتلي القوات الديمقراطية المتحالفة، وقال: 'هل ترى صديقك؟ قُتل لأنه تعب'. وطلب منّي أن أكون شديد الحذر حتى لا أتعب".[179]

وحين اختطفت المرأة البالغة من العمر 23 عامًا المذكورة آنفًا في مارس/آذار 2025 أثناء صنع الفحم، شهدت مقاتلين يقتلون ويختطفون مدنيين آخرين وهم في طريقهم نحو الغابة. وقالت المرأة التي نزحت خمس مرات بسبب عنف القوات الديمقراطية المتحالفة:

كنا 10 [أشخاص] حين أخذوني، لكن لم يصل إلى المعسكر منا سوى ثلاث نساء...

قطعوا رقبة [أحد] الرجال، وراحوا يذبحون آخرين في طريقنا. وفي الطريق، إن تعبت، قتلوك. هذا ما حدث للآخرين؛ تعبوا، فقتلوهم... شاهدناهم وهم يقتلونهم... ظننت أنهم سيقتلونني أيضًا؛ وذُهشت لأنهم لم يفعلوا...

جعلونا نحمل ما جمعوه من المزارع... أكلنا من الموز الذي كنا نحمله... أعطونا موزة واحدة في الصباح وموزة واحدة في المساء.[180]

وقال مزارع آخر اختُطف في المنطقة ذاتها في أبريل/نيسان 2025 إن المقاتلين اختطفوه عندما ذهب لجلب الماء في مزرعته؛ وهو رجل يبلغ من العمر 38 عامًا، لديه ثلاثة أطفال من بينهم رضيع؛ ووصف ما حدث قائلًا:

جاؤوا ومعهم أناس آخرون كانوا قد أسروهم... أمسكوا بي وربطوا يديّ؛ عبرنا نهرًا ودخلنا الغابة. حين وصلنا إلى مكان معين، بدؤوا يأخذون الطعام من المزارع، ويجعلوننا نحمله؛ حملنا هذا الطعام طوال الطريق؛ قضينا أربعة أيام قبل أن نلتقي بمجموعة أخرى منهم في الغابة...

واصلنا السير من السادسة صباحًا حتى السادسة مساءً. وحين حلّ الظلام، نمنا. كنا نمشي وعلى رؤوسنا أشياء كثيرة. كانوا يعطوننا موزتين في اليوم نقتات بهما؛ واحدة في الصباح وأخرى في المساء... في اليوم الثامن، عبرنا طريق مباو-كامانغو؛ ثم قضينا 15 يومًا في الغابة، لا أعرف في أي اتجاه...

طوال الوقت كنت أفكر في أسرتي؛ كنت أفكر في أطفالي وكم هم صغار، وأنني سأموت وأتركهم وحدهم. كم كان يؤلمني التفكير في ذلك.[181]

ولم تكن المعاملة السيئة التي يتجرعها المختطفون على أيدي الجماعة مقصورة على تزويدهم بكميات شحيحة من الطعام، وإرغامهم على السير ساعات طويلة محمَّلين بالأثقال؛ فقد قال مدرس في الأربعينيات من عمره، اختُطف قرابة أسبوعين في سبتمبر/أيلول 2025:

كانوا يصفوني بالكافر؛ لم يكن مسموحًا لي بالدخول إلى خيمتهم. كنت معرضًا للحشرات والمطر والبرد... الماء الذي كنا نشربه كنا نجلبه من النهر... كنت ضعيفًا جدًا... اضطررت إلى قضاء أسبوع في المستشفى [بعد خروجي من الأسر].[182]

---

[178] مقابلة شخصية، إقليم بيني، 12 نوفمبر/تشرين الثاني 2025.
[179] مقابلة شخصية، إقليم بيني، 12 نوفمبر/تشرين الثاني 2025.
[180] مقابلة شخصية، إقليم بيني، 12 نوفمبر/تشرين الثاني 2025.
[181] مقابلة شخصية، إقليم بيني، 12 نوفمبر/تشرين الثاني 2025.
[182] مقابلة شخصية، إقليم بيني، 13 نوفمبر/تشرين الثاني 2025.

وعلى غرار ما ذكره سائر المختطفين الذين أجريت معهم المقابلات، قال إن المقاتلين حرصوا على بثّ الرعب في نفوس المختطفين بأن يجعلوا من الآخرين عبرة لهم؛ ووصف كيف كان المختطفون يُجبَرون على السير في الغابات صفًا واحدًا، وأنه ذات مرة لحق بمختطف آخر كان يسير أمامه، فتبين له أن المقاتلين "بتروا ذراعه... وتركوه هناك يصرخ" من شدة الألم؛[183] وكان الرجل المصاب على الأرجح يُعاقَب على ما وجده من مشقة وعسر في حمل أثقاله. وأفاد المدرّس بأن زوجة الرجل المصاب توقفت عن الامتثال لأوامر المقاتلين بعد أن هالها ما فعلوه بزوجها من التنكيل والتشويه، ثم تركه لينزف حتى الموت؛ فانتهى المطاف بقتلها هي الأخرى في وقت لاحق من تلك الليلة. وقال: "قالوا إنهم يستطيعون قتل أي إنسان غير مسلم... وقالوا إنهم هم من يقرر من يَقتلون ومن يُبقون على قيد الحياة."[184]

ووصفت امرأة تبلغ من العمر 40 عامًا، نجت من هجومين للقوات الديمقراطية المتحالفة، ما كابدته من مضاعفات خطيرة في حملين متتاليين؛ ففي عام 2024، اختطفها مقاتلو القوات الديمقراطية المتحالفة أثناء هجوم على مكان عملها، وكانت في ذلك الوقت حاملًا في شهرها الثالث؛[185] لم يكن حملها باديًا للعيان آنذاك، وكما فعلوا مع سائر المختطفين، ألقوا على كاهلها حملًا ثقيلًا. وبعد ساعات من السير، انخرط المقاتلون في اشتباك مسلح فتمكّنت من الفرار؛ وقالت إنها لم تكد تصل إلى منزلها حتى أجهضت.[186]

وفي أغسطس/آب 2025، أمسك بها مقاتلو القوات الديمقراطية المتحالفة مجددًا أثناء وجودها في مزرعة في موقع آخر بإقليم بيني؛ وكانت هذه المرة حاملًا في شهرها الثامن. ووصفت ما حدث لها قبل أن يُطلق سراحها وتتمكّن من الالتقاء بناجين آخرين على أحد الطرق:

> **طلبوا [المقاتلون] مني أن أحمل حمولة... لكن أحدهم قال: 'كلا، هي حامل وعلى وشك الولادة؛ لعل الطفل الذي ستلده يساعدنا يومًا ما. دعوها تمضي لحالها'. وضربني أحدهم ممن أرادوني أن أحمل الثقل على ظهري وركلني. سقطت. وأصبت بمضاعفات في الحمل، ونقلوني إلى المستشفى للولادة بعملية قيصرية، رغم أن مدة الحمل لم تكتمل بعد.[187]**

وقالت إن المقاتلين طلبوا منها في كلتا الحالتين إرشادهم إلى المواقع التي أرادوا التوجه إليها؛ وقال ما لا يقل عن أربعة مختطفين آخرين لمنظمة العفو الدولية إنهم أرغموا على العمل أدلاء أو طلب منهم الإرشاد إلى الطرق والاتجاهات.

وكابدت نفس المحنة امرأة أخرى كانت حاملًا عندما اختطفوها في يوليو/تموز 2025، في إقليم بيني أيضًا؛ كانت تعمل في مزرعة مع عدد من أفراد أسرتها، من بينهم زوجها وأحد أطفالها؛ لاذ أفراد أسرتها بالفرار، فتعقّبهم عدة مقاتلين؛ أما هي فقد أمسكوا بها هي وأفراد آخرين، وظلت مع بقية المجموعة. وروت ما حدث قائلةً:

> **كنت حاملًا في الشهر الثالث والنصف... كان واضحًا من بطني أني حامل، ورأوا ذلك... طلبوا من أحدهم [المقاتلين] أن يقيدني؛ لكن آخر اعترض على ذلك لأني حامل. وصفعني أحدهم لأني كنت أبكي. وطلب الذي اعترض على تقييدي من الذي صفعني أن يأخذني إلى زعيمهم...**
>
> **بدأ الزعيم يوجه إليّ بعض الأسئلة؛ سألني عن الطريق [المؤدي لإحدى القرى]... أخذوا ما كان في حوزتي من المال والطعام، وطلبوا مني أن أرافقهم على الطريق المؤدي إلى [قرية أخرى]... وهناك قتلوا أربعة صبية... قال الزعيم إنهم لن يقتلوني لأني حامل. وأخلوا سبيلي بعد ذلك بيومين.**
>
> **حين أطلقوا سراحي، ظننت أنهم قتلوا أسرتي؛ كنت مرتجفة جدًا، كأن حياتي تحطّمت. كنت ضعيفة جدًا؛ لم يكن بوسعي ان أركض؛ مشيت ببطء يومين حتى خرجت من الغابة.[188]**

وقالت إن من رحمة الأقدار بها أن زوجها وطفلها تمكّنا من الإفلات من المقاتلين الذين تعقّبوهم؛ لكن الطفل أُصيب أثناء الركض.[189]

---

[183] مقابلة شخصية، إقليم بيني، 13 نوفمبر/تشرين الثاني 2025.
[184] مقابلة شخصية، إقليم بيني، 13 نوفمبر/تشرين الثاني 2025.
[185] حُجبت تفاصيل الهجوم حفاظًا على خصوصيتها وسلامتها.
[186] مقابلة شخصية، أويشا، 19 نوفمبر/تشرين الثاني 2025.
[187] مقابلة شخصية، أويشا، 19 نوفمبر/تشرين الثاني 2025.
[188] مقابلة شخصية، أويشا، 14 نوفمبر/تشرين الثاني 2025.
[189] مقابلة شخصية، أويشا، 14 نوفمبر/تشرين الثاني 2025.

وقالت امرأة تبلغ من العمر 31 عامًا، اختُطفت وهي ترعى ماشية أسرتها في صيف عام 2024 في قرية بإقليم لوبيرو: "أمسكوا بي وأخذوا كل ماعزنا... سألوني عن الطريق، وقالوا لي إنني من سيقودهم إلى [قرية أخرى]... كل من وجدوه على الطريق قتلوه. قضيت شهرًا أسير معهم في الغابة"؛ وأضافت أن مقاتلي القوات الديمقراطية المتحالفة أطلقوا سراحها، بعد انخراطهم في اشتباك مسلح مع جماعة مسلحة موالية للحكومة.[190] وقالت: "في ذلك الوقت، كان لديّ طفل صغير تركته عند جدّتي [يوم اختُطفت]؛ حين عدت، فوجئوا بي؛ كانوا يظنون أنني قُتلت."[191]

وقال مزارع في مطلع الأربعينيات من عمره، اختُطف في إقليم بيني في فبراير/شباط 2025 أثناء تفقّده محاصيله، إن المقاتلين سألوه عن موقع معسكر الجيش في المنطقة. وأضاف أن المقاتلين أمعنوا في التحري والاستفسار لاستخلاص مزيد من المعلومات عن حجم المعسكر وقدرات القوة المتمركزة فيه، فأخبرهم أنه لا يعلم.[192] وأطلق المقاتلون سراحه بعد ساعات قليلة حين ساورهم القلق من انكشاف موقعهم. وقال: "لما عدت إلى منزلي، احتضنت أطفالي بشدة؛ فقد كادوا أن يصبحوا يتامى".[193]

ووصف مختطفون سابقون، ممن لبثوا في الأسر شهورًا وسنوات، كيف كانوا يُنقلون من معسكرات أصغر حجمًا، معظم أفرادها من المقاتلين الذين ينفذون التوغّلات، إلى معسكرات أكبر يوجد بها قادة الجماعة، ومن يعولونهم، وأعداد أكبر بكثير من المختطفين. وقد أرغم المختطفون - البالغون والأطفال على السواء - على أداء مهام جماعية محددة في المعسكرات وإلا تعرّضوا للقتل؛ ومن بين هذه المهام جلب الطعام والماء، والطهي، ورعاية الآخرين، والتسلل إلى المجتمعات المحلية لجمع المعلومات، وتسلم المؤن التي تلقى في الغابات، والتعدين، وأداء شتى المهام أثناء الهجمات.

وأجرت منظمة العفو الدولية مقابلة مع امرأة اختُطفت عام 2025، واقتيدت إلى أحد معسكرات القوات الديمقراطية المتحالفة في مقاطعة إيتوري.[194] وهناك ارتأى المشرفون على المعسكر أنها لا تقوى على حمل الطعام، فكلّفوها عوضًا عن ذلك بالاعتناء بالنساء اللواتي ولدن حديثًا وبمواليدهن.[195] وروت ما شهدته قائلةً:

أجرت منظمة العفو الدولية مقابلة مع امرأة اختُطفت في عام 2025 واقتيدت إلى أحد معسكرات القوات الديمقراطية المتحالفة حيث كُلّفت برعاية النساء اللواتي أنجبن وأطفالهن حديثي الولادة. © منظمة العفو الدولية

بدأت أطبخ لهؤلاء النساء؛ كنت أساعد النساء اللواتي أنجبن على الانتقال إلى مكان آخر كلما حلّقت فوقنا مسيرة [عسكرية]؛ كنت أجمع كل أغراضهن وأسلّمها للمكلفين بحمل الأمتعة...

ذات يوم، هاجمنا جنود أوغنديون... فأمرنا [قادة المعسكر] بأن نجمع كل الطعام ونضعه في سلة. بعض النساء اللواتي أنجبن ولدن بعمليات [قيصرية]، والبعض الآخر كانت ولادتهن طبيعية. أما من ولدن بعملية قيصرية، فقد غطّينا جرحهن بنوع من البلاستيك كان لدينا، ووضعنا المولود على ظهورهن. وأما من كانت ولادتهن طبيعية [دون جراحة] فقد ساعدننا في حمل أوانينا لأنه كان علينا تفكيك المعسكر عندما كانت قوات الدفاع الشعبي الأوغندية تهاجمنا. انتقلنا بجميع الأطفال وأعطيناهم بعض الأمتعة والأغراض لحملها.[196]

وقالت إنه في المعسكر الذي أقامت فيه، كانت النساء والفتيات اللاتي كُلّفن بمهام، ولم يتم "تزويجهن"، يُخصَّص لهن "أب" يتولى الإشراف عليهن. ووصفت تجربتها مع الرجل الذي كان يشرف عليها قائلةً: "كان صارمًا... إذا فعلتِ شيئًا لا

[190] مقابلة شخصية، بوتيمبو، 20 نوفمبر/تشرين الثاني 2025. لم تكن هذه المرأة تعرف يقينًا إن كان الطرف الآخر في هذا الاشتباك المسلح الذي خاضه مقاتلو القوات الديمقراطية المتحالفة هو قوات الدفاع الشعبي الأوغندية أم جماعة مسلحة محلية موالية للحكومة الكونغولية.

[191] مقابلة شخصية، بوتيمبو، 20 نوفمبر/تشرين الثاني 2025.

[192] مقابلة شخصية، إقليم بيني، 17 نوفمبر/تشرين الثاني 2025.

[193] مقابلة شخصية، إقليم بيني، 17 نوفمبر/تشرين الثاني 2025.

[194] حفاظًا على سلامة هذه المرأة، حُجبت التفاصيل الخاصة بها، وبملابسات اختطافها، بما في ذلك مكان وزمان الاختطاف.

[195] مقابلة شخصية، إقليم بيني، 17 نوفمبر/تشرين الثاني 2025.

[196] مقابلة شخصية، إقليم بيني، 17 نوفمبر/تشرين الثاني 2025.

يعجبه، يضربك... مثلًا، إذا أكلتِ بيدك اليسرى... إن لم تغسلي الأطفال... إذا باعدت بين ساقيكِ أثناء عجن الخبز، ضربكِ... قال لنا يجب أن نبقي سيقاننا مضمومة."[197]

وأضافت أنها كغيرها في المعسكر أُرغمت هي الأخرى على المشاركة في الهجمات؛ وقالت: "لم أقتل أحدًا؛ لكني شاركت في هجمات قتلوا فيها أناسًا... كانت مهمتي جمع الهواتف المحمولة وبطاقات الهوية من الأشخاص الذين أرادوا قتلهم".[198] وقالت إن هناك "صنفين من الناس" في المعسكرات: أولئك الذين يفعلون ما يجب عليهم فعله حفاظًا على أرواحهم، و"أولئك الذين كانوا يساعدونهم لأنهم يعملون معهم".[199]

وكما ذُكر آنفًا، يُرغم المقاتلون المختطفين بصورة ممنهجة على حمل البضائع حين يختطفوهم من مجتمعاتهم إلى أن يصلوا إلى معسكرات الجماعة. وبالنسبة لبعض من لبثوا شهورًا وسنوات في المعسكرات، أصبح ذلك "عملهم"؛ فقد قالت مختطفة سابقة أمضت في الأسر ستة أشهر، قبل أن تتمكن من الهروب:

حين أخذونا إلى الغابة، علّمونا كيف نصبح مسلمين؛ قالوا: 'إن رفضتم، فسوف تُذبحون'. كنا كالعبيد هناك. كانت المهمة التي كلفت بها هي حمل الأثقال... لم يكن عملي سوى حمل الأثقال والصلاة...

كانوا [المقاتلون] يشنون الهجمات ويختطفون الناس. قبل أن يذهبوا، كانوا يقولون لنا انتظروا في مكان ما؛ وكان الأشخاص الذين يختطفونهم يأتون معهم محملين بالأثقال حتى المكان الذي طلبوا منا الانتظار فيه. وبعد ذلك، كانوا يقتلون أولئك الأشخاص، ثم نتولى نحن حمل الأثقال [إلى المعسكر الرئيسي]... كان ينتابني خوف شديد حين نخرج في الهجمات لأن إطلاق النار كان كثيفًا للغاية.[200]

ووصفت مختطفة سابقة أخرى شكلًا مغايرًا من تلك المهام، إذ قالت إنها أخبرت قادة المعسكر بأنها لا تستطيع المشاركة في الهجمات لأن منظر الدم يصيبها بالتوعك. وقالت المرأة التي ظلّت في الأسر ثلاث سنوات حتى فرّت في أوائل عام 2025: "لديهم كثير من المخبرين والمتعاونين الذين يعملون لصالحهم في المدينة؛ يشترون أشياء [للجماعة] ويضعونها في مكان معين... [أرسلوني] لأحضر تلك الأشياء وأعود بها إلى المعسكر".[201]

ووصف عدة مختطفين سابقين كيف أصبح المدنيون الذين وقعوا في أسر الجماعة مجنّدين رغم أنوفهم. وروت امرأة أخرى ما حدث لها، وكانت قد اختُطفت في إيرومو وفرّت في أواخر عام 2024 بعد أكثر من عامين في الأسر؛ قالت:

بعد شهر من وصولنا إلى المعسكر، أرونا كيف نستخدم رشاشًا، وكيف نقتل شخصًا، وكيف نطهو على طريقتهم... كنا نعاني...

علّمونا كيف نقتل بالأسلحة النارية والأسلحة البيضاء؛ كان لديهم كتب عن كل هذه الأسلحة. يوم علّمونا كيف نقتل، جربوا ذلك على طفل... قتلوا الطفل. أرونا كيف يبدؤون بالرقبة، ويفصلونها عن الجسد... ربما كان في الثانية من عمره. ماتت أمه وتركته، فأجروا عليه التجربة... ماتت أمه في هجوم... وكان يعاني من سوء تغذية حاد.

في الغابة، يتعين عليك أن تفعلي ما تؤمرين؛ لا يجوز أن تكوني ضعيفة؛ إذا قالوا لك 'اطبخي، تطبخين'؛ إذا قالوا "اذهبي وأحضري الماء"، تفعلين ذلك...

أثناء تدريبنا، كانوا يقولون لنا: 'أطلقوا النار على كل ما ترونه'؛ لم يكن بالإمكان أن تعلمي إن كنت قد قتلت أحدًا أم لا أثناء الهجمات. لكننا كنا نستمع إلى الأخبار بعد ذلك لنعرف كم عدد من قُتلوا.[202]

ووصفت امرأة في الثلاثينيات من عمرها كيف كانت شتى أشكال العمل القسري المفروضة على المختطفين ضرورية لأمان الجماعة ماليًا؛ وكانت قد قضت سنوات مع الجماعة بعد اختطافها من منزلها أثناء هجوم على قرية في إقليم بيني. ومن الأمثلة التي ذكرتها - والتي شهدتها وشاركت فيها - التنقيب عن الذهب في منطقة على الحدود بين مقاطعتَي كيفو الشمالية وإيتوري. قالت: "كنا نجمع

---

[197] مقابلة شخصية، إقليم بيني، 17 نوفمبر/تشرين الثاني 2025.
[198] مقابلة شخصية، إقليم بيني، 17 نوفمبر/تشرين الثاني 2025.
[199] مقابلة شخصية، إقليم بيني، 17 نوفمبر/تشرين الثاني 2025.
[200] مقابلة شخصية، إقليم بيني، 24 نوفمبر/تشرين الثاني 2025.
[201] مقابلة شخصية، أويشا، 19 نوفمبر/تشرين الثاني 2025.
[202] مقابلة شخصية، أويشا، 14 نوفمبر/تشرين الثاني 2025.

الذهب... أعطونا مجارف وأدوات أخرى... كنا نفعل ذلك في مناجمنا... وأحيانًا كنا نذهب إلى مناجم أخرى، ونأخذ منها الذهب."[203]

وقد نقل فريق خبراء الأمم المتحدة عن مقاتلين سابقين وغيرهم قولهم إن القوات الديمقراطية المتحالفة كانت تبتزّ المختطفين أيضًا بجعل إطلاق سراحهم مشروطًا بتحولهم إلى متعاونين.[204] وقال مسؤولون أمنيون ومدافعون عن حقوق الإنسان وباحثون لمنظمة العفو الدولية إن الجماعة تعتمد اعتمادًا كبيرًا على شبكة متغلغلة من المتعاونين والمخبرين.[205]

التعريض للخطر والموت

أفاد شهود بأن العمل القسري ورداءة الظروف المعيشية الأخرى في الغابات أسفرت عن وفاة كثير من المختطفين؛ كذلك عرّضت القوات الديمقراطية المتحالفة حياة المختطفين للخطر بوضعهم في معية المقاتلين وفي مواقع العمليات العسكرية.

ووصف كل المختطفين تقريبًا التضاريس والأوضاع العامة التي كابدوها في الغابات إلى جانب مقاتلي القوات الديمقراطية المتحالفة بأنها كانت في غاية الصعوبة والقسوة. وروى ثلاثة على الأقل من الأشخاص الذين أجريت مقابلات معهم كيف لقي بعض المختطفين الذين كانوا معهم في الغابات حتفهم من جراء سوء التغذية وشدة الإعياء على ما يبدو.[206]

ووصفت إحدى من أجريت مقابلات معهم كيف صدر أمر لمعسكرها بالانتقال والالتحاق بمعسكر قائد آخر أبعد جنوبًا، مما اقتضى رحلة شاقة استغرقت أشهرًا؛ وقالت: "بدأنا نسير اليوم وغدًا وبعد غد... دون أي راحة؛ في ذلك الوقت، لم يمت الناس من طلقات نارية، بل هلكوا من التعب والإرهاق، وآخرون من الجوع... مات أناسٌ كثيرون جدًا".[207]

وقال كثير من المختطفين السابقين إنهم حين كانوا في الغابة لم يكن لديهم أي فكرة عن موقعهم، وكانوا يخشون الضياع، أو ما هو أسوأ، لو حاولوا الانفصال عن المجموعة. وقال رجل فرّ بعد عدة أيام من الأسر في إيرومو إنه رأى المقاتلين يفخّخون الطريق الذي سلكوه معه؛ وقال: "أثناء سيرنا، كانوا يزرعون قنابل على الطريق... كانوا يأخذون المنجل ويحفرون حفرة صغيرة. كان يأخذون بطاريات ويوصلون بعض الأسلاك ويثبّتونها هناك [في الحفرة]؛ ثم نمضي في طريقنا... رأيتهم يفعلون ذلك مرتين".[208]

والمدنيون غير المشاركين في الأعمال العدائية ليسوا هدفًا مشروعًا للهجمات، وقد يُعدُّ زرع الأجهزة المتفجرة الارتجالية بمثابة هجمات عشوائية. وفضلًا عن ذلك، تقاعست القوات الديمقراطية المتحالفة أيضًا عن اتخاذ الاحتياطات اللازمة لحماية المدنيين الذين اختطفتهم من آثار هجمات القوات المسلحة الكونغولية وقوات الدفاع الشعبي الأوغندية.

وأفاد عدة مختطفين سابقين بأن فترة وجودهم في الغابة كانت أساسًا حالة من الفرار المتواصل؛ ووصفوا كيف اضطروا مرارًا وتكرارًا للانحناء والركض كلما حلقت فوقهم مسيرات يُعتقد أنها تعود لقوات الدفاع الشعبي الأوغندية. وقالت امرأة ظلت في الأسر عدة أشهر:

> **لم تكن تمر أربعة أيام إلا ونرى مسيّرة... حين تحلّق المسيّرة فوقنا، نختبئ؛ وحين تمضي، نبدأ في التحرك... في اليوم الأول الذي وصلت فيه إلى المعسكر، أسقطت المسيّرة قنابل... وبعد دقائق قليلة سمعنا الانفجار ورأينا الدخان... أُصيب كثيرون منا... ولقي البعض حتفهم... لا أعلم كم عددهم.[209]**

ووصف مختطف سابق اختُطف من مايانغوسي، وهو موقع كثيرًا ما يتعرض لهجمات القوات الديمقراطية المتحالفة، كيف تعرض موقعه لقصف القوات المسلحة الكونغولية بعد أيام قليلة من وقوعه في الأسر، فهرع هو وغيره من المختطفين إلى الغابة برفقة المقاتلين. وقال: "رأينا القنابل التي كانت تُطلق من

---

[203] مقابلة شخصية، بوتيمبو، 20 نوفمبر/تشرين الثاني 2025.

[204] فريق الخبراء، *التقرير النهائي*، 4 يونيو/حزيران 2024 (سبقت الإشارة إليه)، ص 52. ذكر المدافعون عن حقوق الإنسان هذا أيضًا أثناء محادثاتهم مع منظمة العفو الدولية؛ ولكن أحدًا من المختطفين السابقين الذين أجرت المنظمة مقابلات معهم لم يشر إلى شيء من هذا القبيل من واقع تجربتهم الشخصية.

[205] مقابلات شخصية، وعبر مكالمات صوتية، أكتوبر/تشرين الأول 2025 – يناير/كانون الثاني 2026. وقد اعتقلت السلطات بضعة من مثل هؤلاء الأفراد وأحالتهم للمحاكمة؛ انظر ، على سبيل المثال: Africa News, "DRC :Military court convicts 23 people over collaboration with Allied Democratic Forces", 7 October 2025, https://tinyurl.com/2dzmvk45

[206] مقابلة شخصية، إقليم بيني، 12 نوفمبر/تشرين الثاني 2025؛ مقابلة شخصية، إقليم لومي، 22 نوفمبر/تشرين الثاني 2025؛ مقابلة شخصية، إقليم بيني، 24 نوفمبر/تشرين الثاني 2025.

[207] مقابلة شخصية، لومي، 22 نوفمبر/تشرين الثاني 2025.

[208] مقابلة شخصية، إقليم بيني، 18 نوفمبر/تشرين الثاني 2025. كان يقصد بكلمة "قنابل" الأجهزة المتفجرة الارتجالية. كما ذُكر في الفصل السابق، من المعهود عن القوات الديمقراطية المتحالفة تصنيع واستخدام الأجهزة المتفجرة الارتجالية.

[209] مقابلة شخصية، إقليم بيني، 17 نوفمبر/تشرين الثاني 2025.

[قاعدة] مافيفي تسقط في المكان الذي كنا فيه".[210] وكان على المختطفين أن يواصلوا الركض وهم يحملون على رؤوسهم الأثقال التي أجبرهم المسلحون على حملها.[211]

وأفاد ذلك الشاهد بأن مجموعة المقاتلين التي كان يسير معها تفادت أيضًا اشتباكين على الأقل مع جنود القوات المسلحة الكونغولية؛ كان الأول في اليوم الأول من وقوعه في الأسر، وأسفر عن إصابة أحد المختطفين بطلق ناري، ثم أجهز عليه المقاتلون طعنًا بالمناجل.[212] أما الثاني فقد تعرض له مجموعة من الرهائن الذين دفعوا فديتهم، وكانوا يغادرون الغابة برفقة بعض مقاتلي القوات الديمقراطية المتحالفة يرشدونهم إلى الطريق؛ وإذا بهم يصادفون جنودًا من القوات المسلحة الكونغولية، أطلقوا عليهم النار فقتلوا أحد الرهائن.[213] وقال اثنان على الأقل من الرهائن السابقين، أُطلق سراحهما بعد دفع الفدية، إن المقاتلين نصحوهما باتباع المسار ذاته الذي سلكاه في الغابة عند خروجهما، وإلا ضلّا طريقهما وقتلهما جنود القوات المسلحة الكونغولية.

وبالفعل، قال مختطفون تمكّنوا من الفرار من المقاتلين في خضمّ الاشتباكات مع القوات المسلحة الكونغولية أو قوات الدفاع الشعبي الأوغندية إنهم واجهوا خطرًا حتى حين التقوا بالقوات العسكرية. وقالت امرأة اختُطفت في مايانغوسي:

> **بدأت [القوات الديمقراطية المتحالفة] تقاتل القوات المسلحة الكونغولية، وعندها فررت؛ لم تكن لديّ أي فكرة إلى أين يقودني الاتجاه الذي سلكته؛ سرت في نفس الاتجاه الذي سار فيه رجل كان هو الآخر من بين المختطفين؛ وإذا بنا نجد أنفسنا وجهًا لوجه أمام جندي يهم بإطلاق النار علينا؛ جثا الرجل الذي كنت أركض معه على ركبتيه، ورفع يديه متوسلًا: 'لسنا متمردين؛ نحن مدنيون'.[214]**

لم يطلق الجندي النار، ولكن كما أسلفنا في هذا القسم الذي يتناول "التعريض للخطر والموت"، روى عدد من الشهود الآخرين وقائع لقي فيها مختطفون آخرون حتفهم عندما لاحقت القوات المسلحة الكونغولية وقوات الدفاع الشعبي الأوغندية مقاتلي القوات الديمقراطية المتحالفة في الأحراش، أو عندما استهدفت تلك القوات معسكرات الجماعة.

ومن المخاوف الأخرى التي أبرزها المختطفون الذين تمكنوا من الفرار، ما واجهوه من رد فعل المدنيين لدى خروجهم من الأحراش؛ فقد ذكر عدة مختطفين سابقين أنهم عادوا إلى مجتمعاتهم في حالة من القذارة والرثاثة، قادمين من اتجاه معاقل القوات الديمقراطية المتحالفة؛ وقال من أجريت المقابلات معهم إن المدنيين الذين التقوا بهم في الطريق كثيرًا ما توجسوا منهم، وظنوا أنهم من مقاتلي القوات الديمقراطية المتحالفة، وليسوا من المدنيين المختطفين، الأمر الذي جعلهم عرضة للانتقام و"عدالة الغوغاء". وقد وقعت بالفعل حالات أقدم فيها بعض أفراد المجتمع المحلي على الفتك بأشخاص اشتبهوا في انتمائهم لمقاتلي القوات الديمقراطية المتحالفة.[215]

وذكر عدة مختطفين سابقين أنه بسبب هذا الخوف، اختاروا التوجه رأسًا إلى رؤساء قراهم أو غيرهم من المسؤولين فور هروبهم تجنبًا للاشتباه في كونهم متعاونين؛ ولكن حتى ذلك لم يخلُ من المخاطر؛ فقد قال مختطف سابق إنه عندما خرج من الأسر، أحجم عن التوجه إلى معسكر القوات المسلحة الكونغولية والإبلاغ عن اختطافه، خشية أن تشتبه السلطات في أنه أُرسل للتجسس عليها. وفي نهاية المطاف، توجه إلى المكتب المحلي للمخابرات الوطنية، نظرًا لأن المقاتلين الذين استولوا على هاتفه المحمول كانوا يستخدمونه لإجراء مكالمات، وقد نصحه زعماء المجتمع المحلي الذين اتصل بهم بضرورة إخطار مسؤولي المخابرات.[216]

وما يوثقه هذا الفصل من التقرير من أعمال العنف التي ارتكبتها القوات الديمقراطية المتحالفة يقوض طيفًا واسعًا من حقوق الإنسان، من بينها الحق في الحياة؛ والحق في الحرية والأمن؛ وفي عدم التعرض للتعذيب أو المعاملة القاسية أو اللاإنسانية؛ وفي التحرر من العمل القسري؛ وفي الصحة البدنية والنفسية.

والقوات الديمقراطية المتحالفة، بصفتها طرفًا في نزاع مسلح داخلي، ملزمة باحترام القانون الدولي الإنساني، بما في ذلك الأحكام التي تحظر القتل العمد للمدنيين أو المقاتلين الأسرى، والاختفاء

---

[210] مقابلة شخصية، إقليم بيني، 12 نوفمبر/تشرين الثاني 2025. استخدم الشاهد كلمة "قنابل"، ولكن أغلب الظن أن المقصود هو قذائف القصف البري، وليس القنابل التي تُلقى من الجو.

[211] مقابلة شخصية، إقليم بيني، 12 نوفمبر/تشرين الثاني 2025.

[212] مقابلة شخصية، إقليم بيني، 12 نوفمبر/تشرين الثاني 2025.

[213] مقابلة شخصية، إقليم بيني، 12 نوفمبر/تشرين الثاني 2025.

[214] مقابلة شخصية، إقليم بيني، 12 نوفمبر/تشرين الثاني 2025.

[215] انظر، مثلًا، فريق الخبراء، *التقرير النهائي لفريق الخبراء المعني بجمهورية الكونغو الديمقراطية*، 2 يونيو/حزيران 2020، وثيقة الأمم المتحدة رقم S/2020/482، الفقرة 138؛ Al Jazeera, "Crowd in DRC lynches 2 'suspected rebels' as UN envoy visits", 1 December 2019, https://tinyurl.com/zuhfpm3t; New Vision, "Three dead in protests after DR Congo massacre", 18 August 2016, https://tinyurl.com/y7radxvs

[216] مقابلة شخصية، إقليم بيني، 17 نوفمبر/تشرين الثاني 2025.

القسري، والحرمان التعسفي من الحرية.[217] والجماعة ملزمة كذلك باحترام الحق في الحياة الأسرية، ويشمل ذلك الالتزام بإبلاغ أفراد الأسرة باحتجاز قريبهم أو مقتله.[218]

تُعدُّ حالات أخذ الرهائن الموثقة في هذا الفصل انتهاكًا لمعيار أساسي في القانون الدولي العرفي يحظر أخذ الرهائن في النزاعات المسلحة غير الدولية؛[219] كما أن احتجاز الرهائن محظور بموجب المادة الثالثة المشتركة بين اتفاقيات جنيف.[220]

كذلك فإن القانون الدولي الإنساني، سواء العرفي منه أو القائم على المعاهدات، يحظر التعذيب والعقوبات القاسية وغير العادية؛[221] وجمهورية الكونغو الديمقراطية دولة طرف في معاهدات رئيسية أخرى تحظر التعذيب صراحةً، من بينها اتفاقية مناهضة التعذيب، والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية.[222]

ويُشكل أخذ الرهائن والتعذيب والمعاملة القاسية جرائم حرب.[223]

ويحظر القانون الدولي الإنساني العمل القسري غير المأجور أو المسيء أثناء النزاع؛[224] كما أن إجبار الأفراد على العمل حمَّالين أو مرشدين ينتهك القانون الدولي لحقوق الإنسان، بما في ذلك أحكام اتفاقية العمل القسري التي صدقت عليها جمهورية الكونغو الديمقراطية.[225]

وما ارتكبته القوات الديمقراطية المتحالفة من اختطاف هؤلاء المدنيين، وفرض قيود شديدة على تحركاتهم، ومنعهم من مغادرة معسكرات الجماعة إلا بناءً على تعليمات صادرة منها، قد يشكِّل جريمة ضد الإنسانية، وهي السجن أو غيره من أشكال الحرمان الشديد من الحرية البدنية.[226] وعلاوة على ذلك، فبما أن المدنيين قد أخضعوا للضرب على سبيل العقاب، أو الترهيب، أو الإكراه، فضلًا عما كابدوه من آلام أو معاناة بدنية أو نفسية أثناء احتجازهم تحت سيطرة الجماعة، وفي إطار هجوم واسع النطاق أو ممنهج ضد مجموعة من السكان، فقد يشكل ذلك أيضًا جريمة أخرى ضد الإنسانية، ألا وهي التعذيب.[227]

النهج العملي والهيكل التنظيمي والقدرات

أجرت منظمة العفو الدولية مقابلات مع مختطفين سابقين ممن أمضوا فترات من الأسر في جميع المعسكرات الرئيسية للقوات الديمقراطية المتحالفة، بما فيها معسكر المدينة؛ وشهدوا خلال تلك الفترة وجود عدد من القيادات الرئيسية التي وثّق هويتهم فريق خبراء الأمم المتحدة، وأُدرجت أسماؤهم في قائمة العقوبات الصادرة عن مجلس الأمن.

وأكد المختطفون السابقون أن الجماعة تعمل وفق هيكل مركزي للقيادة والسيطرة تحت قيادة موسى بالوكو، الذي وصفه المختطفون مرارًا بأنه يشغل منصبًا أشبه بمنصب "الرئيس".[228] وأشاروا إلى وجود قادة آخرين وصفوهم برؤساء المجموعات الفرعية التي تُدير المعسكرات الأخرى، مما يؤكد صحة ما أوردته الأمم المتحدة بشأن مواقع هذه المعسكرات الرئيسية، فضلًا عن عمليات الدمج والتشتيت وتغيير المواقع الإقليمية بسبب العمليات العسكرية.[229]

---

[217] اللجنة الدولية للصليب الأحمر، القانون الدولي الإنساني العرفي، القواعد 89 و98، و99.

[218] اللجنة الدولية للصليب الأحمر، القانون الدولي الإنساني العرفي، القواعد 105 و98، و117.

[219] اللجنة الدولية للصليب الأحمر، القانون الدولي الإنساني العرفي، القاعدتان 96 و97.

[220] اتفاقية جنيف بشأن حماية الأشخاص المدنيين في وقت الحرب (اتفاقية جنيف الرابعة)، المادة 3.

[221] اللجنة الدولية للصليب الأحمر، القانون الدولي الإنساني العرفي، القاعدة 90؛ اتفاقية جنيف الرابعة، المادة 3.

[222] قاعدة بيانات الأمم المتّحدة الخاصة بالهيئات المنشأة بموجب معاهدات حقوق الإنسان: حالة التصديق لصالح جمهورية الكونغو الديمقراطية، https://tbinternet.ohchr.org/_layouts/15/TreatyBodyExternal/Treaty.aspx?Lang=ar (زيارة الموقع في 30 مارس/آذار 2026)؛

[223] نظام روما الأساسي، المادة 8(2)(ج)(3) و(1).

[224] اللجنة الدولية للصليب الأحمر، القانون الدولي الإنساني العرفي، القاعدة 95. وذهب بعض الخبراء أيضًا إلى أن التجنيد القسري للبالغين من جانب الجماعات المسلحة من غير الدول يشكِّل أيضًا تعديًا على الكرامة الشخصية، وهو جريمة حرب. انظر:

Diakonia International Humanitarian Law Centre, *Legal Brief :Forcible Recruitment of Adults by Non-State Armed Groups in Non-International Armed Conflict*, May 2019, https://tinyurl.com/bdefey7f, pp. 17–19 .

انظر أيضًا اتفاقية جنيف الرابعة، المادة 3؛ اللجنة الدولية للصليب الأحمر، القانون الدولي الإنساني العرفي، القاعدة 90؛ نظام روما الأساسي، المادة 8(2)(ج)(2).

[225] اتفاقية العمل الجبري (اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم 29)، صدقت عليها جمهورية الكونغو الديمقراطية في 20 سبتمبر/أيلول 1960.

ILO, Information System on International Labour Standards :Ratifications for Democratic Republic of Congo, https://tinyurl.com/2r9baa2n (accessed on 30 March 2026).

[226] نظام روما الأساسي، المادة 7(1)(هـ).

[227] نظام روما الأساسي، المادة 7(1)(و). انظر أيضًا:

ICC, *Prosecutor v. Dominic Ongwen*, ICC-02/04-01/15, Trial Chamber IX judgment, 4 February 2021, paras 2702–2704 .

في قضية أونغوِن، خلصت المحكمة الجنائية الدولية إلى أن ما تعرّض له المختطفون على أيدي الجماعة المسلحة جيش الرب للمقاومة من الضرب، والتهديد المستمر بالضرب أو القتل، وإجبارهم على المشي حفاة أو غير مرتدين كامل ثيابهم عبر الأدغال لمسافات طويلة، يُعدّ تعذيبًا.

[228] مقابلات شخصية، نوفمبر/تشرين الثاني 2025. انظر أيضًا فريق الخبراء، *تقرير منتصف المدة*، 27 ديسمبر/كانون الأول 2024 (سبقت الإشارة إليه)، الفقرات 23–25.

[229] فريق الخبراء، *التقرير النهائي لفريق الخبراء المعني بجمهورية الكونغو الديمقراطية*، 10 يونيو/حزيران 2021، وثيقة الأمم المتحدة رقم S/2021/560، الفقرات 11–15 والصفحات 45–53؛ فريق الخبراء، *تقرير منتصف المدة*، 27 ديسمبر/كانون الأول 2024 (سبقت الإشارة إليه)، الفقرات 15–17.

كما أشار بعض من أجريت معهم المقابلات إلى انتماء الجماعة إلى تنظيم الدولة الإسلامية، ومن ذلك ما سمعوه عن وجود قائد أعلى فوق بالوكو في المرتبة (أي خليفة تنظيم الدولة الإسلامية)، وإلى قنوات للتواصل ورفع التقارير إلى جهة ما في الصومال.[230] وقال محللون، ممن عكفوا على رصد أنشطة الجماعة وهيكلها الهرمي على مر السنين، لمنظمة العفو الدولية إن هذه المعلومات تتوافق مع ما يعرفونه عن تبعية الجماعة لمكتب التوجيه المركزي لتنظيم الدولة الإسلامية في الصومال.[231]

وأكدت الشهادات الطابع المتنقل للجماعة وأسلوب عملها من خلال خلايا هجومية صغيرة تنفذ الأوامر وتعود بالغنائم لتوزيعها، وبالمختطفين لخدمة المعسكرات والقيام على شؤونها. وأشار الشهود إلى أنه إلى جانب القادة والأفراد الأوغنديين، يضم المقاتلون عناصر من دول أجنبية، من بينها بوروندي، وتنزانيا، وجنوب إفريقيا، ورواندا، والسودان، والصومال، وكينيا.[232]

كذلك أكد الشهود ما أفادت به الأمم المتحدة من استخدام الجماعة للبنادق الهجومية المشابهة لطراز كلاشنيكوف، ورشاشات بي كيه إم، وقاذفات الهاون، والأجهزة المتفجرة الارتجالية، والطائرات المسيَّرة.[233]

الاحتجاز لدى الجيش

قال عشرة من المختَطَفين السابقين لمنظمة العفو الدولية إنهم صادفوا جنودًا أو مدنيين لدى خروجهم من الأحراش، فاقتادهم هؤلاء إلى الاستخبارات العسكرية الكونغولية، المعروفة في اللغة الدارجة بالاسم المختصر "تي دِيْ" (T2)، التي احتجزتهم في مركز اعتقال بإقليم بيني في أغلب الأحيان.[234] وقال الأشخاص الذين أُجريت معهم المقابلات إنهم احتُجزوا لفترات متفاوتة تراوحت بين سبعة أيام وخمسة أشهر.[235]

وتشير إفادات الشهود إلى أن المختطفين السابقين قد حُشروا في غرف مكتظة وغير صحية، ولم يُزوَّدوا بما يكفي من الطعام؛ وقال الأشخاص الذين أُجريت معهم المقابلات إن الرجال والنساء كانوا محتجزين في أماكن منفصلة، ولكن لم يكن هناك سوى مرفق اغتسال واحد للجميع.

وقالت مختطفة سابقة في العشرينيات من عمرها، ظلت محتجزة لمدة أسبوعين:

> **كنت أنام على الأرض... كان عددنا [في تلك الغرفة] أكثر من 14 شخصًا... كان المبنى يشبه السجن؛ كنا في غرفة للنساء [المحتجزات]، وكانت هناك غرفة أخرى للرجال [المحتجزين]. في غرفتي، كنا 14 امرأة قدمنا من [معسكرات] القوات الديمقراطية المتحالفة؛ كانت هناك زنزانة أخرى فيها نساء خرجن من أسر جماعات [مسلحة] أخرى... وكان في زنزانتي أيضًا بعض الأطفال الذين وُلدوا في الأدغال مع القوات الديمقراطية المتحالفة. كان [المكان] قذرًا... بعض الناس اعتُقلوا في الأدغال، وآخرون على الطريق، وكنا جميعًا ننام بجوار بعضنا البعض.[236]**

وأعرب عدد من المختطفين السابقين عن جزعهم واستيائهم إذ وجدوا أنفسهم قد حُرموا من حريتهم من جديد، بعد أن ظنوا أن محنتهم قد انتهت بخروجهم من أسر القوات الديمقراطية المتحالفة. وتحدثت رهينة سابقة أفرج عنها المتمردون بعد أن دفعت عائلتها فدية، عن محنتها في الاحتجاز العسكري قائلة:

> **لم يكن يمر يوم إلا ويخضعوني للاستجواب... كانوا يتسمون بالخشونة والغلظة... وكانوا يقولون إن القوات الديمقراطية المتحالفة أرسلتنا إلى المجتمع المحلي لتنفيذ مهمة معينة... وظلوا يسألوننا عنها. قلنا لهم إننا كنا نعاني من هذا الوضع**

---

[230] مقابلات شخصية، نوفمبر/تشرين الثاني 2025.

[231] مقابلات عبر مكالمات هاتفية، 30 يناير/كانون الثاني 2026 و9 فبراير/شباط 2026.

[232] مقابلات شخصية، نوفمبر/تشرين الثاني 2025.

[233] انظر أيضًا فريق الخبراء، *التقرير النهائي*، 3 يوليو/تموز 2025 (سبقت الإشارة إليه)، ص 219؛ فريق الخبراء، *تقرير منتصف المدة*، 27 ديسمبر/كانون الأول 2024 (سبقت الإشارة إليه)، الصفحتان 41–42؛ فريق الخبراء، *التقرير النهائي*، 10 يونيو/حزيران 2021 (سبقت الإشارة إليه)، الفقرات 17، و19–25، والصفحات 58–62.

[234] يتناول هذا القسم بالتفصيل حالات الاعتقال والاحتجاز على أيدي السلطات الكونغولية، ويتطرق إلى ظروف الاحتجاز في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية؛ ولا يشمل من ألقت القوات الأوغندية القبض عليهم واحتجزتهم من المدنيين الذين وقعوا في الأسر أثناء العمليات التي شنتها هذه القوات ضد القوات الديمقراطية المتحالفة في الكونغو، ثم نقلتهم إلى أوغندا. وقد أجرت منظمة العفو الدولية مقابلات مع خمسة مختطفين سابقين أمضوا فترات في مراكز احتجاز مختلفة، بالإضافة إلى مركز لإعادة التأهيل في أوغندا، وذلك إثر وقوعهم في أسر قوات الدفاع الشعبي الأوغندية، إما خلال العمليات العسكرية في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية، أو لدى عبورهم الحدود إلى أوغندا مع مقاتلي القوات الديمقراطية المتحالفة؛ ويتعين إجراء مزيد من الأبحاث لتوثيق ظروف الاحتجاز في أوغندا.

[235] كان جميع الأشخاص العشرة الذين أجريت معهم مقابلات من البالغين؛ ونتناول في فصل لاحق مصير الأطفال المرتبطين بالقوات الديمقراطية المتحالفة الذين احتجزتهم السلطات.

[236] مقابلة شخصية، إقليم بيني، 17 نوفمبر/تشرين الثاني 2025.

السيء، فكيف عسانا أن نقبل العمل لصالح المتمردين... قلتُ للجنود إن هؤلاء المتمردين قتلوا كثيرين من عائلتي، فكيف أعمل لصالحهم؟[237]

وظلّت في حجز الاستخبارات العسكرية لمدة سبعة أيام. وقال رهينة سابق آخر، دفعت عائلته كذلك فدية مقابل الإفراج عنه من أسر القوات الديمقراطية المتحالفة، إنه ظلّ في حجز القوات المسلحة الكونغولية لمدة ثلاثة أسابيع. وقال: "لا عدالة في الكونغو! وإلا، لما بقينا عالقين في حجز الاستخبارات العسكرية".[238]

وقال مختطف سابق فرّ من الأسر إنه قضى مع المقاتلين خمسة أيام فقط، في حين احتجزته القوات المسلحة الكونغولية لمدة ثلاثة أشهر؛ وقال: "أخذوني وزجوا بي في السجن؛ أخذت أقول لهم: 'ما الأمر؟ لقد عدتُ لتوّي من مكان خطير، وبدلًا من أن تعتنوا بي، تزجّون بي في السجن؟' فلم يكن ردهم سوى أنهم يحققون في قضيتي"؛ وأعرب عن أسفه لأنه لم يتمكن من حضور ميلاد طفله بسبب ذلك.[239]

ولم يقل جميع الأشخاص الذين أُجريت معهم المقابلات إنهم شعروا بقسوة المحققين - أو ظروف الاحتجاز عمومًا؛ فقد قالت امرأة احتُجزت لمدة ثلاثة أشهر إن الجنود "كانوا لطفاء جدًا معنا"؛ وأضافت قائلة: "المشكلة الوحيدة في حجز الاستخبارات العسكرية كانت الطعام... كنا نأكل مرة واحدة فقط في اليوم... في الخامسة مساءً... كانوا يقدمون لنا الذرة والفاصوليا".[240] وقالت هي وغيرها إن الأقارب كان يُسمح لهم بزيارة المحتجزين، وبإحضار الطعام والملابس ولوازم النظافة الصحية إليهم.[241]

وقال الأشخاص الذين أُجريت معهم المقابلات إنه في معظم الحالات، وبعد أن ينتهي الجيش من استجوابه، كان المختطفون السابقون يُسلَّمون إلى قادة المجتمع المدني، الذين يتولون بدورهم إيصالهم إلى منازلهم.

ولم تُجرِ منظمة العفو الدولية تحقيقًا بشأن الأساس القانوني لحالات الاحتجاز هذه؛ ولكن، للوهلة الأولى، ترى المنظمة في فترات الاحتجاز المطوّلة والظروف السائدة فيه مدعاة للقلق؛ ومن ثم فإن هذه المسألة بحاجة لمزيد من البحث.

[237] مقابلة شخصية، إقليم بيني، 12 نوفمبر/تشرين الثاني 2025.
[238] مقابلة شخصية، إقليم بيني، 12 نوفمبر/تشرين الثاني 2025.
[239] مقابلة شخصية، إقليم بيني، 12 نوفمبر/تشرين الثاني 2025.
[240] مقابلة شخصية، إقليم بيني، 19 نوفمبر/تشرين الثاني 2025.
[241] مقابلة شخصية، إقليم بيني، 19 نوفمبر/تشرين الثاني 2025.

6. تجنيد واستخدام الأطفال

"لم يكن يُسمح لنا باللعب".

شاب اختطفته القوات الديمقراطية المتحالفة وهو دون الخامسة عشرة من العمر، وظل في أسر الجماعة زهاء عامين.[242]

وتحدثت منظمة العفو الدولية إلى اثنين من الأطفال المختطفين السابقين، بالإضافة إلى ثلاثة شبان كانوا أطفالًا وقت اختطافهم، سخَّرتهم جميعًا القوات الديمقراطية المتحالفة في أغراض مختلفة. ووثقت منظمة العفو الدولية حالة سادسة لصبي قال للمنظمة إن المقاتلين اختطفوه بغرض استخدامه، ولكنه تمكن من الفرار بعد بضعة أيام من الأسر؛ وكانت أعمار هؤلاء المختطفين الذين أجرت المنظمة مقابلات معهم تتراوح بين 13 و17 عامًا عند اختطافهم.[243]

وقال كثيرون من المختطفين السابقين والشهود على الهجمات لمنظمة العفو الدولية إنهم رأوا أطفالًا يُعتقد أن أعمارهم لا تتجاوز 10 سنوات، يشاركون في أنشطة الجماعة؛[244] وقال كثير من المختطفين السابقين وغيرهم من الشهود أيضًا إن أطفال يعرفونهم تم اختطافهم من قبل القوات الديمقراطية المتحالفة وتسخيرهم في تلك الأعمال.

وللجماعات المسلحة الناشطة في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية، بما فيها القوات الديمقراطية المتحالفة، تاريخ طويل في تجنيد الأطفال واستخدامهم،[245] بما في ذلك استخدامهم مقاتلين وحمّالين وطهاة ورسلًا وجواسيس. وبالرغم من الجهود المستمرة التي تبذلها حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية بالشراكة مع الأمم المتحدة لإنهاء تجنيد الأطفال ومنعه، تواصل الجماعات المسلحة هذه الممارسة؛[246] ففي تقرير قدّمته الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والنزاع المسلح إلى مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة في مطلع عام 2026، تصدّرت جمهورية الكونغو الديمقراطية قائمة البلدان المشمولة بالتقرير من حيث أعلى أعداد الأطفال المختطفين والمجنَّدين والمستخدَمين.[247] أدرجت الأمم المتحدة القوات الديمقراطية المتحالفة بصفة مطردة ضمن الجهات الفاعلة الأشد تورطًا في الانتهاكات المرتكبة ضد الأطفال في جمهورية الكونغو الديمقراطية، بما في ذلك تحديدًا الاختطاف، والتجنيد، والاستخدام.[248]

---

[242] مقابلة شخصية، أويشا، 13 نوفمبر/تشرين الثاني 2025.

[243] في وقت إجراء المقابلات، كان ثلاثة من الاشخاص الستة دون سن الثامنة عشرة.

[244] عند الحديث عن الأطفال، استخدم بعض الشهود كلمة "كاداغو" (*kadago*)، وهي كلمة دارجة تطلق على الأطفال المرتبطين بالجماعات المسلحة.

[245] See, for example, Amnesty International, *Democratic Republic of Congo :Children at War*, (Index :AFR 62/034/2003), 8 September 2003, https://www.amnesty.org/en/documents/afr62/034/2003/en/; MONUSCO, *"Our Strength Is In Our Youth :"Child Recruitment and Use by Armed Groups in the Democratic Republic of the Congo*, January 2019, https://tinyurl.com/4awxd8nr, p. 30 .

[246] See, for example, Watchlist on Children and Armed Conflict, *Preventing and Addressing Grave Violations Against Children During Armed Conflict in Domestic Law :Lessons from the Democratic Republic of the Congo, Colombia, and Ukraine*, November 2025, https://tinyurl.com/4mhppdv3

[247] الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والنزاع المسلح، الأطفال والنزاع المسلح، 23 ديسمبر/كانون الأول 2025، وثيقة الأمم المتحدة رقم A/HRC/61/37، الفقرة 7. اختطاف الأطفال وتجنيدهم واستخدامهم هما اثنان من "الانتهاكات الجسيمة" الستة ضد الأطفال التي ترصدها الأمم المتحدة، ويصدر الأمين العام تقارير دورية عنها، وفقًا لما جاء في قرار أصدره مجلس الأمن الدولي في عام 1999. مجلس الأمن، القرار 1261 (1999) الذي اتخذه مجلس الأمن في جلسته 4037، المعقودة في 25 أغسطس/آب 1999، وثيقة الأمم المتحدة رقم S/RES/1261. وفي عام 2005، أنشأ المجلس آلية للرصد والإبلاغ تعنى بتوثيق الانتهاكات الجسيمة الستة والإبلاغ عنها، وتكون الاساس الذي يستند إليه الأمين العام في إدراج الجهات الحكومية والجماعات من غير الدول التي ترتكب مثل هذه الانتهاكات، وفي تفاعل الأمم المتحدة مع الجهات الفاعلة من أجل ضمان التزامات محددة – عن طريق خطط العمل – بإنهاء ومنع تلك الانتهاكات. مجلس الأمن، القرار 1612 (2005) الذي اتخذه مجلس الأمن في جلسته 52357، المعقودة في 26 يوليو/تموز 2005، وثيقة الأمم المتحدة رقم S/RES/1612.

[248] انظر، مثلًا، الأمين العام للأمم المتحدة، *الأطفال والنزاع المسلح في جمهورية الكونغو الديمقراطية*، 15 أكتوبر/تشرين الأول 2024، وثيقة الأمم المتحدة رقم UN Doc. S/2024/705، الفقرات 22، و29، و66. انظر أيضًا الأمين العام للأمم المتحدة، *الأطفال والنزاع المسلح*، 17 يونيو/حزيران 2025، وثيقة الأمم المتحدة رقم A/79/878–S/2025/247، الفقرات 56، و62، و38.

ويحدد البروتوكول الثاني الملحق باتفاقيات جنيف الحد الأدنى لسن التجنيد أو الاستخدام في النزاع المسلح من جانب جميع أطراف النزاع المسلح بخمس عشرة سنة؛[249] أما البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل بشأن اشتراك الأطفال في المنازعات المسلحة، وهو الأحدث، وصدقت عليه جمهورية الكونغو الديمقراطية في 11 نوفمبر/تشرين الثاني 2001، فهو يحظر تجنيد أو استخدام الأشخاص دون الثامنة عشرة في الأعمال الحربية، بما في ذلك تجنيدهم أو استخدامهم من قبل الجماعات المسلحة.[250] ويُعدّ من جرائم الحرب تجنيد الأطفال دون الخامسة عشرة من العمر أو إشراكهم الفعلي في الأعمال القتالية.[251]

أدرجت الأمم المتحدة القوات الديمقراطية المتحالفة ضمن الجهات الفاعلة الأشد تورطًا في الانتهاكات المرتكبة ضد الأطفال في جمهورية الكونغو الديمقراطية، بما في ذلك الاختطاف، والتجنيد، والاستخدام. © منظمة العفو الدولية

بؤس وحرمان متواصلان

وصف الأشخاص الذين اختُطفوا وهم أطفال لمنظمة العفو الدولية كيف أجبروا على أداء مهام متنوعة أثناء الهجمات، فضلًا عن القيام بالمهام اللازمة لتسيير شؤون الحياة اليومية في المعسكرات، بما في ذلك المشاركة في أعمال النهب، ونقل المؤن، وجمع الطعام. وأُجبرت الفتيات أيضًا على "الزواج".[252] ووصف شهود آخرون أيضًا كيف كان الأطفال يُرسَلون إلى المجتمعات المحلية للتجسس؛ وفي مجملها، رسمت شهادات الشهود صورة لطفولة مسلوبة وحياة من العبودية.

وكان من بين المختطفين شاب اختطفته القوات الديمقراطية المتحالفة وهو دون الخامسة عشرة من عمره، وظل في أسر الجماعة زهاء عامين؛ ووصف كيف اقتيد هو وأفراد أسرته من مزرعتهم.[253] وبعد أن

---

[249] البروتوكول الإضافي لاتفاقيات جنيف المعقودة في 12 أغسطس/آب 1949، والمتعلق بحماية ضحايا المنازعات المسلحة غير الدولية (البروتوكول الثاني)، المادة 4(3)(ج).

[250] البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل بشأن اشتراك الأطفال في المنازعات المسلحة، المادة 4(1). وتحظر اتفاقية أسوأ أشكال عمل الأطفال – وجمهورية الكونغو الديمقراطية واحدة من الدول الأطراف فيها – استخدام الأطفال في العمل القسري أو في الأنشطة غير المشروعة، وتقتضي من الدول الأطراف تقديم المساعدة لضحايا الانتهاكات بإعادة تأهيلهم، ودمجهم اجتماعيًا، وضمان حصولهم على التعليم. اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم 182 (أسوأ أشكال عمل الأطفال)، المادة 3(أ)، و3(ج)، و6، و7(2).

ILO, Ratifications for the DRC, https://tinyurl.com/2r9baa2n (accessed on 30 March 2026) .

وسوف يرد في الفصل التالي مزيد من التفاصيل التي تبين كيف وقع هؤلاء الأطفال أيضًا ضحايا للاتجار بالأشخاص.

[251] نظام روما الأساسي، المادة 8(2)(هـ)(7)؛ اللجنة الدولية للصليب الأحمر، القانون الدولي الإنساني العرفي، القاعدتان 136 و137.

[252] يتناول الفصل التالي بالتفصيل تجارب النساء والفتيات اللاتي أجبرن على الزواج، وما كابدنه من الاستعباد الجنسي.

[253] حجبت منظمة العفو الدولية التفاصيل الشخصية وغيرها لهذا الشخص حفاظًا على خصوصيته وسلامته.

أمضى شهرين في أحد المعسكرات، فُصل عن أفراد أسرته، ونُقل إلى معسكر آخر أكبر؛ وروى ما حدث قائلًا:

"وضعوني ضمن مجموعة مكلفة بالبحث عن الطعام... كان فيها أولاد وبنات آخرون... كان نشاطنا الرئيسي هو جمع الطعام؛ كنا نقوم أيضًا بغسل ملابسنا، وترتيب أماكن نومنا.

كانوا يُلقّنوننا تعاليم الإسلام... باللغة العربية؛ كان من الصعب عليّ متابعة ما يقولون... وحينما يحين وقت الصلاة، كنتُ أصلّي معهم. ولو رفضت، يمكنهم أن يقتلوك... قالوا لنا ذلك.

لم أجرؤ على محاولة الفرار من شدة الخوف؛ إذا فعلت ووقعت في قبضة الأهالي، فسوف يكونون هم أول من يفتك بك. وقد تصطدم قدماك بالقنابل التي زرعوها هناك فتموت... رأيتهم يزرعون القنابل على الطريق... يفعلون ذلك تحسبًا لتعقب القوات المسلحة الكونغولية لهم.[254]

ووصف حادثة شنّت فيها الجماعة هجومًا، وكلفوه بأن يحمل ذخيرة لقائد الهجوم؛ وقال: "الأطفال الذين وُلدوا هناك [في الأدغال] شاركوا في القتال... أما نحن، المختطفين، فلم يعطونا أسلحة للقتال كيلا نهرب". وأضاف أنه عندما يبلغ الصبي السادسة عشرة من العمر، "يعطونه زوجة"، وأن الفتيات "يُزوَّجن" في سن أصغر من ذلك؛ وقال إنه طوال الفترة التي قضاها في الأسر، "كنتُ أفكّر كيف يمكنني الفرار من هذه الأدغال"؛ وأضاف قائلًا:

ذات يوم، حاولتُ الفرار [مع صديق]، لكنهم أمسكوا بنا... ضربوني حتى صرت عاجزًا عن المشي... ظروف العيش هناك لم تكن جيدة على الإطلاق... لم يكن مسموحًا لنا بأن نلعب... كنتُ محظوظًا لأنهم حين أمسكوا بي، ضربوني فقط؛ كانت هناك امرأة حاولت الفرار، وبعد أن أمسكوا بها، قتلوها علنًا؛ دعوا الجميع للحضور والمشاهدة.[255]

وفي نهاية المطاف، وقع الشاب في قبضة قوات الدفاع الشعبي الأوغندية، وآل به المآل إلى قضاء نحو 18 شهرًا في الاحتجاز في أوغندا، متنقلًا بين مراكز مختلفة.[256] وعندما أُعيد إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية، قضى فترة أقصر رهن الاحتجاز ثم أُفرج عنه، وعاد إلى أسرته.

وقالت فتاة اختُطفت وهي دون الخامسة عشرة من العمر، إنها اقتيدت من منزلها هي وأحد أقاربها البالغين، ولكنها وحدها انتهى بها المطاف إلى الحجز في معسكرات الجماعة؛ وقالت إنها هي وغيرها من الفتيات المختطفات أُعطين "أزواجًا" في المعسكر؛ وأضافت قائلة: "بدؤوا يعلموننا اللغة العربية لأنهم مسلمون؛ وبعد دروس اللغة العربية، كانوا يدربوننا على القتال. وبعد انتهاء تدريبنا، بدأنا نشارك في بعض الهجمات".[257]

وقالت إنهم أعطوها سلاحًا آليًا - وهي لا تزال دون سن الخامسة عشرة - وإنها شاركت في خمس هجمات على مدى عام ونصف؛ وأضافت أن دورها كان يتمثّل في حمل الغنائم أثناء الهجمات؛ وقالت إنها لم تقتل أحدًا في الهجمات التي شاركت فيها، ولكن مقاتلي الجماعة "قتلوا أشخاصًا أمام عينيّ".[258] وانتهت الفترة التي أمضتها مع الجماعة عندما وقعت في أسر جنود قوات الدفاع الشعبي الأوغندية؛ وأعربت عن شعورها لدى عودتها أخيرًا إلى منزلها قائلة: "كانت فرحتي غامرة! كنتُ أتساءل: 'هل أنا حقًا في بيتي'".[259]

ووصفت شابة محنة اختطافها بعد أن خدعها أحد أفراد عائلتها للسفر إلى مكان بعيد عن منزلها، وكيف كانت حياتها مع الجماعة؛ وكان عمرها آنذاك يتجاوز الخامسة عشرة؛ وقالت إنها أمضت أيامًا تبكي وتصرخ بعد أن أدركت أنها اختُطفت، وتبين لها أن قريبها الذي استدرجها كان عضوًا في الجماعة؛ وأضافت قائلة:

جاءت نساء كثيرات إلى مكاننا للترحيب بي؛ بدأ بعضهن يخبرنني بأنهن انضممن إلى المعسكر وهنّ صغيرات والآن قد كبرن، وأنه لا داعي للقلق، وأن 'كل شيء سيكون على ما يرام'. هكذا بدأت حياتي في الأدغال...

---

[254] مقابلة شخصية، أويشا، 13 نوفمبر/تشرين الثاني 2025.

[255] مقابلة شخصية، أويشا، 13 نوفمبر/تشرين الثاني 2025.

[256] قال خمسة مختطفين سابقين لمنظمة العفو الدولية إنهم أمضوا فترات في مراكز احتجاز مختلفة في أوغندا، بعد وقوعهم في أسر قوات الدفاع الشعبي الأوغندية، إما خلال العمليات العسكرية في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية، أو لدى عبورهم الحدود إلى أوغندا مع مقاتلي القوات الديمقراطية المتحالفة.

[257] مقابلة شخصية، أويشا، 13 نوفمبر/تشرين الثاني 2025.

[258] مقابلة شخصية، أويشا، 13 نوفمبر/تشرين الثاني 2025.

[259] مقابلة شخصية، أويشا، 13 نوفمبر/تشرين الثاني 2025.

بعد أن أمضيت أسبوعين هناك، بدؤوا يُعلّمونني كيف أرتدي زي المرأة المسلمة وكيف أصلّي؛ أجريت لي مراسم النطق بالشهادة كي أصبح مسلمة. وبعد ذلك بشهرين، بدؤوا يدربونني على استخدام السلاح... كانوا يعطوننا عصيًا، ويقولون لنا تظاهروا بأنها أسلحة... وكنا نذهب لجمع الطعام.[260]

وقالت إنها، على خلاف الفتيات الأخريات، لم يتم اختيار "زوج" لها، وعزت ذلك إلى أن من أدخلها إلى صفوف الجماعة هو أحد أفراد عائلتها. ومثلما حدث مع المختطف والمختطفة السابق ذكرهما، فقد وقعت في أسر قوات الدفاع الشعبي الأوغندية، وظلت حينًا من الزمن رهن الاحتجاز هناك؛ وقالت: "أطلب من الحكومة أن تبذل قصارى جهدها لإطلاق سراح الأشخاص الكثيرين الذين أجبروا على العيش في الأدغال؛ هناك أناس كثيرون هناك اقتيدوا إلى هذا المكان رغم أنوفهم".[261]

وقال صبي مراهق اختُطف في عام 2025، وكانت سنه آنذاك فوق الخامسة عشرة، إنه اقتيد من إحدى المزارع برفقة أفراد بالغين من عائلته وجيرانه؛ وقال إن المقاتلين قتلوا المختطفين البالغين، وأخذوه معهم هو وغيره من الأطفال في رحلة استغرقت أيامًا داخل الأدغال. وأضاف قائلًا:

قالوا: 'لقد أصبحتم الآن جزءًا منّا؛ سنأخذكم إلى [المعسكر الرئيسي] '... وقالو: 'من الآن فصاعدًا، سوف يكون اسمك إسماعيل'، وأطلقوا على صديقي اسم حسن.[262] وقال صبيان آخرون [كانوا مع الجماعة]: 'إذا قبلتم أن تكونوا معنا هنا... إذا أردتم حتى ثماني زوجات، فسوف تحصلون عليهن'...

أخذوا صورنا وأرسلوها إلى زعيمهم في [معسكر آخر]؛ وتحدّثوا إليه عبر الهاتف قائلين: 'هؤلاء الفتيان الصغار سيكونون جزءًا منّا، فما رأيك؟' وافق الزعيم.[263]

وقال الصبي إنه ظل يفكّر في سبل الفرار طوال الأيام السبعة التي قضاها مع المقاتلين، ولما سمع أن الزعيم وافق على تجنيده، عقد العزم في نفسه على أن يحاول الفرار. وتمكّن من الفرار مع صبي آخر حين كان المقاتلون نائمين؛ وسلّما أنفسهما إلى معسكر للجيش الكونغولي في طريقهما للخروج من الأدغال؛ وظلاّ في الحجز لمدة أسبوع.[264] وقال إنه حين عاد إلى منزل عائلته، أدرك أن المتمردين قتلوا والده وكذبوا عليه بهذا الشأن حين سألهم عن مكان وجوده "لكي أعمل معهم".[265]

ووصفت امرأة في الثلاثين من عمرها، ظلت في أسر القوات الديمقراطية المتحالفة لأكثر من عامين، تفاعلاتها مع أطفال كانوا يتلقّون تدريبًا على الأسلحة بجانبها في أحد المعسكرات؛ قالت:

كان هناك أطفال مقاتلون [يحضرون التدريب]... كنتُ أمزح مع هؤلاء الصبيان... كان هناك صبي في الثامنة من عمره وآخر في العاشرة... قبل الهجمات، كانوا يُرسلونهما مسبقًا للاستطلاع... كانوا [الصبيان] يبدؤون في الحديث مع الناس ويقولون إنهم جائعون، وفي الوقت نفسه، كانوا يتلقّتون حولهم، ثم يعودون ويخبروننا بما رأوا... كانوا يجمعون معلومات عن المنطقة التي سنهاجمها.[266]

تحديات إعادة الدمج

لدى جمهورية الكونغو الديمقراطية تاريخ طويل من التعامل مع قضية الأطفال المرتبطين بالقوات المسلحة والجماعات المسلحة؛[267] وقد استلزم ذلك التفاعل مع بعض الجماعات المسلحة للعمل على منع تجنيد الأطفال واستخدامهم في المقام الأول، فضلًا عن ضمان الإفراج عن الأطفال من هذه الجماعات. ولكن وفقًا للخبراء المختصين بحماية الطفل العاملين في البلاد، فإن القوات الديمقراطية

---

[260] مقابلة شخصية، إقليم بيني، 24 نوفمبر/تشرين الثاني 2025.

[261] مقابلة شخصية، إقليم بيني، 24 نوفمبر/تشرين الثاني 2025.

[262] غُيِّرت هنا الأسماء الممنوحة لهما.

[263] مقابلة شخصية، أويشا، 14 نوفمبر/تشرين الثاني 2025.

[264] مقابلة شخصية، أويشا، 14 نوفمبر/تشرين الثاني 2025.

[265] مقابلة شخصية، أويشا، 14 نوفمبر/تشرين الثاني 2025.

[266] مقابلة شخصية، أويشا، 14 نوفمبر/تشرين الثاني 2025.

[267] وقعت الحكومة على خطة عمل تاريخية مع الأمم المتحدة من أجل القضاء على تجنيد الأطفال عام 2012، وأتبعت ذلك بوضع خريطة طريق لتنفيذها، وإنشاء الفرق العاملة المرتبطة بها. انظر مثلًا: ICRC, "Ending the recruitment of children in the Democratic Republic of the Congo (DRC): 2012–2017", IHL in Action, https://tinyurl.com/3wswkmkt; Watchlist, *Preventing and Addressing Grave Violations Against Children During Armed Conflict in Domestic Law :Lessons from the Democratic Republic of the Congo*, November 2025 (previously cited) ؛

الأمين العام للأمم المتحدة، *الأطفال والنزاع المسلح في جمهورية الكونغو الديمقراطية*، 15 أكتوبر/تشرين الأول 2024 (سبقت الإشارة إليه)، الفقرات 78–98.

The DRC's 2009 law on child protection criminalizes child recruitment .DRC, Loi 09/001 portant protection de l'enfant [Law on the Protection of the Child], 10 January 2009 (available at https://tinyurl.com/bdz7cheh).

قدمت السلطات واحدة على الأقل من عناصر القوات الديمقراطية المتحالفة للمحاكمة وأدانتها بالضلوع في تجنيد الأطفال واستخدامهم، وفرضت عليها عقوبة السجن والاشغال الشاقة لمدة 20 سنة.

Lessons from the Democratic Republic of the Congo, November 2025 (previously cited);

الأمين العام للأمم المتحدة، *الأطفال والنزاع المسلح في جمهورية الكونغو الديمقراطية*، 15 أكتوبر/تشرين الأول 2024 (سبقت الإشارة إليه)، الفقرة 88.

المتحالفة لم تكن في عداد الجماعات المسلحة المتقبلة أو المستجيبة للتفاعل الرسمي.[268] وكان من عواقب ذلك أن الجهات الفاعلة في مجال حماية الطفل وجدت نفسها أمام عدد كبير من الأطفال المرتبطين بالقوات الديمقراطية المتحالفة ممّن يحتاجون إلى الرعاية، ولا سبيل للوصول إليهم إلا بعد فرارهم أو وقوعهم في قبضة قوات الأمن.

كما أفادت الأمم المتحدة بأنه على الرغم من الإطار القائم لتسليم الأطفال المرتبطين بالجماعات المسلحة إلى الجهات الفاعلة المدنية المعنية بالحماية، فإن احتجازهم - الذي يتنافى مع المعايير الدولية لقضاء الأحداث - لا يزال من القضايا الباعثة على القلق.[269] ومن جهة أخرى، عملت الجهات الفاعلة في مجال حماية الطفل على تقديم الدعم للأطفال الخارجين من أسر القوات الديمقراطية المتحالفة، بما في ذلك إيداعهم في مراكز العبور والتوجيه وتحت رعاية أسرية انتقالية قبل لمّ شملهم مع أقارب في جمهورية الكونغو الديمقراطية أو في الخارج أو إحالتهم إلى أُسر حاضنة في الحالات التي تبقى فيها هوية أقارب الأطفال وجنسياتهم غير محددة بعد فترة مطوّلة.[270]

ويجب على الحكومة وشركائها مضاعفة الجهود لزيادة الوعي بأن الأطفال المرتبطين بالقوات الديمقراطية المتحالفة هم، في المقام الأول، ضحايا.[271] وقد أشار خبراء إلى أنه، على الرغم من الجهود المتواصلة التي تبذلها الحكومة والشركاء المعنيون، لا يزال القبول المجتمعي لمعايير حماية الطفل يشكّل تحديًا.[272] ويتعيّن على الجهات المانحة المساعدة في معالجة هذا التحدي لضمان تعافٍ مجتمعي فعّال.

وقد تحدّث مختطفون سابقون عما وجدوه من الصعوبة والعنت بسبب عدم تقبل المجتمع المحلي لهم، وما واجهوه من التحديات الاقتصادية. فعلى سبيل المثال، قالت فتاة اختُطفت وأمضت نحو عامين مع الجماعة: "أحد أقاربي يقول إنه بما أني كنت محتجزة لدى القوات الديمقراطية المتحالفة، فلا ينبغي لي أن أعود للعيش مع العائلة... ألتزم الصمت، لكن ذلك يؤلمني".[273] ومثل ذلك ما ذكرته شابة اختُطفت في السادسة عشرة من عمرها، وبقيت مع الجماعة لمدة ثلاث سنوات؛ إذ قالت إنها لما عادت في نهاية المطاف إلى قريتها، وجدت من الصعوبة بمكان أن تتجاهل الهمسات المؤذية التي تتردد على ألسنة الأهالي؛ وقالت الشابة: "يقولون: 'هذه كان تعيش مع نالو؛ قلبها أسود مثلهم'".[274]

وذكرت طفلة سابقة كانت قد اختطفت ووُضعت لاحقًا في كفالة أسر حاضنة - لعدم وجود أقارب يرعونها - أنها شعرت بتفرقة في المعاملة؛ وقالت: "لا تلقى المعاملة نفسها إذا كنت غريبًا، ولست من أبناء البيت".[275] وأضافت قائلة إنها أصبحت تعاني من القلق بالفعل نتيجة لما عاشته مع الجماعة، وإن قلقها تفاقم بسبب مخاوفها من أن مستقبلها يعتمد كليًا على دعم المنظمة غير الحكومية التي ساعدت في إيوائها، واستمرت في دفع تكاليف تعليمها، بدلًا من الاعتماد على حب ورعاية الأسرة الحاضنة التي استقبلتها.[276]

وأفادت الجهات الفاعلة المشاركة في جهود إعادة الإدماج بأن الدعم النفسي والاجتماعي كان من بين الخدمات المقدمة لمن تكفلت برعايتهم من الأطفال المرتبطين بالجماعة؛[277] كما أشارت الأمم المتحدة إلى ما بُذل من جهود لتوسيع شبكة الأخصائيين الاجتماعيين في المجتمعات المحلية.[278] غير أن موظفي الأمم المتحدة وغيرهم أشاروا إلى التحديات التي تنطوي عليها بيئة المساعدات، لا سيما بعد تقليص الولايات المتحدة للمساعدات الدولية،[279] فضلًا عن بواعث القلق القائمة من قبل بشأن غياب الدعم المستدام الذي يمكن التعويل عليه لبرامج إعادة دمج الأطفال على المدى الطويل. [280] ويتعين على الدول المانحة مراعاة هذه التحديات وضمان تمويل مستدام لبرامج حماية الأطفال وإعادة دمجهم،

---

[268] مقابلات شخصية، وعبر مكالمات صوتية مع خبراء متخصصين في حماية الأطفال وغيرهم من المعنيين بجهود إعادة الدمج، نوفمبر/تشرين الثاني 2025 – فبراير/شباط 2026.

[269] انظر، مثلًا، الأمين العام للأمم المتحدة، *الأطفال والنزاع المسلح في جمهورية الكونغو الديمقراطية*، 15 أكتوبر/تشرين الأول 2024 (سبقت الإشارة إليه)، الفقرة 103. وأفاد أحد العاملين في مجال حماية الطفل لمنظمة العفو الدولية بأنه قد لمس من تجربته أن قوات الأمن لا تميل عادة إلى النظر إلى الأطفال المرتبطين بالقوات الديمقراطية المتحالفة من منظور حقوق الإنسان باعتبارهم "ضحايا في المقام الأول"، وأنها أحيانًا تنظر بعين الريبة إلى محاولات إعادة دمج هؤلاء الأطفال في مجتمعاتهم المحلية دون إخضاعهم لفترة كافية من الاستجواب للتحقق من صحة رواياتهم. مقابلات عبر مكالمات صوتية، 11 و 16 فبراير/شباط 2026.

[270] مقابلات شخصية، وعبر مكالمات صوتية مع خبراء متخصصين في حماية الأطفال وغيرهم من المعنيين بإعادة دمج الأطفال، نوفمبر/تشرين الثاني 2025 – فبراير/شباط 2026.

[271] انظر قواعد ومبادئ توجيهية بشأن الأطفال المرتبطين بالقوات المسلحة أو الجماعات المسلحة (مبادئ باريس)، شباط/فبراير 2007، https://tinyurl.com/55379w43 ، الفقرة 3.6. ولمزيد من المعلومات بشأن مصادقة جمهورية الكونغو الديمقراطية على مبادئ باريس، انظر:

ICRC, "Paris Principles Signatories", 30 September 2011, https://tinyurl.com/bdhshufc

[272] Watchlist, *Preventing and Addressing Grave Violations Against Children During Armed Conflict in Domestic Law: Lessons from the Democratic Republic of the Congo*, November 2025 (previously cited), p.9.

[273] مقابلة شخصية، أويشا، 13 نوفمبر/تشرين الثاني 2025.

[274] مقابلة شخصية، لومي، 22 نوفمبر/تشرين الثاني 2025.

[275] مقابلة شخصية، إقليم بيني، 24 نوفمبر/تشرين الثاني 2025.

[276] مقابلة شخصية، إقليم بيني، 24 نوفمبر/تشرين الثاني 2025.

[277] مقابلات عبر مكالمات صوتية مع ممثلين معنيين من منظمتين غير حكوميتين تعملان مع الأطفال المرتبطين بالقوات الديمقراطية المتحالفة، فبراير/شباط 2026.

[278] انظر، مثلًا، الأمين العام للأمم المتحدة، *الأطفال والنزاع المسلح في جمهورية الكونغو الديمقراطية*، 15 أكتوبر/تشرين الأول 2024 (سبقت الإشارة إليه)، الفقرة 98.

[279] مقابلات شخصية، وعبر مكالمات صوتية، أكتوبر/تشرين الأول 2025 – فبراير/شباط 2026.

[280] انظر، مثلًا، الأمين العام للأمم المتحدة، *الأطفال والنزاع المسلح في جمهورية الكونغو الديمقراطية*، 15 أكتوبر/تشرين الأول 2024 (سبقت الإشارة إليه)، الفقرة 110.

خاصة في ظل تحديات التمويل التي تواجهها بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

وفي ظل هذا الوضع الراهن، قال العديد من الأطفال والشباب المرتبطين بالجماعة الذين أجريت معهم مقابلات إنه رغم امتنانهم للدعم الذي تلقوه من المنظمات غير الحكومية، إلا إنه لم يكن كافيًا لتلبية الكثير من احتياجاتهم الأساسية، مثل الملابس، أو لتوفير فرص مستدامة لكسب الرزق.

يُضاف إلى ذلك أن المقابلات مع المختطفين السابقين تظهر أيضًا أنه ليس كل الأطفال الذين اختطفتهم الجماعة قد تيسرت لهم سبل التواصل مع منظمات تقدم الدعم، مما أدى إلى حرمانهم من إمكانية الحصول على الخدمات، بما في ذلك الدعم النفسي والاجتماعي؛ والظاهر أن هذا هو الحال بصفة خاصة بالنسبة لأولئك الذين لم يقضوا فترات طويلة في الأدغال مع الجماعة.

فالفتى المراهق المذكور آنفًا، الذي أفلت من التجنيد القسري في صفوف الجماعة، كان واحدًا من الأفراد الذين أجريت معهم مقابلات ولم تمتد إليهم مظلة الخدمات المتاحة للأطفال الذين مروا بتجارب مماثلة. ومع ذلك، كان الأثر عليه ملموسًا؛ إذ قال: "الآن، إذا سمعت صوت طلق ناري، أشعر بالتوعك...". وأضاف الصبي الذي شهد عناصر القوات الديمقراطية المتحالفة وهم ينهالون على مختطف آخر ويفتكون به طعنًا أمام عينيه: "لم أعد أيضًا أطيق رؤية الدم، حتى لو كان دم دجاجة أو ماعز".[281]

ومن بين التحديات التي أثارها الأطفال المرتبطون بالجماعة في المقابلات خوفهم المستمر من أن تلاحقهم الجماعة بعد هروبهم أو إطلاق سراحهم؛ وتحدث بضعة منهم عن شبكة المخبرين المترامية الأطراف التابعة للجماعة، معربين عن خشيتهم من أن يتعرف عليهم هؤلاء المخبرون. وقالت طفلة من المختطفات السابقات إنها شعرت بخيبة الأمل بوجه خاص لأن السلطات التي تواصلت معها لم تأخذ مخاوفها على محمل الجد عندما أثارت هذه القضية، حتى بعد أن ذكرت أنها التقت صدفةً بأحد أعضاء الجماعة فتعرف عليها في الحي الذي نُقلت إليه بعد إطلاق سراحها.[282]

وقالت الفتاة إنها اضطرت بسبب ذلك للانتقال إلى مكان آخر؛ ووجهت رسالة إلى الحكومة قالت فيها: "أقول لهم إن عليهم متابعة قضايانا؛ نحن بحاجة إلى كثير من الدعم؛ لا ينبغي أن يتركونا بمفردنا؛ نحن بحاجة إلى الكثير من الدعم".[283]

وبوجه أعم، سلّطت المقابلات مع المختطفين السابقين من الأطفال والشباب، والجهات الفاعلة في حماية الطفل في مقاطعة كيفو الشمالية، الضوء على ثغرات في برامج إعادة الدمج القائمة للأطفال المرتبطين بالجماعات المسلحة، بما فيها القوات الديمقراطية المتحالفة. ففي إقليم بيني، على سبيل المثال، نفذ منذ عام 2024 التمويل المخصّص للفترة النهائية لهذه البرامج الحيوية التي من شأنها في الأوضاع النموذجية أن توفر مظلة شاملة من الدعم للمختطفين بعد الإفراج عنهم، مثل تكاليف التعليم، والتدريب المهني، وتكاليف التأسيس، والدعم للأنشطة المُولِّدة للدخل.[284] ومؤدى ذلك أنه بخلاف الدعم المالي الذي يُقدَّم للمّ شمل الأطفال مع عائلاتهم أو إيداعهم لدى أُسر حاضنة، لم يعد يُقدّم الدعم طويل الأمد اللازم لما لا يقل عن عامين من المتابعة بعد لمّ الشمل—وهو دعم ضروري لضمان أن تُتاح لهؤلاء الأطفال الفرص لإعادة بناء حياتهم.

وتُلزم اتفاقية حقوق الطفل وبروتوكولها الاختياري الدول باتخاذ تدابير لدعم إعادة دمج جميع الأطفال الذين تعرّضوا لأي شكل من أشكال الاستغلال أو الإساءة.[285] وينبغي على الحكومة التعاون مع المانحين وغيرها من الجهات الفاعلة في مجال حماية الطفل لضمان أن تكون برامج إعادة دمج الأطفال المرتبطين بالقوات الديمقراطية شاملة وجامعة، وأن تسترشد بمبدأ المصالح الفضلى للطفل[286].

وإن الدعم الشامل لإعادة الدمج مسألة تتجاوز الأطفال المرتبطين بالجماعات المسلحة لتشمل المقاتلين السابقين البالغين والمختطفين السابقين الذين جندتهم الجماعة قسرًا؛ ورغم أن البلاد لديها إستراتيجية وطنية لعام 2022 لتنفيذ برنامج نزع السلاح وتسريح المقاتلين وتعافي المجتمع المحلي واستقراره، فلم يتوفر التمويل اللازم لترجمة هذا الإطار إلى برنامج فعال ومجدٍ وشامل لإعادة الدمج.[287] وقد جادل خبراء بأن نقص التمويل المستدام كان من بين الأسباب التي أدت إلى الفشل الذي باءت به برامج مماثلة سابقة في الماضي.[288] ويُعدّ الدعم التقني والمالي المستدام من المجتمع الدولي أمرًا لا غنى عنه.

---

[281] مقابلة شخصية، أويشا، 14 نوفمبر/تشرين الثاني 2025.

[282] حُجبت التفاصيل الخاصة بتاريخ ومكان المقابلة التي أجريت مع هذه الفتاة حرصًا على سلامتها وأمنها.

[283] حُجبت التفاصيل الخاصة بتاريخ ومكان المقابلة التي أجريت مع هذه الفتاة حرصًا على سلامتها وأمنها.

[284] مقابلة عبر مكالمة صوتية مع أحد العاملين في مجال حماية الأطفال، 16 فبراير/شباط 2026.

[285] اتفاقية حقوق الطفل، المادة 39؛ البروتوكول الاختياري بشأن اشتراك الأطفال في النزاعات المسلحة، المادة 6(3)

[286] انظر اتفاقية حقوق الطفل، المادة 3(1)، التي تلزم الدول بإيلاء الاعتبار لمصالح الطفل الفضلى في جميع الإجراءات التي تتعلق بالأطفال.

[287] See, for example, African Security Analysis, "P-DDRCS in the DRC :A peacebuilding illusion without funding", 25 June 2025, https://tinyurl.com/n3etmaum

[288] See, for example, International Peace Information Service (IPIS), "Promoting DDR programmes while arming non-state armed groups :Congo's paradoxical conflict resolution policies in the context of the M23 insurgency", 11 February 2025, https://tinyurl.com/mrxss82d

7. الزواج القسري والاستعباد الجنسي وغيره من أشكال العنف الجنسي

"قالوا لي إن رفضت، فسيقتلونني".

امرأة اختطفتها القوات الديمقراطية المتحالفة تصف كيف أجبرت على "الزواج" من أحد المقاتلين.[289]

أجرت منظمة العفو الدولية مقابلات مع خمس نساء وفتاتين اختطفتهن القوات الديمقراطية المتحالفة، ثم أُجبرن على "الزواج"؛[290] وأنجبت خمس من الإناث السبع من هذه "الزيجات"، وأجهضت إحداهن.[291] وتراوحت مدة احتجازهن في الأدغال بين 18 شهرًا وأربع سنوات. وتحدثت هؤلاء المختطفات وغيرهن عن الكثير من النساء والفتيات الأخريات اللاتي اختطفهن مقاتلو القوات الديمقراطية المتحالفة - وأطلعن منظمة العفو الدولية على هوياتهن - ثم اتخذهن المقاتلون "زوجات" لهم.

وتشير المقابلات التي أجريت مع المختطفات إلى أن القوات الديمقراطية المتحالفة كانت تهب المقاتلين "زوجات" كحافز لتجنيدهم، وأن هذا الأسلوب يُمارس بصورة ممنهجة في معسكرات الجماعة؛ وكُلِّفت معظم النساء والفتيات بأداء مهام جماعية إضافية.

كما وثّق فريق خبراء الأمم المتحدة ممارسة الاستعباد الجنسي في معسكرات القوات الديمقراطية المتحالفة، وخلص هو الآخر إلى أن هذا الأسلوب يُمارس بصورة ممنهجة.[292] وقد أدرجت القوات الديمقراطية المتحالفة في تقرير الأمين العام للأمم المتحدة عن العنف الجنسي المتصل بالنزاع في صفوف الجماعات المسلحة التي ثبت استنادًا لأدلة موثوقة ضلوعها في هذا السلوك في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وذلك بسبب اختطافها النساء والفتيات واستعبادهن جنسيًا خلال الهجمات على المجتمعات المحلية وإرغامهن على الزواج من المقاتلين.[293]

---

[289] مقابلة شخصية، أويشا، 19 نوفمبر/تشرين الثاني 2025.

[290] اختُطفت واحدة من هؤلاء النسوة، وأخضعت للزواج القسري وهي في سن السادسة عشرة، أي لا تزال طفلة.

[291] وضعت إحدى النسوة طفلين في الأدغال.

[292] انظر، على سبيل المثال، فريق الخبراء، *تقرير منتصف المدة لفريق الخبراء المعني بجمهورية الكونغو الديمقراطية*، 30 ديسمبر/كانون الأول 2023، وثيقة الأمم المتحدة رقم S/2023/990، ص 48.

[293] الأمين العام للأمم المتحدة، العنف الجنسي المتصل بالنزاع، 15 يوليو/تموز 2025، وثيقة الأمم المتحدة رقم S/2025/389، الفقرة 32 وص 31. خلال الفترة بين عامي 2009 و2010، أنشأ مجلس الأمن الدولي ولاية الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالعنف الجنسي في حالات النزاع؛ وأسّس فريق خبراء الأمم المتحدة المعني بسيادة القانون والعنف الجنسي في حالات النزاع؛ كما أرسى ترتيبات الرصد والتحليل والإبلاغ بشأن العنف الجنسي المتصل بالنزاع، وذلك لضمان الجمع المنهجي لهذه المعلومات. مجلس الأمن، القرار 1888 (2009) الذي اتخذه مجلس الأمن في جلسته 6195 المعقودة في 30 سبتمبر/أيلول 2009، وثيقة الأمم المتحدة رقم S/RES/1888؛ مجلس الأمن، القرار 1960 (2010) الذي اتخذه مجلس الأمن في جلسته 6453 المعقودة في 16 ديسمبر/كانون الأول 2010، وثيقة الأمم المتحدة رقم S/RES/1960. منذ عام 2009، يصدر الأمين العام للأمم المتحدة تقريرًا سنويًا إلى مجلس الأمن يستعرض فيه المعلومات التي تحققت منها الأمم المتحدة بشأن استخدام العنف الجنسي المتصل بالنزاع، ويدرج في مرفقه قائمة بالأطراف التي يُشتبه استنادًا لأسباب جديرة بالتصديق في ارتكابها أنماطًا من الاغتصاب أو غيره من أشكال العنف الجنسي.

وتظهر المقابلات التي أجرتها منظمة العفو الدولية أن النساء والفتيات حُرمن من ممارسة أي قدر من الفاعلية وحرية التصرف في اتخاذ أي قرار يتعلق بأجسادهن أو غير ذلك، بما في ذلك الخيارات الإنجابية، وأنهن أخضعن للعبودية المنزلية، ولفترات مطوّلة من العنف الجنسي والبدني. ويُعدُّ الزواج القسري والحمل القسري، إلى جانب الكثير من الانتهاكات الأخرى المرتبطة بهما، من جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية.

دأبت القوات الديمقراطية المتحالفة على اختطاف النساء والفتيات بشكل ممنهج، وإخضاعهنّ للزواج القسري والاستعباد الجنسي وغير ذلك من الانتهاكات الجسيمة.
© منظمة العفو الدولية

الزواج القسري والاستعباد الجنسي

وصفت النساء والفتيات لمنظمة العفو الدولية تجربة مشتركة تتمثل في إجبارهن على اعتناق الإسلام، وإخضاعهن للتلقين كي يتشربن النهج والفكر الديني للجماعة؛ وقلن إنهن أرغمن على تغطية شعرهن وأجسادهن، بحيث لا يظهر منها سوى أعينهن. وقالت النساء والفتيات إن المدربات ورؤساء المعسكرات أبلغوهن صراحة بأنهن ملزمات بالقبول بـ"تزويجهن" ، وإلا فسوف تكون عقوبتهن الموت. وروين ما كابدنه من سوء المعاملة على أيدي "أزواجهن" وغيرهم في المعسكر، بمن فيهم الزوجات القدامى للمقاتلين، وهؤلاء لسن من المختطفات ، فيما يبدو، ولهن مكانة أعلى من مكانة نظائرهن المختطفات.

وقالت مختطفة سابقة في الثلاثين من عمرها، ظلّت محتجزة لدى الجماعة لأكثر من عامين، إن أول ما فُرض عليها كان اسمًا عربيًا؛ وتلقت تدريبًا على استخدام السلاح، وزودوها بسلاح أثناء الهجمات حيث كانت تساعد في جمع الغنائم. وقالت:

وقعت جمهورية الكونغو الديمقراطية والممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالعنف الجنسي في حالات النزاع بيانًا مشتركًا في عام 2013، ثم إضافة له في عام 2019، بشأن بمكافحة العنف الجنسي في حالات النزاع.

Office of the Special Representative of the Secretary-General on Sexual Violence in Conflict, "Joint Communiqué of the Democratic Republic of the Congo and the United Nations on addressing Conflict-Related Sexual Violence", 30 March 2013, https://tinyurl.com/2r6zfvay; DRC, "Addendum to the Joint Communiqué on Conflict-Related Sexual Violence between the Democratic Republic of the Congo and the United Nations", 3 December 2019, available at https://tinyurl.com/y2zjzhpv (in French).

بدؤوا يعظوننا، وبدأنا نصلّي معهم... بدؤوا يعلّموننا قراءة العربية والصلاة... امرأة [كانت تعلمنا]... كانت قاسية جدًا.

نحن، النساء، لم يكن بإمكاننا الكشف عن وجوهنا؛ أعطَونا حجابًا؛ لم يكن مسموحًا لنا أن نظهر شيئًا سوى أعيننا؛ لم يكن مسموحًا لنا أن نكشف عن أجسادنا... لم يعجبني ذلك؛ لم أكن معتادة على ارتداء ثياب كهذه...

كنا أحيانًا نعود من الهجوم في حالة إرهاق شديد؛ وحين تحاولين الراحة، تأتي [المعلِّمة] وتقول: 'انهضي! حينما تكونين جندية، لا يجوز أن تكوني ضعيفة'. كانت توقظنا للتدريب؛ وقد نقضي الصباح كله في التدريب...

أعطوني زوجًا بعد شهرين... جاؤوا وأخبروني: 'اليوم سنزوِّجك'... لم يسألوني. رتّبوا الأمر لي؛ فرضوه علي بالقوة.[294]

وأضافت أن زوجها - الذي قال لها إنه رواندي - كان يتوسّط لها لدى الزعيم أحيانًا ليمنحها قسطًا من الراحة حين كانت تُرسَل للمشاركة في هجمات متتالية، غير أنه كان أحيانًا يمارس الجنس معها "حين لم أكن مستعدة".[295] وأردفت قائلة: "لم يكن لدي خيار؛ لو رفضتُ، لا أعرف ماذا كان سيحلّ بي".[296]

وقالت امرأة أخرى، اختُطفت وظلت مع الجماعة لأكثر من ثلاث سنوات، إن المرأة الأكبر سنًا التي كانت تشرف على تلقينها هي وغيرها من "الزوجات" المحتملات قد أوضحت لهن بجلاء أثناء التدريب عواقب امتناعهن عن ممارسة الجنس مع أزواجهن. وقالت المرأة التي فُصلت عن طفلها الصغير حين اختُطفت: "قبل أن تؤخذ المرأة إلى زوجها، كانت [المعلمة] توصينا: 'عليكِ أن تفعلي كذا وكذا؛ وإن رفضت، فاعلمي أنك ستُقتلين. إن أردت أن تظلّي على قيد الحياة، فافعلي كل ما يُطلب منك'؛ فذهبتُ مستعدة [لقبول ما يطلبه زوجي]". وروت ما حدث قائلة:

قالوا لي: 'هنا لا يُسمح لأحد بأن يبقى أعزب. يجب أن تتعلمي ديننا وتتخذي زوجًا أولًا'...

"رأوا الحليب يسيل من ثديي؛ سألوني إن كان لدي طفل، فقلت نعم. سألوني أين هو، فقلت لهم إنني تركته في [بلدتي]... قالوا لي: 'انسيه؛ سنعطيك طفلًا آخر هنا'. قبلت لأنهم قالوا لي إن رفضت، فسيقتلونني كما قتلوا غيري.

أعطَوني اسمًا آخر... شئتُ أم أبيت، أصبح ذلك اسمي... الرجل المكلف بذبح الناس [في المعسكر] هو من أعطاني ذلك الاسم...

لا يسمحون لك برؤية زوجك؛ يلتقطون صورة لك، ويرسلونها. وإن اختارك أحد، يقولوا لك: 'لديك زوج، تعالي ،سنأخذك إليه'.[297]

وأضافت المرأة، وهي في العقد الثالث من عمرها، أنها أُجبرت هي وغيرها على مشاهدة مقتل شابة رفضت اعتناق الإسلام؛ ثم لوّح أحد المقاتلين بعد ذلك في وجوههن بمنجل ملطّخ بالدماء، وسألهن سؤالًا استنكاريًا بأن يحدّدن خيارهن. وأضافت أن فتاة أخرى قُتلت هي الأخرى لأنها طلبت من "زوجها" أن يساعدها على الفرار؛ وأوضحت أن "الأزواج" تلقوا تعليمات بالوشاية بـ"زوجاتهم"، وهو ما كان يُفضي إلى احتجازهن، وضربهن بالعصا، بل وقتلهن في نهاية المطاف إن تكرر منهن ذلك.[298]

وقالت امرأة في العقد الرابع من عمرها إنها فُصلت عن أطفالها عندما اختُطفت من منزل عائلتها، وكان من بينهم رضيع كانت قد وضعته للتوّ؛[299] وظلّت خاضعة للأسر لدى الجماعة في الأدغال لمدة ثلاث سنوات، حيث أنجبت طفلًا واحدًا، ثم فرت من هناك وهي حامل بطفل آخر.[300] ووصفت كيف أجبرت على المشاركة في الهجمات قائلةً:

كانت الواحدة منها تحمل طفلها على ظهرها، وتأخذ سلاحها، وتتوجه إلى الخطوط الأمامية... كنّا في المقدمة. كنّا نطلق الرصاص دون هدف محدد، بينما كانت مجموعة أخرى تنهب محتويات المنازل. حين كنت أطلق النار، لم أكن أعرف إن كنت قد قتلت أحدًا أم لا؛ كان الغرض من ذلك هو تمكين المجموعة من نهب ما في المنازل... كنت أستخدم [رشاش] بي كيه إم... بعد أسبوع واحد فقط [من وصولك

---

[294] مقابلة شخصية، أويشا، 14 نوفمبر/تشرين الثاني 2025.
[295] مقابلة شخصية، أويشا، 14 نوفمبر/تشرين الثاني 2025.
[296] مقابلة شخصية، أويشا، 14 نوفمبر/تشرين الثاني 2025.
[297] مقابلة شخصية، أويشا، 19 نوفمبر/تشرين الثاني 2025.
[298] مقابلة شخصية، أويشا، 19 نوفمبر/تشرين الثاني 2025.
[299] حُجب العدد الدقيق للأطفال حفاظًا على خصوصيتها وأمنها.
[300] مقابلة شخصية، بوتيمبو، 20 نوفمبر/تشرين الثاني 2025.

إلى المعسكر]، يعلّمونك كيف تستخدمين السلاح. يتحققون من وزنك ليروا إن كنت قادرة على استخدام ذلك المدفع الرشاش...

لم يعجبني أسلوب الحياة في الأدغال؛ كنت أفكر في أطفالي الذين تركتهم ورائي. كانت الحياة هناك شاقة جدًا... تخيل أنك تشاهدهم وهم يذبحون الناس كل يوم. أي حياة هذه...

أجبروني على أن أفعل ما فعلت؛ لم يكن شيء من ذلك بمحض إرادتي.[301]

وأضافت أن "زوجها" كانت له "زوجات" متعددات، من بينهن نساء من بلده الأصلي.[302] وكانت لكل "زوجة" خيمتها الخاصة، وكان "الزوج" يبيت عندهن بالتناوب؛ وقالت: "أحيانًا، حين يعودون من الخطوط الأمامية، ويتصادف أن يكون ذلك يوم مبيته عندك، فإنك تعانين. ففي ذلك اليوم، يكون عنيفًا جدًا معك؛ يظل يمارس ذلك الفعل معك حتى تصيري عاجزة عن المشي لمدة يومين بعد ذلك".[303]

وقالت شابة اختُطفت حين كانت في سن المراهقة إنها لما أُخذت إلى رئيس المعسكر، قال لها إنه سوف يجد لها "زوجًا" دونما اعتبار لصغر سنّها. قالت: "قلت له إنني لازلت صغيرة؛ فسألني عن عمري، قلت له 16 سنة. قال: 'هذا [يكفي]؛ نحن هنا نزوّج الفتيات من سن 12 سنة. إما أن تقبلي زوجًا أو نقتلك'".[304] ووصفت المعاملة السيئة التي كانت تَلقاها مرارًا من "زوجها"؛ وقالت إنه هددها ذات مرة "بذبحها" إن حاولت الفرار مثلما حدث لفتاتين أخريين من بلدتها حاولتا الفرار من المعسكر، فأعدمتا.

وقالت إنها كانت مريضة، فلم تشهد إعدام الفتاتين، وهو أمر إجباري، ولكن "زوجها" أحضر إليها في ذلك اليوم ابن إحدى الفتاتين، وأمرها بإطعامه. ولما ردت عليه قائلة إنها لا تقدر على النهوض والطهي من شدة مرضها، قال لها "الزوج": "دعيه يموت إذن".[305] واستمرت قسوته عليها؛ فعندما صدر الأمر بنقل المعسكر، أمرها "زوجها" بأن تحمل حملًا ثقيلًا بالإضافة إلى الطفل وهي حامل؛ وانتهى بها الأمر إلى السقوط وإسقاط جنينها.[306]

وقالت فتاة اختُطفت وهي في سن الخامسة عشرة، وظلت في الغابة لمدة عام، إنها زُوِّجت رجلًا أوغنديًا كان له زوجات أخريات أتى بهن معه من أوغندا. وقالت: "كان لديه كوخ، لكنني أُجبرت على النوم في الخارج بجانب النار... أما الزوجة الأخرى فكانت تنام بالداخل... وكانت مهمتي أن أقوم على خدمتها كجلب الماء لها... لم تكن طيبة معي... كانت تشتمني وتنعتني بالكافرة".[307]

وقالت امرأة في العشرينيات من عمرها، أمضت أربع سنوات في أسر الجماعة، إنها اختُطفت هي وأختان لها، وإن ثلاثتهن تم تزويجهن، رغم أن إحدى الأختين لم يكن عمرها يتجاوز 12 عامًا. وقالت المرأة: "لا يهمهم إن كنت صغيرة أم كبيرة؛ هم يغتصبون دائمًا... أخذوا فتيات قاصرات رغمًا عنهن."[308]

ورغم ما أفادت به النساء والفتيات اللاتي أُجبرن على "الزواج" - فضلًا عن غيرهن من المختطفين والباحثين – من أن العلاقات "خارج إطار الزواج" كانت محظورة وتستوجب العقاب في المعسكرات،[309] فإن بعض من تحدثت إليهم منظمة العفو الدولية أشاروا إلى حوادث عنف جنسي ارتكبها أفراد من الجماعة بحق نساء وفتيات لسن "زوجاتهم".

فقد قالت امرأة في أواخر العشرينيات من عمرها، فرّت بعد شهر واحد من الأسر، إنها كانت حاملًا حين اختطفها مقاتلون من مزرعة عائلتها في إيتوري؛ وأفادت بأن الرجل الذي كان يقود المقاتلين في المعسكر الصغير الذي نُقلت إليه أخبرها هي وغيرها بأنه ينوي اتخاذها "زوجة" له بعد أن تضع حملها. وفي غضون ذلك، "كان يلمس صدري... كان يقبّلني... لم يكن أمامي خيار... كنت أعلم أنني يجب أن أهرب".[310] وروت امرأتان أخريان على الأقل تجارب مماثلة تتعلق بتهديدات جنسية بدأت فور اختطافهن من مجتمعاتهن، إذ كان قادة مجموعات الهجوم يشيرون إلى مختطفات بعينهن بعيد اختطافهن، ويقولون للمقاتلين الآخرين "هذه ستكون زوجتي".

وقال أخصائي نفسي في منظمة غير حكومية في مدينة بوتيمبو، يقدم الرعاية لمن تعرضن للعنف الجنسي، إنه قدّم الإرشاد النفسي لنساء تعرضن لأشكال شتى من العنف الجنسي على أيدي مقاتلي القوات الديمقراطية المتحالفة؛ وقال إن ذلك شمل في عام 2025 امرأتين أُجبرتا على ممارسة

---

[301] مقابلة شخصية، بوتيمبو، 20 نوفمبر/تشرين الثاني 2025.

[302] حجب البلد الأصلي للزوج حفاظًا على خصوصية المرأة وأمنها.

[303] مقابلة شخصية، بوتيمبو، 20 نوفمبر/تشرين الثاني 2025.

[304] مقابلة شخصية، لومي، 22 نوفمبر/تشرين الثاني 2025.

[305] مقابلة شخصية، لومي، 22 نوفمبر/تشرين الثاني 2025.

[306] مقابلة شخصية، لومي، 22 نوفمبر/تشرين الثاني 2025.

[307] مقابلة شخصية، إقليم بيني، 24 نوفمبر/تشرين الثاني 2025.

[308] مقابلة شخصية، إقليم بيني، 24 نوفمبر/تشرين الثاني 2025.

[309] انظر فريق الخبراء، *تقرير منتصف المدة*، 30 ديسمبر/كانون الأول 2023 (سبقت الإشارة إليه)، ص 48.

[310] مقابلة شخصية، بوتيمبو، 20 نوفمبر/تشرين الثاني 2025.

"علاقات جنسية عابرة" مع مقاتلين، ولم يتم "تزويجهما"؛[311] وأضاف أنه رغم عدم شيوع مثل هذه الحالات، فقد رصدت مجموعته خلال عام 2025 ما لا يقل عن ثلاث حوادث لنساء اغتصبهن مقاتلو القوات الديمقراطية المتحالفة خارج إطار "الزواج"؛ وكانت إحداهن امرأة اختُطفت خلال الهجوم المروّع على نتويو الموثّق أعلاه في الفصل الرابع.[312]

العنف الجنسي محظور بموجب كل من القانون الدولي الإنساني العرفي والتعاهدي؛[313] وتشكِّل الأفعال الموثّقة فيما تقدم من هذا الفصل جرائم حرب، وهي الاعتداء على الكرامة الشخصية المتمثل في المعاملة المهينة والحاطّة من الكرامة،[314] فضلًا عن الاغتصاب والاستعباد الجنسي والعنف الجنسي؛[315] ونظرًا لما أُنزل بالضحايا من الآلام الجسدية أو النفسية أو المعاناة الشديدة، فإنها تُشكّل كذلك جريمة أخرى من جرائم الحرب، ألا وهي المعاملة القاسية والتعذيب.[316]

وقد تُشكّل جميع الأفعال المذكورة آنفًا، إذا ارتُكبت في سياق هجوم واسع النطاق أو ممنهج ضد مجموعة من السكان المدنيين، جريمة ضد الإنسانية، وهي جريمة الاسترقاق،[317] أي "ممارسة أي من السلطات المترتبة على حق الملكية، أو هذه السلطات جميعها، على شخص ما، بما في ذلك ممارسة هذه السلطات في سبيل الاتجار بالأشخاص، ولا سيما النساء والأطفال".[318] كما يُعدُّ التعذيب والاغتصاب والاستعباد الجنسي وسائر أشكال العنف الجنسي جرائم ضد الإنسانية.[319] ويندرج الزواج القسري أيضًا ضمن فئة الأفعال اللاإنسانية الأخرى من الجرائم ضد الإنسانية.[320]

وإلى جانب ذلك، فإن النساء والفتيات اللاتي نوثق شهاداتهن في هذا الفصل - وكذلك الأولاد الذين اختطفتهم الجماعة لاستخدامهم على نحو ما أوضحناه بالتفصيل في الفصل السادس، وسائر النساء والفتيات اللاتي اختُطفن لأشكال أخرى من الاستغلال – هم جميعًا ضحايا للاتجار بالأشخاص على يد القوات الديمقراطية المتحالفة. وتتوافق حالتهم مع الأركان المنصوص عليها في بروتوكول الأمم المتحدة لمنع وقمع ومعاقبة الاتجار بالأشخاص، وبخاصة النساء والأطفال (بروتوكول باليرمو). وتتمثل هذه الأركان في: الفعل، مثل "تجنيد أشخاص أو نقلهم أو تنقيلهم أو إيواؤهم أو استقبالهم"؛ والوسيلة، بما في ذلك "التهديد بالقوة أو استعمالها أو غير ذلك من أشكال القسر أو الاختطاف أو الاحتيال أو الخداع أو استغلال السلطة أو استغلال حالة استضعاف"؛ وأخيرًا الغرض، المتمثل في الاستغلال، بما في ذلك الاسترقاق أو الممارسات الشبيهة به.[321]

وقد أدلى 15 من المختطفين الذين أجرت معهم منظمة العفو الدولية مقابلات بروايات تشير إلى أنهم وقعوا ضحايا للاتجار بالأشخاص على يد القوات الديمقراطية المتحالفة. ولضحايا الاتجار بالأشخاص جملة من الحقوق، من بينها الحماية بموجب مبدأ عدم المعاقبة، وهو مبدأ يكفل لهم الحماية من الوقوع ضحايا

---

[311] مقابلة شخصية، بوتيمبو، 15 نوفمبر/تشرين الثاني 2025.

[312] مقابلة شخصية، بوتيمبو، 15 نوفمبر/تشرين الثاني 2025.

[313] اللجنة الدولية للصليب الأحمر، القانون الدولي الإنساني العرفي، القاعدتان 90 و93؛ اتفاقية جنيف الرابعة، المادة 3. وينتهك العنف الجنسي أيضًا القانون الدولي لحقوق الإنسان الذي صدقت عليه جمهورية الكونغو الديمقراطية، بما في ذلك اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة. قاعدة بيانات الأمم المتّحدة الخاصة بالهيئات المنشأة بموجب معاهدات حقوق الإنسان: حالة التصديق لصالح جمهورية الكونغو الديمقراطية، https://tbinternet.ohchr.org/_layouts/15/TreatyBodyExternal/Treaty.aspx?Lang=ar (زيارة الموقع في 30 مارس/آذار 2026)؛ انظر لجنة الأمم المتحدة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة (سيداو)، التوصية العامة رقم 19: العنف ضد المرأة، 1992، وثيقة الأمم المتحدة رقم A/47/38؛ لجنة الأمم المتحدة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة، التوصية العامة رقم 30: بشأن وضع المرأة في سياق منع نشوب النزاعات وفي حالات النزاع وما بعد انتهاء النزاع، 1 نوفمبر/تشرين الثاني 2013، وثيقة الأمم المتحدة رقم CEDAW/C/GC/30؛ لجنة الأمم المتحدة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة، التوصية العامة رقم 35: بشأن العنف الجنساني ضد المرأة، الصادرة تحديثًا للتوصية العامة رقم 19، 26 يوليو/تموز 2017، وثيقة الأمم المتحدة رقم: CEDAW/C/GC/35.
كذلك فإن هذه الحقوق مكرسة ومكفولة بموجب البروتوكول المتعلق بحقوق المرأة في إفريقيا الملحق بالميثاق الإفريقي لحقوق الإنسان والشعوب (بروتوكول مابوتو)، الذي صدقت عليه جمهورية الكونغو الديمقراطية.
African Union, Protocol to the African Charter on Human and Peoples' Rights on the Rights of Women in Africa, https://tinyurl.com/ysxf5tnf (accessed on 30 March 2026).

[314] نظام روما الأساسي، المادة 8(2)(ج)(2).

[315] نظام روما الأساسي، المادة 8(2)(هـ)(6).

[316] نظام روما الأساسي، المادة 8(2)(ج)(1).

[317] نظام روما الأساسي، المادة 7(1)(ج).

[318] نظام روما الأساسي، المادة 7(2)(ج).

[319] نظام روما الأساسي، المادة 7(1)(و) و(ز).

[320] Special Court for Sierra Leone (SCSL), *Prosecutor v. Brima and others*, Case SCSL-2004-16-A, Appeal judgment, 22 February 2008 para. 196 (first time forced marriage was recognized by an international court as the crime against humanity of "other inhumane acts"); ICC, *Prosecutor v. Dominic Ongwen*, Trial Chamber IX judgment (previously cited), paras 2748–2751 (developing the definition of forced marriage as "other inhumane act").

[321] لا يُشترط لإثبات جريمة الاتجار بالأطفال سوى توافر ركني الفعل والغرض دون الحاجة إلى إثبات ركن الوسيلة، وذلك لأن الأطفال ليست لديهم الأهلية القانونية للموافقة على الاستغلال المقصود. أما بالنسبة للبالغين، فحيثما تُستخدم أي من الوسائل المنصوص عليها، لا تكون أي موافقة يبدو أنهم أبدوها على الاستغلال المقصود "محل اعتبار". بروتوكول باليرمو، المادة 3(أ)، و(ب)، و(ج). صدقت جمهورية الكونغو الديمقراطية على بروتوكول باليرمو في أكتوبر/تشرين الأول 2005.
UN Treaty Collection, Protocol to Prevent, Suppress and Punish Trafficking in Persons, Especially Women and Children, supplementing the United Nations Convention against Transnational Organized Crime, https://tinyurl.com/25wamthm (accessed on 30 March 2026), "Depositary ."
انظر أيضًا:
Special Rapporteur on trafficking in persons, especially women and children, "Country visit to the Democratic Republic of the Congo 15–25 July 2025 :End of mission statement", 25 July 2025, https://tinyurl.com/5d7ksh52, pp. 3–4 .

مرة أخرى باحتجازهم أو توجيه التهم إليهم أو ملاحقتهم قضائيًا بسبب أنشطة تُعدّ "نتيجة مباشرة" لتعرضهم للاتجار.[322]

الحمل القسري

قالت ست من النساء والفتيات السبع اللاتي اتُّخذن "زوجات" إنهن حملن من هذه الزيجات القسرية؛ وأنجبن جميعهن باستثناء واحدة، وأنجبت إحداهن طفلين في الغابة. وتبين من المقابلات أن الجماعة كانت تترقب حمل هؤلاء النسوة وتخطط له؛ بل إنها كلفت مختطفات أخريات - وفي بعض الحالات مهنيين طبيين - بتوليد الأطفال، حتى بعمليات قيصرية، في الظروف القاسية بالغابات.

وقالت المرأة التي أنجبت طفلين في الأسر: "في الغابة، كنا نساعد بعضنا البعض أثناء الولادة. [في إحدى المرات] كان هناك طبيب من أويشا أجرى عمليات جراحية في المعسكر، لكنه لقي حتفه أثناء تبادل لإطلاق النار مع القوات المسلحة الكونغولية... كنا في الخطوط الأمامية مع الطبيب".[323]

كما جاء في الفصل الخامس، تضمّنت إحدى حالات الاختطاف التي وثّقتها منظمة العفو حالة امرأة أُنيطت بها مهمة الاعتناء بالنساء اللاتي وضعن حملهن وبأطفالهن حديثي الولادة؛ وقالت إن المشرف عليها كان طبيبًا أجنبيًا يُشرف على عمليات الولادة، وأن العمليات القيصرية كانت تُجرى دون تخدير.

وروت محادثة دارت بينها وبين إحدى النساء اللاتي كانت ترعاهن: "سألتها لماذا اختارت أن تنجب طفلًا من [أحد مقاتلي القوات الديمقراطية المتحالفة]؛ فقالت: 'لم أختر شيئًا؛ أنا مضطرة. أنا أحمي حياتي'".[324]

وينبغي بالفعل النظر إلى حالات الحمل هذه في سياق حرمان هؤلاء النساء من حريتهن، إذ كنّ يرزحن تحت وطأة الاسترقاق، وكن معرضات للقتل إن حاولن الفرار من "أزواجهن" أو من معسكرات الجماعة. وما كان لمثل هذا الأسر أن يتيح للنساء أي قدر من الاستقلالية الإنجابية، وهو ما يعني أن الأفعال المذكورة آنفًا تُعد أيضًا جريمة حرب، وهي الحمل القسري.[325] ويتضح من توثيق منظمة العفو الدولية أن القوات الديمقراطية المتحالفة كانت تريد أن يحمل هؤلاء النساء والفتيات وأن يحافظن على حملهن، وإن كان لا يُشترط توافر هذا القصد الخاص لإثبات جريمة الحمل القسري.[326]

وحينما يُرتكب الحمل القسري في إطار هجوم واسع النطاق أو ممنهج موجه ضد مجموعة من السكان المدنيين، فإنه يشكّل أيضًا جريمة ضد الإنسانية.[327]

قصور الدعم والوصمة الاجتماعية

تحتاج النساء والفتيات اللاتي أُجبرن على "الزواج" من مقاتلي القوات الديمقراطية المتحالفة والإنجاب في الغابات - وكذلك غيرهن ممن تعرضن للاغتصاب وغيره من أشكال العنف الجنسي التي ارتكبتها الجماعة - إلى رعاية صحية متخصصة؛ فقد ذكر أحد العاملين في منظمة غير حكومية لمنظمة العفو الدولية، مثلًا، أن جميع من طلبن المساعدة من منظمته خلال عام 2025 من النساء اللاتي تعرضن للعنف الجنسي الذي ارتكبته القوات الديمقراطية المتحالفة، قد ثبتت إصابتهن بأمراض منقولة

---

[322] لجنة الأمم المتحدة المعنية بالقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، التوصية العامة رقم 38: بشأن الاتجار بالنساء والفتيات في سياق الهجرة العالمية، 20 نوفمبر/تشرين الثاني 2020، وثيقة الأمم المتحدة رقم CEDAW/C/GC/38، الفقرة 98؛ مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، المبادئ والمبادئ التوجيهية الموصى بها فيما يتعلق بحقوق الإنسان والاتجار بالأشخاص، 20 مايو/أيار 2002، وثيقة الأمم المتحدة رقم E/2002/68/Add.1، الفقرات 7–11 (الحماية والمساعدة)؛ المقررة الخاصة المعنية بالاتجار بالأشخاص، لا سيما النساء والأطفال، تقرير بشأن تنفيذ مبدأ عدم المعاقبة، 17 مايو/أيار 2021، وثيقة الأمم المتحدة رقم A/HRC/47/34، الفقرة 18. بالإضافة إلى ذلك، يدعو القانون الدولي والمبادئ التوجيهية إلى معاملة الأطفال المتهمين بجرائم أثناء ارتباطهم بجماعة مسلحة باعتبارهم "ضحايا في المقام الأول" وعدم ملاحقة الأطفال قضائيًا أو معاقبتهم لمجرد انتمائهم إلى جماعة مسلحة. مبادئ باريس، فبراير/شباط 2007، الفقرتان 3.6 و8.7.

[323] مقابلة شخصية، بوتيمبو، 20 نوفمبر/تشرين الثاني 2025.

[324] مقابلة شخصية، إقليم بيني، 17 نوفمبر/تشرين الثاني 2025.

[325] نظام روما الأساسي، المادة 8(2)(هـ)(6).

See also Amnesty International, *Forced Pregnancy :A Commentary on the Crime in International Criminal Law* (Index :IOR 53/2711/2020), 30 June 2020, https://www.amnesty.org/en/documents/ior53/2711/2020/en

[326] يشتمل شرط القصد الجنائي لهذه الجريمة على القصد العام للاحتجاز غير المشروع للضحية مع العلم بأنها أُكرهت على الحمل، فضلًا عن شرط القصد الخاص المتمثل في إتيان ذلك الفعل بهدف التأثير على التركيبة العرقية للسكان أو ارتكاب انتهاكات جسيمة أخرى للقانون الدولي. ويبدو أن شرط القصد العام قد تحقق في هذه الحالات، إذ إن الجناة الذين كانوا يحتجزون الضحايا بصورة مشروعة قد فعلوا ذلك عن قصد، ومن المفترض حتمًا أنهم كانوا على علم بحمل الضحايا، ولو في المراحل المتأخرة من الحمل على أقل تقدير. ولا بد أنهم كانوا يدركون أيضًا أن حالات الحمل تلك قد جاءت في سياق زيجات قسرية سادت فيها ظروف من الإكراه الشديد بحيث لم تكن الموافقة الحقيقية ممكنة؛ بل كانت النساء يخشين القتل إن رفضن الامتثال لأوامر "أزواجهن". وتحقق شرط القصد الخاص أيضًا، إذ كان قصد الجناة كذلك احتجاز الضحايا لأغراض الاستعباد الجنسي المستمر، والاغتصاب، والزواج القسري، وغيرها من الانتهاكات الجسيمة، على نحو ما سبق تبيانه في هذا التقرير. انظر: Amnesty International, *Forced Pregnancy* (previously cited), pp. 16–22.

[327] نظام روما الأساسي، المادة 7(1)(ز). انظر أيضًا:

ICC, *Prosecutor v. Dominic Ongwen,* Trial Chamber IX judgment (previously cited), paras 2717–2729; and Amnesty International, *Forced Pregnancy* (previously cited).

جنسيًا؛[328] وأضاف أن اثنتين منهن ثبتت إصابتهما بفيروس نقص المناعة البشرية.[329] وفي حين تمكّنت هؤلاء النسوة من الحصول على رعاية مجانية عبر منظمة هذا العامل الإنساني غير الحكومية، فإن كثيرات غيرهن لم يتلقين أي رعاية. وقالت عدة نسوة ممن تحدثت إليهن منظمة العفو الدولية إنهن واجهن تحديات اقتصادية جسيمة عقب إطلاق سراحهن من أسر الجماعة، ولم يجدن ما يكفي لتأمين قوتهن وقوت أطفالهن إلا بشق الأنفس، فضلًا عن عجزهن عن الحصول على أي خدمات طبية ورعاية متخصصة.

كما أشار بعض هؤلاء النسوة إلى بقائهن في حالة من المرض والوهن لفترات طويلة بسبب قسوة ظروف الحياة في الغابات ونقص الغذاء. وفضلًا عن ذلك، فإن الفتيات اللاتي أُجبرن على الحمل غير المخطط له يواجهن مخاطر صحية جسيمة، من بينها المضاعفات المرتبطة بالولادة، لأن أجساد هؤلاء الفتيات الصغيرات لم تكتمل نضجًا بعد لاستيعاب متطلبات الحمل والوضع.

ومن جهة أخرى، واصل العاملون في المجال الإنساني في شرق الكونغو دق ناقوس الخطر إزاء تقلص المساعدات الدولية، ولا سيما في أعقاب إغلاق الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية. وجاء هذا التوقف في وقت كانت فيه جمهورية الكونغو الديمقراطية أكبر متلقٍّ للمساعدات الإنسانية الأمريكية في العالم، إذ كان أكثر من ثلثي التمويل الذي تلقته عام 2024، والبالغ مجموعه 1.3 مليار دولار، من الولايات المتحدة الأمريكية.[330]

وأفادت منظمة أطباء من أجل حقوق الإنسان وغيرها بأن تخفيضات المساعدات الأمريكية كانت لها آثار بالغة بوجه خاص على ضحايا العنف الجنسي في المنطقة المتضررة من النزاع في شرق البلاد، بما في ذلك إمكانية حصولهن على مجموعة لوازم العلاج الوقائي التالي للتعرض للعدوى، والأدوية الوقائية من فيروس نقص المناعة البشرية، وعلاج الأمراض المنقولة جنسيًا.[331] وأفاد اثنان من العاملين في المجال الإنساني، أحدهما من منظمة غير حكومية دولية والآخر من منظمة غير حكومية كونغولية، بأن منظمتيهما اضطرتا إلى تقليص برامجهما بسبب تخفيضات المساعدات.[332]

ويقع على عاتق الدول الالتزام باحترام الحق في التمتع بأعلى مستوى يمكن بلوغه من الصحة البدنية والنفسية، وحماية هذا الحق وإعماله؛[333] ويستلزم ذلك ضمان توافر المرافق والسلع والخدمات الصحية العالية الجودة، ومقبوليتها، وتيسر سبل الوصول إليها، والقدرة على تحمل تكاليفها، بما في ذلك العلاج والرعاية في مجال الصحة النفسية.[334]

وفي عام 2022، أنشأت حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية إطارًا للتعويضات يشمل ضحايا العنف الجنسي، ويُعرف بالصندوق الوطني لتعويض الضحايا. ولكن حتى قبل هذه التخفيضات الجارفة في المساعدات، كان الصندوق يجد صعوبة بالغة في تلبية احتياجات الأعداد المتنامية باستمرار من ضحايا العنف الجنسي في البلاد؛[335] والدعم الدولي هو ضرورة لا غنى عنها لمساندة الحكومة في الوفاء بهذه الالتزامات.[336] وفي ضوء الاتهامات المتعلقة بسوء تخصيص الأموال، يجب على الحكومة أيضًا أن تكفل

---

[328] مقابلة شخصية، بوتيمبو، 15 نوفمبر/تشرين الثاني 2025.

[329] مقابلة شخصية، بوتيمبو، 15 نوفمبر/تشرين الثاني 2025.

[330] مقابلة عبر مكالمة مرئية مع أحد كبار العاملين في المجال الإنساني، في كينشاسا، 10 نوفمبر/تشرين الثاني 2025. انظر أيضًا:
UN News, "Humanitarians uphold commitment to support civilians in eastern DR Congo", 11 February 2025, https://tinyurl.com/5n79ujur
وفي فبراير/شباط 2026، وقعت جمهورية الكونغو الديمقراطية والولايات المتحدة الأمريكية اتفاقية "شراكة صحية إستراتيجية"، تساهم الولايات المتحدة في إطارها بمبلغ 900 مليون دولار على هيئة مساعدات موجهة لمنظومة الرعاية الصحية في البلاد على مدى خمس سنوات.
Reuters, "Democratic Republic of Congo and US agree $1.2 billion strategic health partnership", 26 February 2026, https://tinyurl.com/mttuz7ph; Business Insider Africa, "Congo says yes to $1.2 billion U.S. health deal amid Africa's divided response to U.S. aid", 27 February 2026, https://tinyurl.com/5cvenjxt

[331] Physicians for Human Rights, *Abandoned in Crisis :The Impact of U.S. Global Health Funding Cuts in Democratic Republic of the Congo (DRC)*, 24 July 2025, https://tinyurl.com/m599knt9, p. 6; UNICEF, *The Hidden Scars of Conflict and Silence :Sexual Violence Against Children in the Democratic Republic of the Congo* (2022–2025), 16 December 2025, https://www.unicef.org/media/177741/file, p. 15, Care, "A kit, a clinic, a chance :For survivors of sexual violence in DRC, safety depends on dwindling supplies", 2 December 2025, https://tinyurl.com/4x57fzpr; UN News, "DR Congo crisis :Funding cuts curtail assistance to victims of sexual violence", 5 September 2025, https://news.un.org/en/story/2025/09/1165782

[332] مقابلة شخصية، إقليم بوتيمبو، 15 نوفمبر/تشرين الثاني 2025؛ مقابلة شخصية، إقليم بيني، 17 سبتمبر/أيلول 2025.

[333] العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، المادة 12.

[334] لجنة الأمم المتحدة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، التعليق العام رقم 14: الحق في التمتع بأعلى مستوى من الصحة يمكن بلوغه (المادة 12)، 11 أغسطس/آب 2000، وثيقة الأمم المتحدة رقم E/C.12/2000/4، الفقرتان 12 و17. انظر أيضًا بروتوكول مابوتو، المادة 14.

[335] See, for example, NYU Center on International Cooperation, "Responding to violence against women and girls in the Democratic Republic of Congo :Proposals for a people-centered system", 25 November 2024, https://tinyurl.com/3hmvp6vx; Human Rights Watch, "DR Congo :Surge in conflict-related sexual violence – Urgent support for survivors needed after US aid cuts", 12 January 2026, https://tinyurl.com/4pvrpx4y

[336] يتعين على كل دولة من الدول الأطراف في العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية أن تتخذ "بمفردها وعن طريق المساعدة والتعاون الدوليين" الخطوات اللازمة لضمان التمتع الفعلي التدريجي بالحقوق المعترف بها في العهد. العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، المواد 2(1)، و22، و23. كذلك فإن الإعلانات والتعهدات الدولية، مثل إعلان وبرنامج عمل فيينا لعام 1993، وإعلان الحق في التنمية لعام 1986، قد أكدت على أهمية المساعدة والتعاون الدوليين، وشددت على ضرورة اضطلاع المجتمع الدولي بالمسؤولية المشتركة عن إعمال حقوق الإنسان. انظر أيضًا التعليقات العامة التالية الصادرة عن هيئات منشأة بموجب معاهدات: اللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، التعليق العام رقم 2: التدابير الدولية للمساعدة التقنية (المادة 22)، 2 فبراير/شباط 1990، وثيقة الأمم المتحدة رقم E/1990/23، التعليق العام رقم 3 (سبقت الإشارة إليه)؛ لجنة حقوق الطفل، التعليق العام رقم 4: صحة المراهقين ونموّهم في إطار اتفاقية حقوق الطفل، 1 يوليو/تموز 2003، وثيقة الأمم المتحدة رقم Doc. CRC/GC/2003/4، الفقرة 43.

تحقيق الغرض المنشود من صندوق التعويضات بصورة مجدية، وأن تضمن وصول المساعدات فعلًا إلى ضحايا العنف الجنسي وغيره من الجرائم.[337]

وفي ظل هذا التقلص في المساعدات الدولية وشُح الموارد، وصفت المختطفات السابقات - بمزيد من الحسرة والألم – ما واجهنه من النبذ والرفض لدى عودتهن إلى مجتمعاتهم المحلية؛ وسلطت شهاداتهن الضوء على العقبات الفريدة التي تواجهها النساء والفتيات، وغياب برنامج شامل لإعادة الدمج.

وقد سبقت الإشارة إلى أن المرأة المختطفة التي أنجبت طفلين أثناء مكوثها في الغابات كانت قد أنجبت أطفالًا آخرين قبل اختطافها؛ وحين عادت إلى بيتها، قال لها أهل زوجها إنه لم يعد بالإمكان أن تعيش مع ابنهم، فاضطرت للبحث عن مكان تأوي إليه مع جميع أطفالها. وقالت:

طلبوا مني إلقاء طفلي في النهر... كثيرون قالوا لي ذلك لأنه [الطفل] ابن متمرد... قالت لي عائلة زوجي إما أن ألقي أطفالي [الذين وُلدوا في الغابة] في النهر أو أقتلهم بطريقة أخرى بنفسي...

لقد خذلني هذا العالم؛ أريد أن أموت وحسب. كم طالت معاناتي... الناس ينظرون إليّ نظرة مختلفة. حين أطلب من عائلة زوجي مساعدتي في سداد رسوم مدرسة الأطفال، يرفضون...

في المكان الذي أقيم فيه الآن، لا يعلم الناس [أنني كنت في الغابة]؛ لكن من قبل، حين كنت أقيم مع أهل زوجي، كانت حماتي أول من أخبر الجميع بأنني أصبحت من نالو...

كنت أشعر باستياء شديد؛ في لحظة ما، أردت أن أشنق نفسي، لكن راعي كنيستي نهاني عن ذلك... لقد عانيت الكثير. كثيرات جدًا منَّا مررن بهذه التجربة ذاتها.[338]

وقالت مختطفة سابقة أخرى إنها اتصلت بعائلتها من مركز الاستخبارات العسكرية الذي احتُجزت فيه بعد فرارها من الغابة، فرفضت العائلة أن تصدق أنها هي حتى حضروا شخصيًا ورأوها بأعينهم؛[339] وقالت المرأة إن دهشة أقاربها تضاعفت عندما رأوا طفلة معها.[340] وأضافت قائلةً إن عائلتها لا تحسن معاملة الطفلة، وترفض تحمل نفقات رعايتها الطبية.

وأضافت المرأة، التي مكثت في الأسر ثلاث سنوات، أن ما انتابها من الكرب والأسى من جراء امتعاض عائلتها قد زاد من وطأته أن ابنها لم يتعرف عليها حين عادت إلى البيت، وكان وقت اختطافها لا يزال طفلًا يحبو. وقالت: "حتى الآن، لا يعرفني؛ نعيش معًا... لكنه يظن أن أمي هي أمه... تقول لي أمي إنه سيفهم حين يكبر".[341]

وقالت إن الشعور بالرفض لم يقتصر على البيت، بل امتد إلى المجتمع أيضًا؛ وأضافت: "يقول الناس إن القوات الديمقراطية المتحالفة سوف تأتي، وتبيد السكان عن آخرهم، لأننا نأتي بأطفالهم إلى هنا في المدينة".[342]

وقالت إن الطفلة التي ولدت في الغابات لم يُسجَّل ميلادها بعد؛ وأردفت قائلة: "سيطرحون عليّ أسئلة كثيرة، مثل قريتها الأصلية، واسم والدها؛ لا أعرف كيف أجيب على هذه الأسئلة".[343] وأعربت نساء وفتيات أخريات ممن عدن من الغابات برفقة أطفالهن عن المخاوف نفسها حين سألتهن منظمة العفو الدولية إن كنّ قد حاولن تسجيل مواليدهن؛ وأضفن أنهن لا يقدرن على تسديد رسوم التسجيل لضيق ذات اليد.

---

[337] Kivu Today, “DRC’s first lady foundation caught up in corruption scandal”, 23 September 2025, https://tinyurl.com/2vprwsft; ”Human Rights Watch, “DR Congo :Surge in conflict-related sexual violence – Urgent support for survivors needed after US aid cuts” (previously cited); TV5 Monde, “War in the Democratic Republic of Congo :Where are the millions of dollars from the fund for reparations for victims of sexual violence going?”, 14 October 2025, https://tinyurl.com/3v7aum5a (in French); Mines, “FONAREV :The unmet expectations of 400,000 victims of sexual violence and war”, 27 December 2025, https://tinyurl.com/47z3wj93 (in French); Actualite.cd, “DRC :On the occasion of the 15th anniversary of the mapping project, Mukwege denounces alleged embezzlement of reparations funds”, 1 October 2025, https://tinyurl.com/4xd5ad9r (in French) .

[338] مقابلة شخصية، بوتيمبو، 20 نوفمبر/تشرين الثاني 2025.

[339] لم تقم العائلة جنازة لها قبل ذلك بزمن طويل فحسب، بل دفنوا أيضًا جثمانًا مشوهًا لامرأة أخرى ظنوه جثمان ابنتهم. مقابلة شخصية، أويشا، 19 نوفمبر/تشرين الثاني 2025.

[340] مقابلة شخصية، أويشا، 19 نوفمبر/تشرين الثاني 2025.

[341] مقابلة شخصية، أويشا، 19 نوفمبر/تشرين الثاني 2025.

[342] مقابلة شخصية، أويشا، 19 نوفمبر/تشرين الثاني 2025.

[343] مقابلة شخصية، أويشا، 19 نوفمبر/تشرين الثاني 2025.

الجرائم ضد الإنسانية

تقع الجرائم ضد الإنسانية حين تُرتكب أفعال محظورة بعينها – كالقتل، والاستعباد، والتعذيب والعنف الجنسي، والاختفاء القسري - في إطار هجوم واسع النطاق أو ممنهج موجه ضد مجموعة من السكان المدنيين.[344]

ويمكن إثبات صفة "الواسع النطاق" من خلال عدد الضحايا أو حجم الأفعال المرتكبة، فضلًا عن رقعتها الجغرافية.[345] أما صفة "المنهجية" فقد فُسِّرت قضائيًا بأنها تعني "الطابع المنظَّم لأعمال العنف واستبعاد وقوعها بصورة عشوائية".[346] لقد ذهبت المحاكم إلى تحقق عتبة "المنهجية" عند وجود "أنماط من الجرائم - أي التكرار غير العرضي لسلوك إجرامي مشابه بصفة منتظمة".[347]

وكما هو مبين بالتفصيل في هذا التقرير، فقد نفّذت القوات الديمقراطية المتحالفة هجمات على السكان المدنيين في مقاطعتي كيفو الشمالية وإيتوري، شرقي جمهورية الكونغو الديمقراطية، على نحو واسع النطاق ومنهجي في آن معًا، وإن كان تحقق أي من هاتين الصفتين كافيًا بموجب القانون الدولي لإثبات وقوع جرائم ضد الإنسانية. وقد أكدت المقابلات صحة التقارير السابقة الموثوقة المتعلقة بوجود هيكل للقيادة؛ ويمكن الاستدلال على وجود سياسة تنظيمية تقضي بالهجوم على السكان المدنيين من خلال التصريحات العلنية لقادة القوات الديمقراطية المتحالفة، كما يمكن استنباطها من الطابع الواسع النطاق والمنهجي للهجمات.

وفي تقرير صدر عام 2020، خلص مكتب الأمم المتحدة المشترك لحقوق الإنسان - الذي يضم شعبة حقوق الإنسان التابعة لبعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية ومكتب مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان في جمهورية الكونغو الديمقراطية - إلى أن الهجمات التي تشنّها القوات الديمقراطية المتحالفة تُعدُّ من الجرائم ضد الإنسانية وجرائم الحرب.[348] وجاء في التقرير أن "السياق والنهج العملي الذي تنتهجه القوات الديمقراطية المتحالفة في ارتكاب تجاوزات وانتهاكات حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني يقود إلى الاستنتاج بأنها... تُشكّل جرائم ضد الإنسانية".[349] وهذا الهجوم على السكان المدنيين مستمر حتى اليوم؛ ولا تزال الأنماط الواقعية التي يواصل مكتب الأمم المتحدة المشترك لحقوق الإنسان وغيره توثيقها متسقة مع ما سُلِّط عليه الضوء في تقريره الصادر عام 2020.

وبما أن انتهاكات بعينها على النحو الموثق في هذا التقرير الصادر عن منظمة العفو الدولية قد ارتُكبت في إطار هجوم واسع النطاق ومنهجي شنته القوات الديمقراطية المتحالفة على السكان المدنيين، فإن المنظمة تخلص إلى أنها تُعدُّ من الجرائم ضد الإنسانية التالية: القتل العمد؛ والسجن أو غيره من أشكال الحرمان الشديد من الحرية البدنية؛ والاسترقاق؛ والتعذيب؛ والاغتصاب؛ والاستعباد الجنسي وسائر أشكال العنف الجنسي؛ والحمل القسري؛ والزواج القسري بوصفه من الأفعال اللاإنسانية الأخرى.[350]

وينبغي التحقيق مع المسؤولين عن هذه الجرائم من أفراد وقادة القوات الديمقراطية المتحالفة، وملاحقتهم قضائيًا، وتقديمهم إلى محاكمات عادلة أمام المحاكم الوطنية أو المحكمة الجنائية الدولية؛ وكحد أدنى، ينبغي إخضاعهم للتحقيق والملاحقة القضائية بتهمة ارتكاب جرائم حرب على النحو المفصَّل أعلاه في هذا التقرير.

---

[344] نظام روما الأساسي، المادة 7؛ المحكمة الجنائية الدولية، أركان الجرائم، الصفحات 3-9.

[345] See International Criminal Tribunal for Rwanda (ICTR), *Prosecutor v. Akayesu*, Case ICTR-96-4-T, Trial Chamber judgment, 2 September 1998, para. 579; International Criminal Tribunal for the Former Yugoslavia (ICTY), *Prosecutor v. Kordic and Cerkez*, Case IT-95-14/2-T, Trial Chamber judgment, 26 February 2001, para. 179 .

وخلصت المحكمة الجنائية الدولية إلى أن تقييم الحقائق الكميَّة والجغرافية سوف يتوقف على حقائق كل حالة على حدة.

ICC, *Situation in the Republic of Kenya*, Case ICC-01/09, Pre-Trial Chamber II decision, 31 March 2010, para. 95 .See also ICC, *Prosecutor v. Jean-Pierre Bemba Gombo*, Case ICC-01/05-01/08, Trial Chamber III judgment, 21 March 2016, para. 163.

[346] ICTY, *Prosecutor v. Kunarac and others*, Trial Chamber II judgment, 22 February 2001, para. 429 .See also ICTY, *Prosecutor v. Blaškic*, Case IT-95-14-T, Trial Chamber judgment, 3 March 2000, para. 203; and ICTR, *Prosecutor v. Akayesu*, Trial Chamber judgment (previously cited), para. 580.

[347] ICTY, *Prosecutor v. Kunarac and others*, Trial Chamber II judgment (previously cited), para. 429 .See also ICTY, *Prosecutor v. Tadic*, IT-94-1-T, Trial Chamber opinion and judgment, 7 May 1997, para. 648 .

[348] UN Human Rights Council, "DRC :Attacks by ADF armed group may amount to crimes against humanity and war crimes", 6 July 2020, https://tinyurl.com/ymusyysk

[349] UNJHRO, *Report on Violations of Human Rights and International Humanitarian Law by the Allied Democratic Forces Armed Group and by Members of the Defense and Security Forces in Beni Territory, North Kivu Province and Irumu and Mambasa Territories, Ituri Province, Between 1 January 2019 and 31 January 2020*, July 2020, https://tinyurl.com/mr3zyjhf, p. 20 .

[350] نظام روما الأساسي، المادة 7(1)(أ)، و(هـ)، و(ز)، و(ج)، (و). انظر أيضًا:

ICC, *Prosecutor v. Dominic Ongwen,* Trial Chamber IX judgment (previously cited), paras 2717-2729; and Amnesty International, *Forced Pregnancy* (previously cited).

وللاطلاع على مزيد من المعلومات بشأن الحمل القسري باعتباره يندرج في فئة الأفعال اللاإنسانية الأخرى، انظر:

SCSL, *Prosecutor v. Brima* and others, Appeal judgment (previously cited) para. 196; ICC, *Prosecutor v. Dominic Ongwen*, Trial Chamber IX judgment (previously cited), paras 2748-2751.

8. نتائج وتوصيات

ظلت القوات الديمقراطية المتحالفة تشن هجومًا وحشيًا على المدنيين في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية منذ سنين؛ فقد عمد مقاتلوها إلى الإغارة على المجتمعات المحلية والحقول، ومهاجمة المرافق الصحية، ونهب المنازل وإحراقها بصورة منهجية؛ وقد اختطفوا الرجال والنساء والأطفال، وأجبروهم على المشاركة في الهجمات، والقيام بشتى الوظائف والأعمال في معسكرات الجماعة المتناثرة عبر الغابات الشاسعة في المنطقة. وفرضت على النساء والفتيات "زيجات" قسرية، وأجبرن على الحمل، والرزوح تحت نير العبودية. وتؤكد منظمة العفو الدولية ضرورة إخضاع المسؤولين عن تلك الجرائم من عناصر وقادة القوات الديمقراطية المتحالفة للتحقيق والملاحقة القضائية بتهمة ارتكاب جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية.

وبالرغم من الهجمات العسكرية التي ينفّذها الجيش الكونغولي، بدعم من قوات حفظ السلام الدولية أو بالتعاون مع القوات الأوغندية، تواصل الجماعة توسيع عملياتها التي تستهدف المدنيين. وفي أعقاب موجة العنف المتجددة التي أطلقتها حركة 23 مارس في عام 2025، بدت القوات الديمقراطية المتحالفة وكأنها تستغل الثغرات الأمنية، وانصراف أنظار المجتمع الدولي. وفي تلك الأثناء، لا يزال مئات الآلاف من المدنيين يدفعون الثمن بأشكال شتى، من بينها النزوح والموت والدمار.

ويجب على السلطات الكونغولية أن تبذل مزيدًا من الجهود لضمان حماية المدنيين من عنف القوات الديمقراطية المتحالفة؛ كما يتعين على المجتمع الدولي دعم هذا الجهد، ومن سبل ذلك مساعدة الحكومة وشركائها على الارتقاء بآليات الإنذار المبكر.

ولا بد من الأخذ بنهج شامل لتلبية احتياجات المجتمعات المحلية والناجين، وضمان تعزيز الإجراءات الفعالة للعدالة والمساءلة. كما يكتسي إرساء برنامج مجدٍ لإعادة دمج المختطفين السابقين أهمية حاسمة لضمان النجاح في إعادة دمجهم في نسيج المجتمع، والتعافي الطويل الأمد للمجتمع المحلي.

وبينما تواصل القوات الديمقراطية المتحالفة توسيع رقعة عملياتها، من المرجح أن يتفاقم العنف والحرمان الذي يعانيه المدنيون؛ ويجب على الحكومة الكونغولية والشركاء الدوليين التحرك بحزم قبل أن يتحول أسلوب الكر والفر الذي تنتهجه الجماعة إلى قدرة على الاستيلاء على الأراضي على غرار جماعات مسلحة أخرى تنشط في البلاد وفي القارة عمومًا.

توصيات

إلى القوات الديمقراطية المتحالفة

- التخلي والكف فورًا عن الهجمات على المدنيين وقتلهم؛ وعن الهجمات على المرافق الصحية ونهبها، والجرائم المرتكبة بحق الأشخاص المحميين المرتبطين بها؛ وعن حرق المنازل والممتلكات المدنية؛ وعن نهب المواشي وسائر الممتلكات؛ وعن أي جرائم حرب أخرى؛
- التخلي والكف فورًا عن عمليات اختطاف المدنيين، وإنهاء التجنيد القسري للمدنيين، بما في ذلك تجنيد واستخدام الأطفال دون سن الثامنة عشرة؛
- الإفراج عن جميع المختطفين بالتعاون مع الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى؛ وضمان تمكين كل من يرغب في مغادرة معسكرات القوات الديمقراطية المتحالفة من ذلك دونما خوف من أي عقاب؛

- نبذ الزواج القسري وجميع أشكال العنف الجنسي ضد النساء والفتيات وإنهاؤها فورًا، بما في ذلك الاستعباد الجنسي والحمل القسري.

إلى السلطات الكونغولية

- تعزيز آليات حماية المدنيين، بما في ذلك العمل مع الأمم المتحدة والشركاء الآخرين، فضلًا عن المجتمعات المحلية، على تحسين آليات الإنذار المبكر، وتوسيع نطاقها لتمكين الاستجابة السريعة قبيل وقوع الهجمات على المدنيين؛
- التحقيق في الادعاءات المتعلقة بتقاعس قوات الجيش الكونغولي أو تأخرها في الاستجابة للهجمات، ورصد أزمنة الاستجابة وتقييمها، وإجراء تمارين على استخلاص العبر والدروس المستفادة؛
- تحسين وتعزيز التنسيق والتواصل مع قوات الدفاع الشعبي الأوغندية لضمان الحماية الفعالة للمدنيين في إطار عملية شجاع، وضمان التشاور مع المجتمعات المحلية بشأن احتياجات الحماية؛
- التعاون الوثيق مع الدول المجاورة والدول الإقليمية الأخرى للحد من تدفق المقاتلين الأجانب وتسللهم إلى صفوف القوات الديمقراطية المتحالفة؛
- مواصلة وتصعيد التحقيقات والإجراءات القضائية في الجرائم التي ارتكبتها القوات الديمقراطية المتحالفة لضمان مساءلة الجناة في إطار محاكمات عادلة ودون اللجوء إلى عقوبة الإعدام؛ وضمان التنفيذ الفعلي للقوانين المتعلقة بتقسيم الاختصاص القضائي بين المحاكم العسكرية والمحاكم العادية، التي تنص على أن تتولى محاكم الاستئناف العادية بصفة أساسية التحقيق في جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية والإبادة الجماعية وملاحقة مرتكبيها؛
- ضمان المعاملة الإنسانية وإنهاء الاحتجاز الطويل الأمد للفارّين من أسر القوات الديمقراطية المتحالفة، بما في ذلك في جميع مرافق الاستخبارات العسكرية؛ وضمان التسليم الفوري للأطفال المحتجزين في منشآت الاحتجاز إلى الجهات المدنية المعنية بحماية الطفل؛
- ضمان حصول جميع ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان التي ارتكبتها القوات الديمقراطية المتحالفة والناجين منها على الدعم النفسي والاجتماعي وغيره من أشكال الدعم، وضمان إتاحة السبل أمامهم لتحقيق العدالة، والكشف عن الحقيقة، والحصول على تعويضات؛
- ضمان تمكّن الضحايا والناجيات من العنف الجنسي من الحصول على خدمات الصحة الإنجابية الشاملة وسائر أشكال المساعدة؛
- ضمان تحديد هوية ضحايا الاتجار بالأشخاص من خلال إجراءات تضع الضحايا في بؤرة الاهتمام، وتولي الاعتبار لما عانوه من الآثار والصدمات النفسية، وتتوافق مع حقوق الإنسان، وضمان حمايتهم من العقاب على أفعال ارتكبوها كنتيجة مباشرة للاتجار بهم؛ ويشمل هذا ضمان توفير سبل بناء القدرات لموظفي إنفاذ القانون والكوادر القضائية؛
- ضمان تخصيص بنود الميزانية اللازمة والأموال الكافية للبرنامج الوطني لنزع السلاح وتسريح المقاتلين وتعافي المجتمع المحلي واستقراره، والجهات المرتبطة به، بما فيها تلك المعنية بحماية الطفل، لتمكينها من تنفيذ برامج مجدية لإعادة دمج الأطفال والبالغين المرتبطين بالقوات الديمقراطية المتحالفة.

إلى السلطات الأوغندية

- تحسين التنسيق مع القوات المسلحة الكونغولية والسلطات الكونغولية لضمان الحماية الفعالة للمدنيين في إطار عملية شجاع؛ ويجب أن يشمل تحسين التواصل الشفافية فيما يتعلق بنقل المحتجزين إلى أوغندا، وضمان قدرة السلطات الكونغولية على تقديم الجناة الذين ارتكبوا جرائم في جمهورية الكونغو الديمقراطية إلى العدالة؛
- إنهاء الاحتجاز الطويل الأمد للمختطفين السابقين، الذين كانوا في أسر القوات الديمقراطية المتحالفة، في مراكز الاحتجاز في أوغندا.

إلى الأمم المتحدة

- يجب على بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية اتخاذ جميع التدابير الممكنة لحماية المدنيين في مناطق انتشارها، بما في ذلك العمل بالتعاون الوثيق مع السلطات الكونغولية على تحسين آليات الإنذار المبكر القائمة وتوسيع نطاقها ومسارات التنسيق مع المجتمعات المحلية؛

- ويجب على بعثة الأمم المتحدة مواصلة دعم السلطات القضائية الكونغولية في التحقيق في الجرائم التي ارتكبتها القوات الديمقراطية المتحالفة وملاحقتها قضائيًا لضمان تقديم مرتكبي الانتهاكات إلى العدالة في محاكمات عادلة؛ ويشمل ذلك بناء القدرات داخل فرق الادعاء العام، بما في ذلك تنمية القدرات في مجال جمع وتحليل الأدلة الجنائية؛ وملاحقة مرتكبي الجرائم الدولية؛ وتحديد هوية ضحايا الاتجار بالأشخاص، وحمايتهم من العقاب على أي أفعال ارتكبوها كنتيجة مباشرة للاتجار بهم؛
- يجب على بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية وهيئات الأمم المتحدة المشاركة في فرق عاملة معنية بالحماية ضمان توفير تمويل كافٍ للبرنامج الوطني لنزع السلاح والتسريح التابع للدولة، فضلًا عن المجموعات المحلية العاملة في مجال الحماية، لتمكينها من تنفيذ برامج فعالة وشاملة لإعادة الدمج، بما في ذلك خدمات الرعاية الصحية الجنسية والإنجابية الشاملة؛
- يجب على بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، تمشيًا مع ولايتها، العمل على تسريع وتعزيز تنفيذ ما لديها من ترتيبات الرصد والتحليل والإبلاغ المتعلقة بالعنف الجنسي المرتبط بالنزاعات، لضمان الاستيعاب والشمول الكامل لأنماط الانتهاكات التي ترتكبها الجماعات المسلحة كالقوات الديمقراطية المتحالفة، في تقارير البعثة الأممية واستجاباتها الحمائية، بما في ذلك ضمان تزويد مستشاري حماية المرأة والمستشارين المعنيين بالنوع الاجتماعي بالموارد الكافية، ودعمهم للنهوض بولاياتهم على نحو فعال؛
- يجب على بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية أيضًا دعم الجهود الرامية إلى التنفيذ الكامل للبيان المشترك لعام 2013 وإضافته اللاحقة لعام 2019 الموقَّعَين بين حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية ومكتب الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالعنف الجنسي في حالات النزاع، ومن سبل ذلك ضمان تنفيذهما على نحو يبرز بصورة وافية العنف الجنسي المرتبط بالنزاعات الذي ترتكبه جماعات كالقوات الديمقراطية المتحالفة؛
- يجب على مجلس حقوق الإنسان والدول المنخرطة من خلاله تعزيز التركيز على الانتهاكات التي ترتكبها القوات الديمقراطية المتحالفة في إطار الفحص الشامل لأوضاع حقوق الإنسان في جمهورية الكونغو الديمقراطية؛ ويجب على الدول ضمان تزويد الآليات المعنية بحقوق الإنسان بالدعم اللازم لتمكينها من الاضطلاع بولاياتها، بما فيها تلك المتعلقة بأزمة القوات الديمقراطية المتحالفة؛
- ينبغي لمجلس الأمن الدولي ضمان توفير الموارد اللازمة لبعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، بما في ذلك لواء التدخل السريع التابع لها، للتصدي للخطر المتنامي للقوات الديمقراطية المتحالفة والبيئة العملياتية الصعبة، وذلك تنفيذًا لقراراته التي أعرب فيها عن قلقه بشأن الجماعة، وأقر بأنها واحدة من الجماعات المسؤولة عن العنف المستمر في الجزء الشرقي من البلاد.

إلى مكتب المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية

- النظر في التحقيق في الادعاءات المتعلقة بارتكاب القوات الديمقراطية المتحالفة لجرائم يشملها القانون الدولي، تماشيًا مع قرار إحياء جهود التحقيق في البلاد، بما في ذلك الجرائم المرتكبة في مقاطعتي كيفو الشمالية والجنوبية منذ الأول من يناير/كانون الثاني 2022.

إلى الشركاء والمانحين الدوليين

- زيادة المساعدات المقدَّمة للاستجابة الإنسانية وبرامج التنمية بدرجة ملموسة، وضمان الوفاء بالتعهدات؛
- تقديم مساعدات تقنية ومالية كافية ومستدامة للسلطات الكونغولية لتمكينها من تحسين آليات حماية المدنيين والوفاء بالتزاماتها، بما في ذلك ضمان تحقيق العدالة وتقديم تعويضات لضحايا انتهاكات القوات الديمقراطية المتحالفة؛
- دعم المنظمات غير الحكومية المحلية والدولية العاملة في برامج الحماية لضمان إرساء دعم لإعادة الدمج يراعي النوع الاجتماعي، ويكون ملائمًا للأطفال، من أجل الأطفال والبالغين المرتبطين بالقوات الديمقراطية المتحالفة، وفقًا للمعايير الدولية والقانون الدولي؛
- ضمان استمرار تمويل البرامج الشاملة للصحة الجنسية والإنجابية الداعمة لمن تعرضن للعنف الجنسي في ظل التداعيات الشديدة الناجمة عن تقلص الدعم الدولي في السنوات الأخيرة؛

- دعم إعادة بناء البنية التحتية المدنية والخدمات التي دمّرتها القوات الديمقراطية المتحالفة، والنظر في تقديم المساعدة للنازحين من جراء عنف الجماعة مع ضمان إتاحة مسارات لعودتهم إلى منازلهم ومجتمعاتهم.

إلى الاتحاد الإفريقي

- يجب على مجلس السلم والأمن الإفريقي الاستمرار في التقييم الدقيق لحالة حقوق الإنسان والنزاعات المختلفة في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية ورصدها عن كثب، وضمان إجراء مناقشات مجدية بشأن أزمة القوات الديمقراطية المتحالفة، وتقديم الدعم الكامل والفعال لحكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية في جهودها الرامية إلى وضع حد لما ترتكبه القوات الديمقراطية المتحالفة من أعمال العنف والجرائم التي يشملها القانون الدولي؛
- يجب على مجلس السلم والأمن الإفريقي النظر في أوضاع الأطفال المرتبطين سابقًا بالقوات الديمقراطية المتحالفة خلال دورته السنوية المخصصة لموضوع الأطفال المتضررين من النزاعات المسلحة؛ وينبغي له أن يطلب من المنصة الإفريقية المعنية بالأطفال المتضررين من النزاعات المسلحة والمبعوث الخاص لمفوضية الاتحاد الإفريقي المعنية بالمرأة والسلام والأمن القيام بزيارات إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية؛
- إلحاقًا بقرارها رقم 643 الصادر في 30 أكتوبر/تشرين الأول 2025، يجب على اللجنة الإفريقية لحقوق الإنسان والشعوب أن تحرص، عندما تعقد جلسة استماع بشأن إنشاء عملية فعّالة للعدالة والمساءلة لصالح ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان والجرائم الدولية في جمهورية الكونغو الديمقراطية، على إدراج تجارب الضحايا والناجين من انتهاكات وجرائم القوات الديمقراطية المتحالفة ووجهات نظرهم؛
- يجب على اللجنة الإفريقية لحقوق الإنسان والشعوب تقييم ما بذلته الحكومة من جهود لإعمال الحقوق الإنسانية لضحايا انتهاكات القوات الديمقراطية المتحالفة، بمن فيهم الناجون من الاتجار بالأشخاص، وذلك عند استعراض التقرير المقدم إليها من جمهورية الكونغو الديمقراطية باعتبارها دولة طرفًا بموجب المادة 62 من الميثاق الإفريقي لحقوق الإنسان والشعوب.

منظمة العفو الدولية حركة عالمية لحقوق الإنسان عندما يقع ظلم على أي إنسان فإن الأمر يهمنا جميعًا.

اتصلوا بنا

info@amnesty.org

mena@amnesty.org

+44 (0)20 7413 5500

انضموا إلى المحادثة

www.facebook.com/AmnestyArabic

@AmnestyAR

"لم أرَ في حياتي جثثًا بهذه الكثرة"

جرائم الحرب التي ارتكبتها القوات الديمقراطية المتحالفة في شرق جمهورية الكونغو الديموقراطية

استنادًا إلى 71 مقابلة - من بينها مقابلات مع 45 من الضحايا والناجين - فحصت منظمة العفو الدولية آثار عنف القوات الديمقراطية المتحالفة على المدنيين في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية.

فقد أقدم مقاتلو هذه الجماعة على إزهاق أرواح المدنيين عمدًا، وشن هجمات على المرافق الطبية، ونهب المنازل وإحراقها. واختطفوا الرجال والنساء والأطفال، وأجبروهم على المشاركة في الهجمات، وتأدية وظائف وأدوار مختلفة في معسكرات الجماعة؛ وفُرضت على النساء والفتيات "زيجات" قسرية، وأُجبرن على الحمل، والرزوح تحت نير العبودية؛ وتُعدُّ الأفعال التي ارتكبتها هذه الجماعة من جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية.

ويبين التقرير أنه بالرغم من الجهود التي يبذلها الجيش الكونغولي، بدعم من قوات حفظ السلام الدولية أو بالتعاون مع القوات الأوغندية، فمازالت القوات الديمقراطية المتحالفة ممعنة في توسيع نطاق هجماتها على المدنيين. وفي أعقاب تجدد موجة العنف التي أطلقتها حركة 23 مارس في عام 2025، أمعنت القوات الديمقراطية المتحالفة في استغلال الثغرات الأمنية.

ويتعين على السلطات الكونغولية بذل مزيد من الجهود لضمان حماية المدنيين؛ ويجب على المجتمع الدولي دعم هذا الجهد.

ولا بد من الأخذ بنهج شامل لتلبية احتياجات المجتمعات المحلية والناجين، وضمان تعزيز الإجراءات الفعالة للعدالة والمساءلة. ويتعين إرساء برنامج مجدٍ لإعادة دمج المختطفين السابقين باعتباره أمرًا بالغ الأهمية لضمان النجاح في إعادة دمجهم في نسيج المجتمع، والتعافي الطويل الأمد للمجتمع المحلي.

رقم الوثيقة: AFR 60/0860/2026
مايو/أيار 2026
اللغة الأصلية: الإنجليزية
amnesty.org

منظمة العفو الدولية